المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تقـــــرير

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حـــــــــــــول

مشاريع الميزانيات الفرعية ل:

- **وزارة الداخلية،**
- **وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء،**
- **وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.**

- برسم السنة المالية 2017 -

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
م. عبد الرحيم الكامل

الأمانـــــة العامـــــــــة
مديرية التشريع والمراقبة
قسـم اللجـان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

الـولاية التشريعية 2015 -2021
السنة التشريعية 2016-2017
- دورة أبريل 2017 -

محتوى التقرير

***

1 * التقديم العام

2 * تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية،

* تقديم التقرير

* العرض التقديمي للسيد وزير الداخلية

3 * تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

* تقديم التقرير

* العرض التقديمي للسيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء.

4 * تقرير مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

* تقديم التقرير

* العرض التقديمي للسيدة كاتبة الدولة لدى وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان المكلفة بالإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان.

5 * الملـــحـــق: أوراق إثبات حضور السادة المستشارين.

بطاقة تقنية

*****

رئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد المهدي عثمون

مـقـــــــرر اللـجنـــــــة:

السيد م. عبد الرحيم الكامل

الطاقم الإداري الذي قام بإعداد التقرير:

- **السيد طارق رضوان (رئيس مصلحة لجنة الداخلية)**
- **السيد توفيق مطيع**
- **السيدة نزهة لهبوبي**

* تاريخ التصويت: **فاتح يونيو 2017**

* عدد الاجتماعات: **04**

* عدد ساعات العمل: **15 و30 دقيقة**

التقديم العام

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على مجلسنا الموقر نص التقارير التي أعدها لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات التي تندرج في إطار اختصاصاتها برسم السنة المالية 2017 بمقتضى المادة 52 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين ويتعلق الأمر ب:

- وزارة الداخلية؛
- وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء؛
- وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة؛

وأغتنم هذه المناسبة لأتقدم أصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء اللجنة لكافة السادة الوزراء وكتاب الدولة المحترمين بالتهاني الخالصة على الثقة المولوية السامية بتعيينهم على رأس هذه القطاعات الهامة، وبالشكر الجزيل والامتنان الكبير على الوثائق والبيانات والمعطيات، وعلى عروضهم القيمة

الشاملة التي لامست التوجهات الاستراتيجية لمختلف الأنشطة والمنجزات التي تم تحقيقها برسم السنة الماضية، وكذا على الأوراش والبرامج المزمع القيام بها، والمسطرة برسم السنة المالية 2017، والقضايا والاكراهات المرتبطة بقطاعاتهم الوزارية، وكذا التوضيحات والشروحات التي قدموها بمناسبة إجابتهم على مختلف استفسارات وملاحظات السيدات والسادة المستشارين.

وأود في نفس الوقت أن أتوجه بالشكر والعرفان إلى السيد المهدي عثمون رئيس اللجنة على حسن إدارته للاجتماعات بحكمة وتميز والتي بلغ عددها أربع اجتماعا، وتدبيره للحيز الزمني بكل مسؤولية، حيث وصلت ساعات العمل إلى 15 ساعة ونصف، والشكر موصول للسادة أعضاء اللجنة وكافة السيدات والسادة المستشارين على حضورهم الاجتماعات، ومتابعتهم لأشغالها باهتمام كبير، وعلى مساهمتهم القيمة في تعميق النقاش والدراسة حول مختلف المشاريع والبرامج الحكومية المعروضة بالنظر إلى تركيبة المجلس التي تضم الخبرة والمعرفة في مجالات متعددة من ممثلي الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين والمهنيين، ومنتخبي الجماعات الترابية. وهذا من

شأنه إبراز خصوصية مجلس المستشارين، وبالتالي المساهمة في إنجاح هذه المحطة الدستورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عرف قطاع الداخلية نقاشا مستفيضا بالنظر إلى أهميته وإستراتيجيته وخصوصيته التي تستهدف الاحتياجات الحيوية للمواطن، فقد أجمعت السيدات والسادة المستشارون على التنويه باستكمال الصرح الديمقراطي في إطار المسلسل الانتخابي الذي تميز باعتماد مقاربة تشاركية، رغم بعض الملاحظات والشوائب التي عرفتها، مؤكدين على ضرورة تثمين المكتسبات الايجابية للتجربة المغربية المتميز إقليميا ودوليا، مع مواصلة الوزارة لعملها في سياق تعميق آليات اللامركزية واللاتمركز لتنزيل الدستور، وتسريع وثيرة إرساء الجهوية المتقدمة للنهوض بالتنمية المجالية، وذلك بمواكبتها ومدها بكل الإمكانيات المادية والبشرية واللوجستيكية، وكذا تعزيز مهامها من خلال التحويل التدريجي لبعض اختصاصات الدولة، وفي مجال تدبير المخاطر

الأمنية حرصت التدخلات على ضرورة تكثيف مختلف الأجهزة المختصة لجهودها وتنسيقها للتصدي للتهديدات والتحديات والمحافظة على درجة اليقظة والمرونة والتأهب في إطار مقاربة استباقية واستثمار التجربة المغربية الرائدة في هذا الإطار.

وبخصوص قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء الذي يعد من القطاعات الإستراتيجية والهامة ببلادنا لارتباطه بمجال تطوير البنيات التحتية الأساسية، وباعتباره رافعة أساسية لتعزيز الجاذبية المجالية وتنمية الاستثمار، حيث أكدت التدخلات على ضرورة الرفع من وثيرة وجودة تدبير هذا القطاع لتحقيق غاية الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز نجاعة الاستثمارات العمومية عبر تقوية مردودية الأوراش الكبرى وتسريع تفعيل الاستراتيجيات القطاعية، وفق عقود برامج مبنية على أهداف محددة من خلال تحسين وتثمين البنيات الأساسية: من الطرق والموانئ وسكك حديدية، وتطوير اللوجستيك عبر إشراك القطاع الخاص، لخلق أرضية ومناخ استثماري يحقق نموا مضطردا، ومنح قطاع الماء الاهتمام، وذلك بوضع إطار تنظيمي ومؤسساتي لتحسين التزود بالماء وتحقيق الامن المائي.

هذا، وشكلت دراسة الميزانية الفرعية لوزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة، مناسبة لتبادل الأفكار والآراء حول مجموعة من القضايا المرتبطة بهذا القطاع الحيوي، وتم التركيز خلال مناقشة السيدات والسادة المستشارين لمجال التعمير وإعداد التراب الوطني على الإستراتيجية الداعمة للمجالات الترابية لضمان إرساء دعائم تنمية منسجمة ومستدامة، وتجسيد إلتقائية السياسات والقطاعات العمومية في إعداد استراتيجيات تنمية جهات المملكة، انطلاقا من مواكبة ومصاحبة الجهات والجماعات الترابية في مراحل وضع المخططات الاستباقية للتنمية الترابية المندمجة، والعمل على تأطير النمو المجالي وإرساء أسس تعمير مرن لضمان تعميم تغطية التراب الوطني بالوثائق التعميرية، وتثمين الجودة المعمارية، وأجمعت التدخلات على ضرورة تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض السكني لتلبية حاجيات مختلف الفئات الاجتماعية، ونهج مخططات استباقية لتنمية المجال الحضري ومتابعة المجهودات للقضاء على السكن غير اللائق من خلال برامج محددة الأهداف والمرامي، والبحث عن حلول ملائمة لإنعاش السكن الاجتماعي، والعمل على التأطير

التقني لقطاع البناء من حيث التنظيم والجودة والاستدامة، واعتماد سياسة المدينة كسياسة عمرانية مواكبة لتطلعات بناء مدن حديثة وتخفيض الفجوات التنموية بين الجهات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

وفي الاجتماع المنعقد بتاريخ فاتح يونيو 2017 تم التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، برسم السنة المالية 2017 وفق النتائج التالية:

نتائج التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية برسم السنة المالية 2017

****

القطاع الحكومي		نتيجة التصويت			مجموع المصوتين
		الموافقون	المعارضون	الممتنعون	
وزارة الداخلية	ميزانية التسيير	7	5	لا أحد	12
	ميزانية الاستثمار	7	5	لا أحد	12
	الميزانية برمتها	7	5	لا أحد	12
وزارة والتجهيز والنقل واللوجستيك والماء	ميزانية التسيير	7	5	2	14
	ميزانية الاستثمار	7	5	2	14
	الميزانية برمتها	7	5	2	14
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	ميزانية التسيير	7	5	2	14
	ميزانية الاستثمار	7	5	2	14
	الميزانية برمتها	7	5	2	14

مقرر اللجنة

م. عبد الرحيم الكامل

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تـــــقـــــريـــــــــــر

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية
حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية

برسم السنة المالية 2017

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2016-2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في الاجتماع المنعقد يوم الاثنين 22 ماي 2017 برئاسة السيد المهدي عثمون وبحضور السيد نور الذين بوطيب الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية.

في بداية هذا الاجتماع ألقى السيد الوزير عرضا أكد فيه أن مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2017 يندرج ضمن الخطوط العريضة العامة للبرنامج الحكومي وتأتي تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والهادفة إلى استكمال بناء النموذج المغربي المتميز، مع مواصلة الدفاع عن ثوابت الأمة

ومقدساتها، والحفاظ على سيادة المملكة ووحدتها الترابية، فضلا عن دعم التماسك الاجتماعي، والرقي بالأوضاع السوسيو-اقتصادية والمجالية وصون كرامة المواطنين.

واستعرض بإيجاز الحصيلة العامة للوزارة خلال سنة 2016، حيث أوضح بكل فخر ما تحققه بلادنا من نضج في الممارسة الانتخابية بفضل الحكامة الجيدة التي ميزت تدبير مختلف الاستحقاقات سواء الوطنية منها، والمتمثلة في انتخابات مجلسي البرلمان وممثلي المأجورين، أو الانتخابات الترابية المتجسدة في الانتخابات الجهوية والجماعية والمهنية وانتخاب مجلس العمالات والأقاليم.

وأضاف أن نجاح هذه المحطات يشكل هدفا إستراتيجيا للوزارة ولجميع المعنيين بالعملية الانتخابية، ويستوجب استثماره لإفراز مؤسسات قادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة.

ووعيا من الوزارة بأهمية تسريع وتيرة إرساء الجهوية المتقدمة، كورش مهيكل يرمي إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط الحكامة الترابية والنهوض بالتنمية المجالية المندمجة، أوضح أنها تعمل على مواكبة الجماعات الترابية

وإصدار ما تبقى من نصوص ومراسيم تطبيقية وتحديد هياكلها، وتعزيز قدراتها سواء المنتخبة أو الإدارية، من خلال اعتماد التدبير بالأهداف وآليات التدبير العصري للرفع من نجاعة وشفافية تدخلاتها، فضلا عن تمكينها من الموارد الإضافية، عبر إصلاح منظومة الجبايات المحلية وتبسيط المساطر الجبائية وإرساء القواعد الكفيلة بضمان التدبير الأمثل لأملاك الجماعات الترابية، في إطار القواعد القانونية المقررة لها بمقتضى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية.

وأبرز أن الوزارة تعمل على مواصلة دعم تنفيذ برامج ومشاريع الجماعات الترابية في مختلف القطاعات، لتأهيل المرافق العمومية المحلية وتأهيل المجال الترابي، وفق تصورات عملية تتلاءم مع الخصوصيات المجالية والمحلية، وتساير دينامية التطور والتحديث في ظل تنزيل ورش الجهوية كنمط فاعل في مجال الحكامة الترابية، ومن هذه البرامج:

*البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب؛

* برنامج الكهربة القروية الشمولي؛

* البرنامج الوطني للتطهير السائل؛

*النقل العمومي الحضري؛

* برنامج الطرق القروي؛

وبخصوص تعزيز الحكامة الأمنية وتدبير المخاطر والأزمات، أفاد السيد الوزير أن الوزارة مافتئت تحرص على المضي قدما في مواصلة دعم الأجهزة الأمنية لتحديثها والرقي بعملها إلى أعلى مستويات، وفق مقاربة شمولية تنسجم بمقتضاها جهود كافة الفاعلين في المجال الأمني لجعلها قادرة على مجابهة التحديات الآنية والمستقبلية خاصة التصدي للجريمة بمختلف مظاهرها، ومحاربة شبكات الإرهاب والهجرة السرية والمخدرات، وكذا في مجال تدبير المخاطر والأزمات، هذا ما يتطلب يضيف عملا استباقيا محكما سواء على مستوى التصور والتنفيذ أو التتبع الميداني لترشيد الإمكانيات، وتقييم النتائج وتقرير التنسيق بين كل المتدخلين الأمنيين ليتأتي تحقيق النتائج المتوخاة.

وفي إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أشار إلى أنها قطعت مراحل هامة ومتميزة مكنت من خلق دينامية ملموسة على مستوى انخراط تعبئة فعاليات وشرائح المجتمع المدني وفق قيم ومنهجية فريدة أسست لنموذج

رائد في مجال تدبير الشأن المحلي، مركزا أن هذه المبادرة برسم 2016 برمجت 3547 مشروعا ونشاطا، في إطار برامج محاربة الفقر بالوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الإجتماعي بالوسط الحضري وبرنامج الهشاشة والبرنامج الأفقي، واستفاد منها ما يزيد عن 600 ألف مستفيد بتكلفة بلغت 2.4 مليار درهم.

وسعيا منها لإرساء أسس إدارة حديثة ومتفاعلة مع محيطها، أفاد السيد الوزير أن الوزارة تواصل دعم اللاتمركز الإداري وتحديث أجهزة الحكامة الترابية، حيث تم برسم 2016 الاستمرار في اتخاذ الإجراءات الرامية إلى عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية لإضفاء مزيد من النجاعة والتكامل بين مختلف المصالح المركزية والترابية. كما تم الاستمرار تأهيل بنايات الوحدات الإدارية الترابية من قيادات وملحقات إدارية ودوائر وباشويات ومدها بوسائل العمل الضرورية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقدم السيدات والسادة المستشارون في إطار المناقشة العامة بالتهاني الحارة للسيد وزير الداخلية والسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية على الثقة المولوية السامية التي حظيا بها، وعلى تعيينهما على رأس هذا القطاع الحيوي والهام، وأجمعت التدخلات على التنويه بالعرض المفصل والشامل المقدم، وعلى الإشادة بالمنجزات وحصيلة عمل الوزارة خلال سنة 2016، وبالدور المحوري والريادي الذي تضطلع به وزارة الداخلية، وبالعمل الميداني والمحلي للأطر الوزارة مركزيا ووطنيا.

أثار السيدات والسادة المستشارين موضوع الانتخابات والاستحقاقات الانتخابية التي عرفتها مؤخرا بلادنا، منوهين بنجاحها وبانخراط المغاربة بكل مسؤولية في إرساء أسس الصرح الديمقراطي، ومطالبين في نفس الوقت بتجديد لوائح الانتخابات وإعادة النظر في التقطيع الانتخابي، والقطع مع بعض السلوكيات المعزولة التي شابت المسلسل الانتخابي والمتمثلة في تدخل

بعض رجال وأعوان السلطة في بعض الدوائر الانتخابية، وتم اقتراح خلق لجنة وطنية مستقلة للتتبع والإشراف على سير العمليات الانتخابية، وتنظيم مناظرة وطنية حول الانتخابات تتناول كل المواضيع المرتبطة بها، لتثمين المكتسبات وتجاوز الاكراهات بحضور جميع الفاعلين والمتدخلين، وارتباطا بنفس الموضوع تمت المطالبة بمواكبة الجماعات الترابية وتقديم كل أساليب الدعم والدفاع عن التجربة المغربية الفريدة، وعن المنتخبين والمؤسسات المنتخبة لتحسين الصورة العالقة لدى المواطن اليوم عن المنتخبين، مع تسويق المنجزات والبرامج المحققة التي ساهمت فيها الجماعات الترابية بكل مسؤولية، وتجاوز خطاب التشكيك والتبخيس، وزرع جسور الثقة بين المنتخبين والمواطنين والإدارة الترابية، وللرفع من مستوى عمل هذه المؤسسة تم اقتراح توظيف أطر ذات كفاءة عالية وتجربة مهمة، وإعادة النظر في معايير توزيع العائدات الضريبية وخاصة الضريبة على القيمة المضافة، وإعطاء معايير الاهتمام للجماعات الفقيرة والمهشمة، ومدها بكل الوسائل والآليات المادة واللوجستيكية، للعمل والتغلب على كل الصعوبات لتنمية مناطقها وتوفير كل شروط التنمية المحلية، كما طالبت عدة تدخلات بالعمل

على إسراع إخراج النظام الأساسي لموظفي وأعوان الجماعات الترابية علما أن اتفاقا وقع سنة 2007 في هذا الاطار، وبالاهتمام بالجانب الاجتماعي لهذه الفئة التي تعمل في صمت، وذلك بإخراج جمعية الأعمال الاجتماعية وتوفير خدمات تساهم في التخفيف من أعبائها.

وركزت السيدات والسادة المستشارين في إطار الوظيفة الأمنية والوقائية التي تعد من أهم الاختصاصات المنوطة بوزارة الداخلية، على التنويه بالاستراتيجية الرائدة التي تنهجها الأجهزة الأمنية مع اختلاف مستوياتها من القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، للتصدي لكل من سولت له نفسه زعزعة أمن واستقرار بلادنا وإحباط العديد من المخططات الإرهابية، وتفكيك عدد من الخلايا والعصابات الإجرامية، وذلك بالاعتماد على السياسة الاستباقية من أجل ضمان الطمأنينة والسلامة للمواطنين وحماية الممتلكات، مؤكدين على ضرورة العناية بها وتحسين وضعها ودعمها بكل الإمكانيات المادية والبشرية والوسائل اللوجستيكية للتصدي لكل الجرائم، ونهج أسلوب الانفتاح والتواصل الإيجابي والبناء مع افراد المجتمع.

وتم اقتراح اعتماد مقارنة تضمن الحقوق واحترام الحريات خاصة في إطار التظاهر والمسيرات السلمية، والإشادة بإشعاع التجربة المغربية في هذا المجال على المستوى الدولي والتنسيق مع مختلف الدول لمحاربة الجريمة.

وبخصوص المبادرة الوطنية التنمية البشرية ثمنت تدخلات السيدات والسادة المستشارين، هذا الورش المتميز، الذي يلقى تنويها دوليا لما تكتسيه من طابع تنموي، اجتماعي، اقتصادي، وثقافي لمحاربة الفقر والهشاشة، وتمت الدعوة إلى دعم ومواكبة البرامج المسطرة واللجان المحلية وجمعيات المجتمع المدني، عبر توفير الإمكانيات والمعاينة التقنية، وتعزيز التكوين، مع متابعتها وفق آليات المراقبة والتتبع والتقييم لهذه التجربة الفريدة.

وفي نفس السياق، تم الوقوف على مجموعة من الإشكاليات والصعوبات وعلى سوء التدبير والتسيير لبعض البرامج والأنشطة الخاصة بالمبادرة الوطنية، وما يزكي ذلك تراجع المغرب في مؤشرات التنمية، وارتفاع نسبة البطالة، واقترح أحد السادة المستشارين ضرورة تدبير المبادرة وفق فلسفة حديثة وعصرية لمواكبة المستفيدين وضمان استمرارية المشاريع.

وفيما يتعلق بورش الجهوية المتقدمة، أجمعت التدخلات على أنها ثورة في مجال اختصاص الجماعات الترابية، وثورة في اللامركزية، إذ بادرت بلادنا إلى منح الجماعات الترابية أدوارا رئيسية في تدبير الشأن الجهوي والمحلي، وفق حكامة ترابية مبادرة وخلاقة، وتمت المطالبة بمتابعة إصدار الإطار القانوني والمؤسساتي لاستكمال تفعيل ورش الجهوية، وتعبئة الموارد المالية والجبائية اللازمة لتمويل برامجها وتحسين تدبيرها وفقا لمبادئ الحكامة الترابية ووفقا لتصور التقائي لكل المتدخلين والقطاعات، مع التركيز على الاختلالات التي يعرفها مجال تدبير الموارد البشرية، وفي هذا الاتجاه طالبت التدخلات بالعمل على اعتماد أنظمة معلوماتية لتطوير أداء الجماعات الترابية، وتجويد خدماتها ومنح الجهات اختصاصات في عدة مجالات كالتعليم والصحة، وتعديل المنظومة القانونية وخاصة القوانين التنظيمية للجهات، العمالات والأقاليم والجماعات المحلية، والتسريع بإصدار باقي المراسيم التطبيقية، وكذا تعميم المخططات الجهوية ودعم تنفيذها، وتجنيد كل الطاقات الذاتية ومؤهلات كل جهة، كما اقترحت العمل على تطوير مواردها وتوظيفها في برامج تتماشى وخصوصية كل جهة ومحاربة كل

أشكال التفاوت بين مختلف الجهات، وإشراك المنتخبين والفاعلين، واللجن القادرة على تنزيل كل المشاريع الواعدة على أرض الواقع واستثمار التجارب الرائدة الإيجابية، وتجاوز الإكراهات والصعوبات لجعل الجهة مركزا أساسيا في التنمية.

وتوقف أحد السادة المستشارين عند موضوع التدبير المفوض، حيث أكد أن هذا النظام يعد ضرورة ملحة لترشيد النفقات وضمان استمرارية المرفق والخدمات العمومية وتحسين جودتها، وجلب الاستثمار، وأشار إلى أن هذه التجربة أبانت عن محدوديتها في بعض الجماعات الترابية وعن اختلالات حالت دون تحقيق الأهداف المتوخاة، حيث الكلفة مرتفعة مقابل خدمات ضعيفة لا ترقى إلى متطلبات المواطنين سواء تعلق الأمر بتدبير الكهرباء والماء والتطهير أو خدمات تجميع النفايات والنقل الحضري، وأوصى باشراك المنتخبين في التفاوض مستقبلا واستحضار البعد الاجتماعي للمستخدمين في هذه الشركات، والعمل على الرفع من مستوى أسطول النقل الحضري بمجموعة من المدن (كالقنيطرة)، وتفعيل آليات مراقبة وتتبع المقاولات

المسيرة لهذه المرافق، مع احترام تام لدفاتر التحملات ومحاربة حقوق ومكتسبات الشغيلة الجماعاتية.

وفي سياق آخر، تطرق بعض السادة المستشارين، إلى موضوع الأراضي السلالية وتدبيرها وتسييرها وللإشكاليات المرتبطة بالتصفية القانونية لهذه الأراضي، والدفاع عن مصالح الجماعات السلالية ومؤازرتها في الدعاوي المرفوعة أمام القضاء لحل النزاعات، وتم اقتراح فتح حوار لطرح الإشكاليات المرتبطة بهذه الأراضي والبحث عن حلول لإدماجها في مسلسل التنمية الشاملة.

وعرفت الأحداث التي شهدتها مؤخرا مدينة الحسيمة نقاشا مستفيضا من طرف السيدات والسادة المستشارين حيث أجمعت التدخلات على ضرورة تلبية المطالب الاجتماعية والخدماتية المساهمة في تنمية هذه المنطقة التي يرفعها سكانها، خاصة وأن هذه الاحتجاجات سلمية يجب التعاطي معها بكل مسؤولية وبلغة الحوار، وكل مطلب يمس الوحدة الترابية ويمس وحدة المغاربة يستلزم، تؤكد التدخلات، أن يجابه بتطبيق القانون وأحكامه، وسجلت بعض المداخلات، ان المقاربة التي نهجتها وزارة الداخلية لم تكن

فعالة، وساهمت بعض ممارسات رجال السلطة من تأجيج الوضع وتوتيره، مقترحين إعمال مقاربة الاتصال والوساطة وإشراك كل الفعاليات وخاصة المنتخبة بدل تهميشها، واحترام المؤسسات واحتواء الاحتجاجات، لاسترجاع الثقة، وترجمة كل البرامج والمشاريع على أرض الواقع، ومتابعتها لجعل مدينة الحسيمة منارة البحر الأبيض المتوسط.

وأكدت تدخلات السيدات والسادة المستشارين على ضرورة إخراج النظام الأساسي لموظفي وأعوان الجماعات لحيز الوجود، حيث لا تنمية محلية بدون الاهتمام بالعنصر البشري والالتفات إلى حقوق موظفات وموظفي ومستخدمي الجماعات الترابية، وتوفير كل مقومات التحفيز، واعتماد معايير مدققة لإسناد المسؤولية داخل الإدارة الجماعية، واقترح تحديث وتطوير أدائها، وإصدار دليل المساطر الإدارية وتبسيطها من أجل تقريب الإدارة من المواطنين وتحسين ظروف الاستقبال.

ومن جهة أخرى طالب بعض السادة المستشارين بفتح باب الحوار القطاعي مع النقابات وإشراكها كفاعل للبحث والتفكير في إيجاد الحلول لكل المشاكل والأوضاع الاجتماعية، اعتبارا لأن هذا الإصلاح يدخل في إطار الإصلاح

الشمولي للإدارة المغربية وتحديثها ومواكبة الطفرة التي تعرفها الجماعات الترابية.

هذا، وتم تسجيل النقص والخصاص الذي تعرفه الجماعات على مستوى البنيات التحتية والمرافق العمومية الضرورية مثل المدارس، والمستوصفات وتزويد القرى بالماء الصالح للشرب، والطرق، والأسواق الأسبوعية ومطارح النفايات، والنقل الحضري، مطالبة بدعم وزارة الداخلية وتدخلها في إطار شراكات وفي إطار سياسة التقائية تضم جل القطاعات الوزارية المعنية لتأهيل وتثمين المراكز والمدن الصغيرة والمساهمة في تنميتها.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشاد السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية في مستهل جوابه بمضامين مداخلات السيدات والسادة المستشارين الدالة في عمقها على الاهتمام

الكبير بالأوراش والبرامج التي تعمل عليهما وزارة الداخلية، وهذا ما يعكس الرغبة الأكيدة في الرقي بهذا القطاع وإعطائه المكانة الذي يستحق، وأوضح أن الوزارة لها مهام وطنية ومحلية منصوص عليها الدستور المغربي في الفصل الأول الذي ينص على أن "التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة".

الفصل 145 الذي جاء فيه"يمثل ولاة الجهات وعمال الأقاليم والعمالات، السلطة المركزية في الجماعات الترابية.

يعمل الولاة والعمال باسم الحكومة، على تأمين تطبيق القانون، وتنفيذ النصوص التنظيمية للحكومة ومقرراتها، كما يمارسون المراقبة الإدارية.

يساعد الولاة والعمال رؤساء الجماعات الترابية، وخاصة رؤساء المجالس الجهوية على تنفيذ المخططات والبرامج التنموية".

وأفاد أن المرحلة الحالية مهمة جدا لأنها تتويج لمسار مؤسساتي وانتخابي انطلق من مرجعية دستورية ومن تجربة رائدة متميزة تنمويا وديمقراطيا، تفرض استحضار الجميع لخصوصية المرحلة التي تعرفها

بلادنا، خصوصا بعد نجاح المحطات الانتخابية، وهذا ما يجعل بلادنا تفتخر بما تحقق من نضج في الممارسة الانتخابية وفق ضوابط تضمن مصداقية العملية الانتخابية والتدبير المحكم.

وفي سياق الحفاظ على الأمن وسلامة المواطنين، أكد أن الأجهزة الأمنية تكثف جهودها لتتصدى لكل أشكال الإرهاب والجرائم بكل يقظة وتأهب، في إطار استراتيجية أمنية محكمة بتنسيق مع مختلف المصالح المكلفة ووفق مخططات لتقوية الأمن، ورغم الإكراهات تعمل الوزارة على الرقي بدور باقي الأجهزة من وقاية المدنية، وقوات مساعدة.

وأبرز في إطار خدمات الجماعات الترابية أن الوزارة تعمل على تأهيل الحواضر والمدن والقرى بدعم ومواكبة للمجالس المنتجة للتغلب على مشاكل النقل، التطهير، التزويد بالماء الصالح للشرب، وذلك عن طريق إبرام عقود برامج مع المؤسسات العمومية ووضع آليات لبلوغ الحكامة الجيدة في تدبير وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها على أحسن وجه.

وبالنسبة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أكد أنها تقوم على أساس مقاربة تشاركية تهم أربع محاور:

- محاربة الفقر بالوسط القروي؛
- محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري؛
- محاربة الهشاشة؛
- البرنامج الأفقي الهادف إلى مواكبة الفاعلين في التنمية البشرية؛

وأكد السيد الوزير أن الوزارة توفر الوزارة الموارد المالية على الصعيد المحلي والإقليمي، ولا تتدخل في اختيار المشاريع الموكولة دراستها والمصادقة عليها للجنة الإقليمية، وأوضح أن الدراسات تبين أن نسبة الفقر في الجماعات المستهدفة قد تقلصت رغم ذلك يضيف هناك هفوات، والوزارة واعية بها وتعمل على تداركها وعلى إنجاح المشاريع الممولة.

وارتباطا بالمجال الاجتماعي ودعم الفئات المعوزة، أبرز أن الحكومة تعمل على الاستفادة من تجارب الدولة لدعم هذه الشريحة كتجربة الهند، التي تقوم على تهيئة سجل اجتماعي للسكان يتضمن معلومات وبيانات الأشخاص المستفيدين يمكن من إيصال الخدمات والمواد المدعمة للمستفيدين مباشرة.

أما بالنسبة لمواكبة التنمية المجالية، فقد صرح أن المسار طويل بحكم الحاجيات الكثيرة والخصاص الكبير، مما يستلزم إخراج القوانين والمراسيم التنظيمية، وتطوير آليات الاشتغال وآليات التعاقد ومنح اختصاصات جديدة للجهة كرافعة تنموية ووفق مقومات وحاجياتها، ووفق لاتمركز، مع العمل على مواكبة الجماعات الترابية، وعلى التقائية كل القطاعات الوزارية، وأوضح أن الحكومة واعية بالمطالب الاجتماعية، وتعمل على تلبيتها وفق الإمكانيات المتاحة والمقاربة المتبعة مؤسسة على آلية التضامن، وتأهيل الجهات لأن المشاكل والحاجيات متشابهة، وخصص في هذا الإطار 50 مليار لبرنامج الفوارق الاجتماعية والمجالية، كما تم تفعيل صندوق التضامن بين الجهات لدعم التنمية المحلية في تناغم وتجانس والتقائية.

واهتماما بالعنصر البشري، أفاد أن الوزارة ستعمل على إخراج النظام الأساسي لموظفات وموظفي وأعوان الجماعات الترابية، كما ستنكب على التكوين والتكوين المستمر، للرفع من كفاءة ومردودية هذه الشريحة.

وأكد أن مأسسة الحوار الاجتماعي يجب أن يتأسسه على ضوابط محددة بدون مزايدات مع الاتفاق على منهجية محددة، وتحديد سقف النتائج والأهم الإرادة في حل كل المشاكل والاختلالات.

عرض السيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس لجنة الداخلية المحترم

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

يسعدني اليوم، أن أعرض على أنظاركم مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2017، والذي يندرج ضمن الخطوط العامة للبرنامج الحكومي والآفاق التي يستشرفها من خلال التوجيهات الملكية السامية **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، والرامية إلى استكمال بناء النموذج المغربي المتميز، مع مواصلة الدفاع عن ثوابت الأمة ومقدساتها، والحفاظ على سيادة المملكة ووحدتها الترابية، فضلا عن دعم التماسك الاجتماعي، والرقي بالأوضاع السوسيو-اقتصادية والمجالية وصون كرامة المواطنين.

وقبل تقديم المحاور الرئيسية لهذا المشروع بشكل مرقم سأعرض بإيجاز الحصيلة العامة لهذه الوزارة خلال سنة 2016، مع إدراج بعض المعطيات والمؤشرات الدالة، بصفة عامة، على نجاعة هذه الحصيلة واستخلاص بعض الاستنتاجات والعبر الكفيلة بتطوير أداء هذا القطاع الحكومي والمرتبطة أساسا بالمحاور التالية:

- ✓ مواصلة استكمال بناء الصرح الديمقراطي وصيانة الحقوق والحريات؛
- ✓ تفعيل ورش الجهوية المتقدمة ومواكبة الجماعات الترابية في ممارسة صلاحياتها لخوض غمار التنمية؛
- ✓ تعزيز الحكامة الأمنية وتدبير المخاطر والأزمات؛
- ✓ المساهمة في التنمية المجالية والبشرية وترسيخ آليات التضامن؛
- ✓ وأخيرا، ترسيخ آليات اللاتمركز الإداري ومواصلة تحديث أجهزة الحكامة الترابية وآليات المراقبة والتخليق.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن المرحلة الحالية تعد تتويجا لمسار سياسي أرسى معالمه **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**، انطلاقا من مرجعية دستورية وتراكم تاريخي، قوامه تثمين المكتسبات الإيجابية للتجربة المغربية المعترف دوليا بتميزها في المنطقة، وبنجاح نهجها التنموي ومسيرتها الديمقراطية.

لذا، يبقى لزاما علينا أن نستحضر جميعا أهمية وخصوصية اللحظة التاريخية التي تمر منها بلادنا بعد قطع أشواط هامة من مرحلة البناء المؤسساتي، لا سيما بعد نجاح المحطات الانتخابية الأخيرة كواحدة من تجليات التراكمات التي تميز تجربتنا الديمقراطية.

وفي هذا السياق، فقد سجلت بلادنا بكل افتخار ما تم تحقيقه من نضج في الممارسة الانتخابية بفضل الحكامة الجيدة التي ميزت تدبير مختلف الاستحقاقات، سواء الوطنية منها، والمتمثلة في انتخابات مجلس النواب ومجلس المستشارين وممثلي المأجورين، أو الترابية وتتجسد في الانتخابات الجهوية والجماعية والمهنية وانتخاب مجالس العمالات والأقاليم.

إن إنجاح هذه المحطات مجتمعة شكل هدفا استراتيجيا لوزارة الداخلية ولجميع المعنيين بالعملية الانتخابية، والذي تم تحقيقه بمهنية عالية عبر التعبئة الشاملة بمعية مختلف المؤسسات الإدارية والقضائية والاستشارية وكذلك الفاعلين السياسيين.

إن الرهان اليوم هو استثمار هاته المكتسبات على اعتبار أن العملية الانتخابية ما هي إلا محطة أولية لإفراز المؤسسات القادرة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المسطرة.

وفي سياق هذا التوجه العام، فقد تميزت حصيلة منجزات وزارة الداخلية، برسم سنة 2016، بتحقيق وإنجاز العديد من المشاريع المهيكلة للحقل السياسي والاقتصادي والاجتماعي؛ سواء في إطار قطاعي، أو على مستوى أفقي يصب في تفعيل السياسات العمومية الوطنية أو ذات بعد جهوي أو محلي.

فبخصوص **تنظيم الاستحقاقات الانتخابية**، فقد أشرفت اللجنة الحكومية لتتبع الانتخابات المكونة من وزير الداخلية ووزير العدل والحريات على تحضير وإجراء مختلف مراحل **الاقتراع التشريعي** ليوم الجمعة 7 أكتوبر 2016، وذلك وفق مقاربة تشاركية تقوم على الحوار والتشاور مع مختلف الفاعلين السياسيين.

وفي إطار التدابير الرامية إلى تحيين الهيئة الناخبة الوطنية، تم إدراج مجموعة من المقتضيات القانونية الجديدة بهدف توسيع مجال المشاركة في الانتخابات، وضبط الجدولة الزمنية المتعلقة بعملية مراجعة اللوائح الانتخابية العامة السابقة للاقتراع، وحصر اللوائح الانتخابية بمدة كافية قبل تاريخ الاقتراع بما يمكن من إنجاز المراحل التمهيدية للاقتراع في أحسن الظروف.

كما عرفت هذه الانتخابات فتح باب الترشيح، برسم الجزء الثاني من لوائح الترشيح الخاصة بالدائرة الانتخابية الوطنية المخصص للشباب الذكور، أمام ترشيحات الإناث أيضا، وتخفيض نسبة العتبة المطلوبة للمشاركة في عملية توزيع المقاعد برسم الدوائر الانتخابية المحلية من 6% إلى 3%، بالإضافة إلى تمكين الأحزاب السياسية من تأسيس تحالفات انتخابية وتقديم ترشيحات مشتركة بمناسبة انتخاب أعضاء مجلس النواب، فضلا عن مراجعة طريقة توزيع المساهمة التي تمنحها الدولة للأحزاب السياسية بمناسبة الحملات الانتخابية.

ومن جهة أخرى، تم توسيع كيفيات إثبات المصاريف الانتخابية للأحزاب السياسية، وكذا مدلول هذه المصاريف ليشمل كافة النفقات المرتبطة بالحملة الانتخابية، مع تمديد الفترة المشمولة بالمصاريف الانتخابية، علاوة على مراجعة سقف المصاريف الانتخابية للمترشحين، حيث تم تحديده في 500 ألف درهم لكل مترشح أو مترشحة.

وفي إطار التحضير لإجراء الاقتراع، تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوفير التجهيزات اللوجيستيكية الضرورية لضمان نجاح هذه المحطة الاستحقاقية، فضلا عن تنظيم حملة تواصلية شملت مختلف وسائط التواصل، كما تم تمكين الهيئات السياسية المشاركة من الولوج إلى وسائل الاتصال العمومي السمعي البصري للقيام بحملتها الانتخابية طبقا للمقتضيات التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وقد تميز الاقتراع بدعم التمثيلية النسائية داخل مجلس النواب، حيث ارتفع عدد النساء المنتخبات إلى 81 نائبة وهو ما يمثل 21% من مجموع أعضاء مجلس النواب، أي بزيادة أربع نقط عن سنة 2011.

وكما تعلمون، فقد أجمعت مختلف الهيئات الوطنية والدولية التي شاركت في ملاحظة الانتخابات على أن عملية الاقتراع مرت عموما في ظروف إيجابية.

وترسيخا لهذا النهج، فإن الوزارة عازمة على المضي قدما لتوفير الظروف الملائمة لنجاح الاستحقاقات المستقبلية، سواء على مستوى دعم الإدارة الترابية وتأهيلها، أو من خلال إعداد تصور جديد لتحيين الهيئة الناخبة الوطنية في أفق التحضير للاستحقاقات الانتخابية العامة المقبلة، وتحسين فعالية صندوق الدعم المخصص لتشجيع تمثيلية النساء في المجالس والهيئات المنتخبة، علاوة على مواكبة المجالس والهيئات التمثيلية، وكذا مواصلة الجهود من أجل تنظيم عملية وطنية لضبط الخريطة الترابية لجماعات المملكة، مما سيمكن من توضيح الرؤية لدى المجالس الجماعية وهيئاتها بخصوص مجال تدخلها من جهة، ومساعدة المصالح والمؤسسات العمومية والفاعلين الاقتصاديين، من جهة أخرى على وضع برامجهم ومشاريعهم مع ضبط مجال بلورتها على المستوى الترابي.

وبخصوص **مجلس المستشارين**، فقد تميزت سنة 2016 بتنظيم ثلاثة انتخابات جزئية لملء 15 مقعدا شاغرا على إثر صدور قرارات المجلس الدستوري (المحكمة الدستورية حاليا).

وموازاة مع ذلك، تم تنظيم **انتخابات جماعية جزئية** لملء تسعة مقاعد شاغرة بتسع مجالس جماعية، كما تم تفعيل مسطرة التعويض لملء ثمانية مقاعد شاغرة بمجلس النواب تنفيذا لقرارات المجلس الدستوري.

ومن جهة أخرى، وتنفيذا **للتوجيهات الملكية السامية** الرامية إلى دعم سياسة القرب، وفي إطار مواصلة تفعيل المخطط المتعلق بإعادة هيكلة الإدارة الترابية والمصالح الأمنية، تم خلال سنة 2016 إحداث 103 وحدة إدارية جديدة، منها 40 وحدة في الوسط القروي، شملت 11 دائرة و29 قيادة، و63 وحدة بالوسط الحضري، ضمت 7 دوائر حضرية و56 ملحقة إدارية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

لقد أكد الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية على **أن "الجهوية المتقدمة التي أصبحت واقعا ملموسا، تعتبر حجر الزاوية الذي يجب أن ترتكز عليه الإدارة في تقريب المواطن من الخدمات والمرافق، ومن مركز القرار"** *(انتهى نص الخطاب الملكي السامي)*.

ووعيا من هذه الوزارة بأهمية تسريع وتيرة إرساء الجهوية المتقدمة، كورش مهيكل يرمي إلى إحداث نقلة نوعية في أنماط الحكامة الترابية، والنهوض بالتنمية المجالية المندمجة والمستدامة، فإنها ستعمل على مواكبة الجماعات الترابية وإصدار ما تبقى من نصوص ومراسيم تطبيقية داخل الآجال القانونية المقررة لها بمقتضى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية، علما بأن الولاية التشريعية السابقة عرفت صدور32 مرسوما تتعلق بتطبيق مجموعة من الأحكام الواردة ضمن القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات الترابية. كما تم توجيه عدد من الدوريات والدلائل التوضيحية ذات الصلة بالجماعات الترابية، شملت تنظيم إدارة الجهة وإدارة العمالة أو الإقليم مرفقة بنماذج للهياكل التنظيمية لهذه الهيئات.

وللإشارة، فإن النصوص التطبيقية المرتقب إصدارها تتعلق أساسا بالنظام المالي للجماعات الترابية، وبمسطرة إعداد وتحيين التصميم الجهوي لإعداد التراب، وبآليات مواكبة ومساندة الدولة للهيئات الترابية في تدبير شؤونها وممارسة الاختصاصات الموكولة إليها، وبنظام العنونة بالجماعات.

وبهدف جعل مجالس الجهات وباقي الجماعات الترابية قادرة على أن تكون مخاطبا متميزا للدولة في القضايا التنموية، ستواصل الوزارة مواكبتها لهذه المجالس في تحديث هياكلها، وتعزيز قدراتها سواء المنتخبة منها أو الإدارية، من خلال الشروع في اعتماد نظام التدبير بالأهداف، واعتماد أنظمة وآليات التدبير العصري للرفع من نجاعة وشفافية تدخلاتها، فضلا عن تمكينها من تعبئة موارد إضافية عبر إصلاح منظومة الجبايات المحلية من خلال تقليص عدد الرسوم المحلية وتبسيط المساطر الجبائية، وكذا إرساء القواعد الكفيلة بضمان التدبير الأمثل لأملاك الجماعات الترابية وتنميتها وتثمينها.

وبخصوص الموارد البشرية للجماعات الترابية، فكما في علمكم، فقد أصبح رؤساء المجالس يتمتعون باختصاصات كاملة في تدبير جميع أصناف الموظفين التابعين لهم في إطار مبدأ التدبير الحر، بناء على ما هو منصوص عليه في القوانين التنظيمية لهذه الهيئات. وفي هذا السياق، تم تعميم دورية على عمالات وأقاليم المملكة قصد حث رؤساء الجماعات الترابية على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان السير العادي لتدبير الموارد البشرية التي أصبحوا يشرفون عليها في جميع ميادين التسيير منذ التوظيف إلى الإحالة على التقاعد.

وبهدف توزيع الموظفين بين مجالس العمالات والأقاليم والإدارة الترابية وفق مقتضيات المادة 227 من القانون التنظيمي المتعلق بالعمالات والأقاليم، تم تنظيم زيارات إلى بعض العمالات والأقاليم للاطلاع على وضعية الموظفين العاملين بالإدارات الترابية ووضع معايير موضوعية لتوزيع هؤلاء الموظفين بين المجالس المحلية والإدارة الترابية لضمان التأطير الجيد لمختلف المستويات الإدارية.

وفي مجال تنظيم إدارات الجماعات الترابية، وعلى ضوء الصلاحيات التي أنيطت بها بمقتضى القوانين التنظيمية، تمّ تحديد هياكل تنظيمية نموذجية لإدارات الجماعات الترابية من أجل الاستئناس بها. كما تم التأشير على جميع قرارات التعيين في المناصب العليا بالجماعات الترابية المحالة على الوزارة.

وتفعيلا للمرسوم المتعلق بالتكوين المستمر لفائدة أعضاء المجالس الترابية، الصادر خلال سنة 2016، وفي إطار الشراكة مع مؤسسات أجنبية، سيتم خلال هذه السنة الشروع في تنفيذ 3 تصاميم مديرية جهوية للتكوين على أن يتم إعداد تصاميم الجهات المتبقية في نهاية نفس السنة. كما سيتم إعداد مخططات التكوين لفائدة 24 جماعة ترابية كبرى.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

اعتبارا للأهمية التي تحظى بها برامج التنمية الترابية والمرافق العمومية المحلية في تأهيل المجال الترابي، وتقديم خدمات حيوية للقرب ذات أولوية بالنسبة للمواطنين، عملت الوزارة خلال السنة الفارطة على مواصلة دعم تنفيذ برامج ومشاريع الجماعات الترابية في مختلف القطاعات، فضلا عن مواكبتها لتأهيل هذه المرافق وفق تصورات عملية تتلاءم مع الخصوصيات المجالية والمحلية وتساير دينامية التطور والتحديث في ظل تنزيل ورش الجهوية كنمط فاعل في مجال الحكامة الترابية.

فبخصوص برامج التأهيل الحضري للمدن والمراكز الحضرية، تميزت سنة 2016 بالمصادقة على 48 اتفاقية للشراكة همت عددا من برامج التأهيل والتنمية الحضرية بغلاف مالي إجمالي قدره 27.48 مليار درهم، منها 5.85 مليار درهم كمساهمة للوزارة.

وتنفيذا لعقود برامج التنمية المندمجة للجهات الجنوبية برسم فترة 2016-2021، والموقعة أمام أنظار **صاحب الجلالة الملك محمّد السّادس نصره الله وأيّده** يوم 07 نونبر 2015 بمدينة العيون، تم بتنسيق مع الشركاء، إعداد 26 اتفاقية خاصّة للشراكة بين

الدولة ومجالس جهات كلميم- واد نون، العيون-الساقية الحمراء، والداخلة- وادي الذهب، وذلك بغلاف مالي إجمالي قدره 7.15 مليار درهم، بما في ذلك مساهمة مجالس الجهات المعنية التي تقدر بـ 2.67 مليار درهم.

كما تواصل هذه الوزارة تتبع مراحل إنجاز 12 اتفاقية برسم سنة 2015، في مجالات التنمية الحضرية وبناء المرافق العمومية وإعادة هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز في إطار سياسة المدينة ومعالجة الدور الآيلة للسقوط.

وبخصوص **البرنامج الوطني لتزويد العالم القروي بالماء الشروب**، بلغت الاعتمادات المبرمجة برسم سنة 2016 ما مجموعه 446,53 مليون درهم. وإلى متم سنة 2016، وصلت نسبة التزود بالماء الصالح للشرب إلى 96%، ما يعادل تزويد حوالي 12,8 مليون نسمة.

وتثمينا لهذا البرنامج، تم إعداد برنامج جديد يروم تعميم تزويد مراكز الجماعات والدواوير بالماء الشروب عبر الإيصالات الفردية والنافورات العمومية، وذلك بغلاف استثماري يقارب 18 مليار درهم في أفق 2027، لفائدة 5,8 مليون نسمة موزعة على ما يناهز 16 ألف دوار.

وفي إطار تنفيذ **برنامج الكهربة القروية الشمولي**، واصلت الوزارة دعمها للجماعات التي لا تتوفر على الموارد الكافية لتمويل مساهماتها في هذا البرنامج، حيث تمّ خلال السنة المنصرمة، تقديم دعم مالي إجمالي قدره 42.4 مليون درهم.

وفي أفق تعميم الكهربة القروية، انخرطت الوزارة في تمويل برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، الذي يهدف ضمن محوره المتعلق بالكهربة القروية، إلى إيصال التيار الكهربائي إلى 72.118 مسكن بغلاف مالي يفوق 1,16 مليار درهم، بمساهمة للوزارة بلغت 395 مليون درهم.

وبالنسبة **للبرنامج الوطني للتطهير السائل**، فقد تمّ العمل على إتمام تمويل المشاريع المبرمجة برسم سنة 2015، وتمويل مشاريع جديدة برسم سنة 2016 بغلاف مالي قدره 933 مليون درهم، مما ساهم في الرفع من نسبة الربط بشبكة التطهير في المناطق الحضرية إلى 75%، ونسبة معالجة المياه العادمة إلى 45%.

وتدعيما لمشاريع التطهير السائل بالجماعات المسيرة بشكل مباشر لهذه المرافق، برمجت الوزارة دعما ماليا قدره 302 مليون درهم لفائدة 154 جماعة، تمّ صرف 45,46 مليون درهم منه لفائدة 12 جماعة إلى متم سنة 2016.

كما تمّ إعداد مشروع برنامج وطني للتطهير السائل بالمجال القروي بشراكة مع الاتحاد الأوربي يروم تحسين نسبة تجهيز الساكنة القروية بأنظمة مناسبة للتطهير السائل، مما سيساهم في تخفيض نسبة التلوث، وذلك بغلاف استثماري يناهز 40 مليار درهم برسم الفترة الممتدة ما بين 2016 و2040.

وبخصوص التدبير المفوض لقطاعات الماء والكهرباء والتطهير السائل، فقد تميزت سنة 2016 بالانتهاء من أشغال مراجعة عقود التدبير المفوض للتوزيع بكل من الرباط وطنجة وتطوان. وقد مكنت هذه العملية من حصر الديون وتقويم الاختلالات المسجلة، كما تم الاتفاق على مقتضيات تهم تحسين جودة الخدمات والرفع من الاستثمارات والتحكم في التكاليف والتعريفات ووضع آليات جديدة للمراقبة.

وعلى مستوى مرفق **النفايات المنزلية**، واصلت الوزارة تقديم الدعم المالي للجماعات للرفع من مستوى مردودية تدبير هذا المرفق الحيوي، وإنجاز واستغلال مراكز طمر جديدة وإعادة تهيئة المطارح القديمة، وكذا توفير المعدات اللازمة لعمليات النظافة، ويقدر إجمالي الدعم المبرمج بـ 761 مليون درهم.

ومساهمة في تمويل **برنامج الطرق القروية**، بلغ الدعم المقدم من طرف الوزارة برسم سنة 2016 ما يفوق 355 مليون درهم. وقد بلغت نسبة الولوج الطرقي حوالي 79%.

ومن أجل تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية والمعزولة ومؤشرات التنمية البشرية بها، انخرطت الوزارة في تمويل برنامج التأهيل الترابي 2011-2015، الذي يهدف ضمن محوره المتعلق بالطرق القروية إلى إنجاز 2313 كلم من الطرق و89 منشأة للعبور بكلفة مالية إجمالية بلغت 2,5 مليار درهم، بمساهمة للوزارة قدرها 1,7 مليار درهم.

وبهدف تطوير وعصرنة منظومة **التنقلات الحضرية والنقل العمومي الحضري**، واصلت الوزارة مواكبة الجماعات الترابية لإنجاز مخططات التنقلات الحضرية، حيث بلغت التكلفة المالية الإجمالية حوالي 112 مليون درهم ساهمت فيها الوزارة بـ 68 مليون درهم. كما تم في إطار صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن، منح إعانات لبعض الفاعلين الخواص لتعويض العجز المسجل في النقل المدرسي بلغت 140,5 مليون درهم، بالإضافة إلى تعويض عن الزيادة في أسعار المحروقات بلغت 54,5 مليون درهم تمت تسويتها إلى غاية متم سنة 2016.

ومن جهة أخرى، قامت اللجنة المكلفة بحكامة صندوق الدعم بصرف حوالي 425,8 مليون درهم منها 326,48 مليون درهم لفائدة كازا ترانسبور(Casa transport) وذلك للقيام بالاستثمارات وتسديد خدمة الدين وتغطية عجز الاستغلال بالإضافة إلى 74,32 مليون درهم لفائدة شركة تراموای الرباط-سلا. وفي إطار خارطة الطريق التي تم رسمها بالنسبة للنقل بالرباط بغية تحسين التدبير وتفويت تسيير المرفق، فقد تمت الموافقة على تمويل مخطط اجتماعي يهدف إلى تشجيع عدد من المستخدمين على المغادرة الطوعية.

ومواكبة لعمليات **تحديث وهيكلة المرافق والتجهيزات العمومية ذات الصبغة التجارية** لاسيما المحطات الطرقية للمسافرين، تنكب حاليا لجنة وزارية مشتركة بين هذه الوزارة ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء على تحديد المعايير والإجراءات التنظيمية والمسطرية المتعلقة بتدبير هذا المرفق الحيوي.

وبهدف تأهيل **أسواق الجملة للخضر والفواكه**، تم إعداد مشروع مخطط وطني توجيهي لإعادة هيكلة هذه المرافق الجماعية، يضم من بين مكوناته الإعداد لإنجاز سوق جملة نموذجي للخضر والفواكه من "الجيل الجديد" بولاية الرباط، وذلك في إطار شراكة بين وزارة الداخلية وزارة الصناعة والتجارة ووزارة الفلاحة والصيد البحري وولاية جهة الرباط-سلا-القنيطرة، وكذا الجماعات المعنية.

ومن أجل تحسين نشاط **الأسواق الأسبوعية**، تم تعميم على الجماعات الترابية دليل ووثائق نموذجية للتعاقد. كما تم توفير الدعم المالي والتقني خاصة بالنسبة للجماعات التي تعرف نقصا حادا في تجهيز هذه المرافق، حيث ارتفع مبلغ الدعم إلى 19.65 مليون درهم.

وفي إطار تأهيل وعصرنة **المجازر الجماعية**، وتنفيذا لاستراتيجية مخطط المغرب الأخضر، خاصة فيما يتعلق بتأهيل قطاع اللحوم الحمراء، تم إبرام عقد برنامج 2014-2020 بين وزارات الداخلية والفلاحة والصيد البحري والاقتصاد والمالية من جهة، والفيدرالية البين-مهنية للحوم الحمراء، من جهة أخرى، بهدف بناء أو تأهيل 12 مجزرة بلدية في أفق تفويت تدبيرها للقطاع الخاص، وكذا تهيئة 14 سوقا نموذجيا خاصا بالبهائم بمجموعة من الأقاليم والعمالات في إطار شراكة مع الجماعات المعنية.

ومن أجل هيكلة مرفق نقل اللحوم وضمان شروط صحة وسلامة المستهلك، عملت الوزارة على دعم تمويل اقتناء شاحنات مجهزة لنقل اللحوم لفائدة بعض الجماعات وذلك بمبلغ إجمالي قدره 4.37 مليون درهم.

وبخصوص **المكاتب الجماعية لحفظ الصحة**، فقد تمّ إحداث أربعة مكاتب لحفظ الصحة وتأهيل 12 مكتبا بكلفة مالية بلغت 174 مليون درهم، بمساهمة للوزارة قدرها 94,3 مليون درهم. كما تم رصد مبلغ مالي يناهز 12.2 مليون درهم سنة 2016 لمحاربة النواقل وداء السعار.

وعلاوة على هذه البرامج التنموية، تواصل الوزارة دعم وتتبع تنفيذ مختلف المشاريع الرامية إلى تأهيل المرافق ذات الصبغة الاجتماعية والثقافية والصحية والبيئية، كالمؤسسات التعليمية والمقابر والفضاءات العمومية الحضرية، فضلا عن برامج ترميم وتأهيل الحدائق التاريخية، ونظافة الشواطئ، وجودة الهواء.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

كما هو معلوم، إن بلادنا تواجه بين الفينة والأخرى بعض التحديات الأمنية على غرار ما أصبحت تعاني منه سائر دول العالم نتيجة تنامي الظواهر الإجرامية.

واعتبارا لذلك، ما فتئت هذه الوزارة تحرص على المضي قدما في مواصلة دعم الأجهزة الأمنية لتحديثها والرقي بعملها إلى أعلى مستويات النجاعة والفعالية، وذلك وفق مقاربة شمولية تنسجم ضمنها جهود كافة الفاعلين في المجال الأمني، لجعلها قادرة على مجابهة التحديات الآنية والمستقبلية، خاصة التصدي للجريمة بمختلف مظاهرها، ومحاربة شبكات الإرهاب، والهجرة السرية، والمخدرات،

وكذلك في مجال تدبير المخاطر والأزمات، وما تتطلبه مجمل هذه التحديات من عمل استباقي محكم سواء على مستوى التصور والتنفيذ أو التتبع الميداني لترشيد الإمكانيات وتقييم النتائج.

وللإشارة فإن جهود الأجهزة الأمنية في محاربة أشكال الانحراف والجريمة بكل أنواعها، قد عرفت برسم سنة 2016 تطورا نوعيا بفضل استراتيجية العمل المعتمدة والمرتكزة على إعداد خريطة للمناطق الأكثر عرضة للجريمة وتعبئة الموارد المحلية والمركزية لشن حملات تمشيط وتنقية على صعيد هذه المناطق.

وبالرغم من هذه الجهود، فإن المصالح الأمنية ستتخذ ما يلزم من إجراءات قصد الاستمرار في التصدي للجريمة، وذلك من أجل الحفاظ على منسوب مرتفع من الإحساس بالأمن ببلادنا.

كما سيتم تعزيز التنسيق بين كل المتدخلين الأمنيين ليتأتى تحقيق النتائج المتوخاة، فضلا عن مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الأمنية المعتمدة وفق منظور تشاركي مع كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين بما في ذلك إشراك ممثلي المجتمع المدني وجمعيات الأحياء الفاعلة وذات المصداقية في اجتماعات اللجن الأمنية المخصصة لموضوع محاربة الجريمة.

وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش لسنة 2016، ستستمر الوزارة في تعزيز الموارد البشرية والمادية للإدارة الترابية والمصالح الأمنية من أجل تمكينها من أداء مهامها اليومية على الوجه المطلوب، وتمكينها كذلك من مسايرة التطور الذي تعرفه الجريمة وطنيا ودوليا خاصة على صعيد استعمال التكنولوجيات الحديثة.

وجدير بالذكر أن الوزارة ما فتئت تعمل خلال السنوات الأخيرة على مواصلة تطوير قدرات الأجهزة الأمنية حيث تم إنجاز مجموعة من المشاريع لتعزيز البنيات الإدارية للأمن، وتحسين آليات الحكامة الأمنية بصفة عامة، بالإضافة إلى مشاريع ذات الأثر على تحسين العلاقة مع المواطن.

وقد تميز مطلع سنة 2017 باعتماد مشروع تغيير الخصائص المميزة للزي النظامي لموظفي المديرية العامة للأمن الوطني ومكوناته ولوازمه، بالإضافة إلى تعزيز حضيرة السيارات ووسائل الاتصال.

وبالنظر للأبعاد الخطيرة وغير المسبوقة للظاهرة الإرهابية، فإن المصالح الأمنية ستواصل التعامل مع الإرهاب باعتباره معطى بنيويا يشكل هاجسا أمنيا حقيقيا، مما يقتضي مواصلة تكثيف جهود كافة الأجهزة الأمنية بمعية كل الشركاء من أجل الحفاظ على أمن واستقرار بلادنا.

ووعيا منها بأهمية العمل الجماعي في محاربة ظاهرة معقدة كالإرهاب، انخرطت بلادنا في جميع العمليات الهادفة إلى مكافحة الإرهاب على المستويين الإقليمي والدولي. وفي هذا السياق، فقد شارك المغرب في مجموعة من العمليات الأمنية والاستخباراتية الرامية إلى مكافحة الإرهاب مع الدول التي يرتبط معها بشراكات واتفاقيات كإسبانيا، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بلجيكا، الولايات المتحدة الأمريكية وكذلك بعض دول الساحل وإفريقيا الغربية، حيث مكن هذا التعاون من تفكيك مجموعة من الخلايا الإرهابية، فضلا عن ذلك، فإن تدخل المصالح الأمنية المغربية كان فعالا في إجهاض مجموعة من العمليات الإرهابية التي كانت تستهدف الأمن الداخلي لبعض الدول الصديقة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

إن حرص المغرب على محاربة الإرهاب من أجل توفير الأمن والأمان لمواطنينا، يقابله بنفس الدرجة حرصنا على محاربة باقي أنواع الجرائم، لاسيما وأن التجارب أثبتت أن الجريمة المنظمة تشكل مصدرا للربح السريع، حيث يتم توظيف هذه الأرباح الطائلة في مجالات أخرى، أهمها تمويل الإرهاب.

إن محاربة تداعيات الجريمة المنظمة يفرض علينا اعتماد معالجة شمولية تنصب على جميع الجوانب، خاصة فيما يتعلق بجرائم المخدرات وبتهريب البشر أو ما يعرف بالهجرة غير الشرعية.

ووعيا منها بالتهديد الذي أصبحت تشكله **ظاهرة المخدرات** في الوقت الراهن على أمن واستقرار الدول، عمدت بلادنا إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات المتكاملة وذلك ضمن نسق متعدد الأطراف وبمشاركة كافة الفاعلين المعنيين تحقيقا للأهداف المسطرة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة هذه الآفة.

وفي هذا السياق، تم إيلاء اهتمام بالغ **لمكافحة زراعة القنب الهندي**، وذلك بالنظر للإشكالات المتعددة التي ما فتئت تطرحها هذه الزراعة، وما تشكله من معيقات للتنمية البشرية المستدامة في هذه المناطق، وذلك وفق منظور تدريجي يجعل من المقاربة التنموية أساس الاستراتيجية المتبعة لمكافحة هذه الزراعة.

وتعتبر محاربة الشبكات الإجرامية المتخصصة **في تهريب وترويج المخدرات** من بين الأولويات الأساسية لهذه الوزارة لكونها تعتبر المحور الذي يتحكم في دواليب العرض والطلب على المخدرات. وفي هذا الإطار، تمت مواصلة الجهود من أجل تعزيز المنظومة الأمنية وتقوية القدرات الوطنية لمكافحة شبكات تهريب هذه الآفة، وضمان تنسيق جهود المتدخلين، فضلا عن تشديد المراقبة داخل الموانئ والمطارات وعلى طول السواحل، خصوصا منها الأكثر ترشيحا للتهريب الدولي للمخدرات، علاوة على تعزيز التعاون لتبادل المعلومات العملياتية عن طريق ضباط الربط ومراكز الشرطة المشتركة وكذا عن طريق الأنتربول.

وتنفيذا **للتعليمات الملكية السامية** من أجل بلورة مقاربة جديدة لتدبير **ملف الهجرة**، وبالنظر لكون المغرب لم يعد فقط دولة عبور للمهاجرين نحو الخارج وإنما كذلك أرضا للاستقبال والإقامة، فقد اعتمدت بلادنا استراتيجية جديدة في مجال الهجرة.

فبرسم سنة 2016، وبتنسيق مع كافة القطاعات الوزارية المعنية، عملت الوزارة على التنزيل الفعلي للسياسة الجديدة للهجرة عبر آليات تروم التأهيل المؤسساتي والتشريعي، حيث تم إصدار قانون مكافحة الاتجار في البشر كما يوجد مشروعي قانون حول اللجوء والهجرة في طور الدراسة على مستوى الأمانة العامة للحكومة. ومن جهة أخرى، تم وضع مخطط لإدماج المهاجرين واللاجئين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وفق مقاربة تشاركية بين مختلف القطاعات الوزارية والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

من هذا المنطلق، وبتوجيهات من **صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله**، انخرط المغرب، منذ بداية سنة 2014، في مبادرة ذات أبعاد إنسانية، الغاية منها حماية الحقوق الأساسية للمهاجرين في تطابق تام مع مقتضيات القانون الدولي، حيث قمنا بتسوية الوضعية الإدارية لأكثر من 25.000 من أصل 27.649 طلب مقدم من طرف المهاجرين في وضعية غير نظامية، أي بنسبة استجابة بلغت حوالي90% من مجموع الطلبات.

إن نجاح هذه التجربة، كان محفزا لانطلاق المرحلة الثانية في 15 دجنبر 2016، حيث تم إيداع أزيد من 20.000 طلب تسوية في 70 عمالة وإقليم شملت 100 جنسية وذلك إلى غاية 27 أبريل 2017، فضلا عن تسوية وضعية ما يزيد عن 740 لاجئ من طرف اللجنة المختلطة المكلفة بدراسة حالات اللاجئين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وبحكم موقعه الاستراتيجي كصلة وصل بين إفريقيا وأوربا، ووعيا منه بالمسؤولية الملقاة على عاتقه اتجاه هذين الشريكين، اتخذ المغرب مجموعة من التدابير الأمنية لمواجهة الشبكات الإجرامية النشيطة في مجال تهريب البشر، مما ساهم في تفكيك العديد من التنظيمات الإرهابية.

وفي هذا الإطار، فقد تم خلال السنة الماضية إيقاف أكثر من 36.216 مرشحا للهجرة غير الشرعية وتفكيك 61 شبكة إجرامية تنشط في ميدان تهريب البشر، علما أنه منذ سنة 2002، تم تفكيك ما يناهز 3136 شبكة إجرامية.

ولحماية ضحايا الشبكات الإجرامية و تقديم المساعدة، فالحكومة المغربية في معالجتها لهذه الظاهرة تقوم على تشجيع الرجوع الطوعي للمهاجرين في وضعية غير قانونية، وذلك بتعاون مع الهيئات الدبلوماسية لبلدانهم المعتمدة بالمغرب. ومنذ سنة 2004، تم ترحيل أكثر من 22.000 مهاجرا بشكل طوعي إلى بلدانهم الأصلية بما في ذلك 1988 مهاجرا خلال سنة 2016. ولتقوية برنامج العودة الطوعية، تم التوقيع من طرف هذه الوزارة في مايو 2016 مع المنظمة الدولية للهجرة على عدة اتفاقيات يتم بموجبها إعادة المهاجرين المتواجدين فوق التراب المغربي بشكل غير قانوني إلى بلدانهم، على أن تتحمل الوزارة تكاليف النقل خاصة بالنسبة للمهاجرين في وضعية صعبة كالأطفال والنساء والمرضى.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

اعتبارا للدور الهام **لمرفق الوقاية المدنية**، أعطيت الأولوية لبناء مراكز الإغاثة قصد الرفع من مستوى تغطية الأخطار على المستوى الوطني، والاستجابة لمتطلبات التقسيم الجهوي الجديد، واستصلاح وترميم المراكز القديمة، وتزويد المصالح المركزية والخارجية بالوسائل اللوجستية ومعدات التدخل، فضلا عن تحسين آليات التدبير، كتفويض الاعتمادات إلى المصالح الخارجية وتعزيز الموارد

البشرية وتقوية قدراتها المهنية، سواء عبر تنظيم مباراة لتوظيف 400 ضابط صف، أو إجراء دورات تكوينية لفائدة ما يزيد عن ألف عنصر تحت إشراف خبراء وطنيين ودوليين.

وبفضل هذه الجهود، عرفت حصيلة تدخلات الوقاية المدنية برسم 2016 ما يناهز 350 ألف تدخل (بمعدل يومي يزيد عن 940 تدخل).

وبالنسبة لأنشطة المركز الوطني لمكافحة الجراد، فقد همت عمليات الاستكشاف والتدخل الميداني على الخصوص جهة الداخلة-وادي الذهب. وقد بلغت المساحة المعالجة خلال سنة 2016 حوالي 16.000 هكتار.

وضمانا لمزيد من النجاعة، سيتم العمل على مواصلة دعم الوقاية المدنية بالتجهيزات الضرورية وتأهيل مواردها البشرية وتعزيز بنياتها التحتية من أجل توسيع التغطية الترابية، فضلا عن تحيين وملاءمة العديد من النصوص القانونية المنظمة لهيئة الوقاية المدنية.

وعلى مستوى تدبير **المخاطر المتعلقة بالكوارث الطبيعية**، فإن بلادنا بحكم موقعها وطبيعة مناخها، تواجه ظواهر طبيعية قد تخلف كوارث عنيفة، كما حدث خلال العشريتين الأخيرتين ببعض أقاليم المملكة. وبالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات العمومية من أجل تطوير عمليات التدخل في ميدان تدبير المخاطر، فقد خلصت الدراسات والتقارير الوطنية والدولية المنجزة خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى تحديد مكامن القوة والضعف في تجربة بلادنا في هذا الشأن، وأكدت على ضرورة اعتماد مقاربة استشرافية لتدبير ناجع للمخاطر قوامها الوقاية والاستباقية وملاءمة الوسائل والإمكانيات المتاحة مع حجم وطبيعة التحديات، فضلا عن إحكام التنسيق بين مختلف المتدخلين والفاعلين من سلطات عمومية وجماعات ترابية ومجتمع مدني.

وبناء عليه، فإن هذه الوزارة تسعى إلى ترسيم سياسة عمومية تنبني على استراتيجية شمولية ومندمجة للوقاية من المخاطر، ترتكز على محورين أساسيين:

- فالمحور الأول ينصب على تعزيز قدرات المتدخلين في مجال تدبير المخاطر، عبر إحداث هياكل إدارية على المستويين المركزي والمحلي تتولى مهام تحديد خريطة المخاطر وتقييمها، واعتماد خطط عمل وقائية لتتبعها، مع تعزيز آليات التنسيق على غرار التجارب الرائدة دوليا؛
- أما المحور الثاني، فيرتكز على برنامج دعم مباشر لتغطية المناطق الأكثر عرضة للمخاطر بأدوات التخطيط الاستراتيجي في مجال الوقاية والحماية لتحديد وتقييم المخاطر ووضع مخططات استباقية محكمة للرصد والإنذار والتدخل عند وقوع الكوارث، مع مواصلة تعبئة الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة.

وتفعيلا لهذه المقاربة، تم سنة 2015 الإعلان عن طلب مشاريع في إطار "صندوق الحد من آثار الكوارث الطبيعية" أسفر عن انتقاء 23 مشروعا منها 16 قيد الإنجاز بمبلغ استثماري قدره 717 مليون درهم، وبمساهمة لهذا الصندوق قدرها 172 مليون درهم. وتثمينا للنجاح الذي عرفته هذه التجربة، وبتعاون مع البنك الدولي، تم الإعلان في دجنبر الأخير عن طلب مشاريع وفق دليل خاص للمساطر سيتم تمويلها في إطار نفس الصندوق. وتنكب حاليا اللجنة الوطنية للانتقاء على دراسة طلبات المشاريع المقترحة والبالغ عددها 112 مشروعا.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

ما فتئت هذه الوزارة تشتغل على إنجاز أوراش هيكلية ذات بعد استراتيجي على المستوى الوطني بتنسيق مع القطاعات المعنية ومع بعض المنظمات الدولية المتخصصة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2016-2019. ومن بين هذه المشاريع إحداث السجل الاجتماعي الوحيد، وإحداث السجل الوطني للسكان وتحديث قطاع الحالة المدنية.

فبخصوص **مشروع إحداث السجل الاجتماعي الوحيد**، لا بد من الإشارة إلى ما راكمته بلادنا من تجربة في مجال تدبير عمليات استهداف الفئات الفقيرة والهشة قصد تمكينها من الاستفادة من البرامج الاجتماعية. ونذكر في هذا الصدد على الخصوص برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ونظام المساعدة الطبية، وبرنامج الدعم المباشر لفائدة النساء الأرامل في وضعية هشة؛ وهي كلها برامج تم التنسيق في إنجازها، بخبرة وطنية، مع القطاعات الحكومية المعنية.

وعلى نفس النهج، يتم الاشتغال على إحداث السجل الاجتماعي الوحيد الذي سيمكن من ضمان إلتقائية البرامج الاجتماعية، ومحاربة الإقصاء وتفادي الاستفادة المزدوجة من البرامج ذات الأهداف المتشابهة، فضلا عن ترشيد الجهود والنفقات المرصودة لهذه البرامج. وسيشكل هذا السجل المدخل الوحيد للاستفادة من مختلف البرامج الاجتماعية حيث يحدد لكل أسرة ترتيبها في سلم المؤشر السوسيو-اقتصادي، وبالتالي مدى أهليتها للاستفادة من البرامج الاجتماعية. وقد تم الشروع في بلورة هذا المشروع بمشاركة كافة المتدخلين وخاصة المندوبية السامية للتخطيط، حيث يجري التحضير لتحديد المعايير المعتمدة في الترتيب السوسيو-اقتصادي للأسر.

أما بخصوص **إحداث السجل الوطني للسكان**، فإن هذا الورش الهام يهدف إلى إعداد قاعدة مركزية للبيانات التعريفية الخاصة بكافة السكان سواء منهم المغاربة أو الأجانب المقيمين بصفة قانونية بالمغرب. وسيمكن ذلك من القطع مع الإقصاء من الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية التي قد يطال جزءا من الساكنة لعدم التعرف عليها مسبقا. ومن جهة أخرى، سيوفر هذا السجل هوية إلكترونية لكل شخص وضمان استفادته بشكل آمن من الخدمات الإلكترونية عبر التحقق من هويته الإلكترونية دونما حاجة إلى الإدلاء بوثائق إثبات أخرى. ومن المنتظر أن تكون لهذا الورش انعكاسات إيجابية مهمة سواء على المواطن أو المؤسسات الإدارية أو الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

علما بان هذين الورشين يحظيان بدعم من البنك الدولي، مما يتيح إمكانية الاطلاع على التجارب الدولية الناجحة واستنباط الحلول والاختيارات الملائمة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وعيا من هذه الوزارة بالمكانة البارزة التي تحتلها **مؤسسة الحالة المدنية** داخل الإدارة المغربية، باعتبارها تلازم المواطن منذ ولادته إلى وفاته، فضلا عن كونها من مهام السيادة التي يمارسها ضباط الحالة المدنية لحساب الدولة، فإن الجهود متواصلة لوضع نظام معلوماتي وطني خاص بتدبير سجلات الحالة المدنية وتحديث الخدمات المرتبطة بها.

وسيتم الشروع في العمل بهذا النظام في غضون السنة الجارية على صعيد جهة الدار البيضاء-سطات، في أفق تعميمه على الصعيد الوطني خلال السنوات الأربع المقبلة بحول الله. وفي نطاق هذا الورش الوطني، ستتم كذلك مواكبة مكاتب الحالة المدنية للعمل على رقمنة وتخزين جميع سجلات الحالة المدنية انطلاقا من مكاتب الحالة المدنية لجهة الدار البيضاء- سطات في انتظار تعميم هذه العملية على كافة عمالات وأقاليم المملكة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

لقد قطع ورش **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية** مراحل هامة ومتميزة مكنت من خلق دينامية ملموسة على مستوى انخراط وتعبئة فعاليات وشرائح المجتمع المغربي، وذلك وفق قيم ومنهجية فريدة أسست لنموذج رائد في مجال تدبير الشأن المحلي.

وبرسم سنة 2016، تميزت حصيلة المبادرة الوطنية ببرمجة 3.547 مشروعا ونشاطا في إطار كل من برامج محاربة الفقر بالوسط القروي، وبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري، وبرنامج محاربة الهشاشة والبرنامج الأفقي.

وقد استفاد من هذه البرامج ما يزيد عن 600 ألف مستفيد، وذلك بتكلفة تقدر بـ 2.4 مليار درهم، ساهمت المبادرة الوطنية في تمويلها بما يناهز 1.57 مليار درهم.

أما برنامج التأهيل الترابي، الذي يهدف إلى فك العزلة عبر الولوج إلى البنيات والتجهيزات التحتية الأساسية وخدمات القرب لفائدة 22 عمالة وإقليم، فقد سجل معدل إنجازه ما يزيد عن 91% .

وفيما يتعلق بالأنشطة المدرة للدخل، فقد تمت برمجة 731 مشروعا بغلاف مالي إجمالي يفوق 298.6 مليون درهم بمساهمة للمبادرة الوطنية تفوق 212 مليون درهم، وذلك لفائدة 10.965 مستفيدا مباشرا منهم 47% من النساء و42% من الشباب.

ومن جهة أخرى، فقد تميزت سنة 2016 بإدراج المبادرة الملكية "مليون محفظة" في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث تمت، برسم الموسم الدراسي 2016-2017، استفادة أكثر من أربع ملايين تلميذة وتلميذ من هذه العملية، وذلك بتمويل إجمالي يناهز 396 مليون درهم.

كما تم تحويل مبلغ 100 مليون درهم من قبل وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي إلى صندوق المبادرة الوطنية كمساهمة من أجل معالجة ظاهرة الباعة المتجولين قصد تأهيل هذه الفئة للنهوض بوضعها الاجتماعي.

وبهدف الحفاظ على المكتسبات المحققة بفضل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وعملا **بالتوجيهات الملكية السامية**، سيتم الحرص على مواصلة دعم وإنجاز برامج المبادرة الوطنية بشراكة وتنسيق مع لجان الحكامة وكافة الفاعلين والأطراف المهتمة بهذا المجال، فضلا عن مواصلة تعزيز آليات التتبع والتقييم والمراقبة والافتحاص، مع العمل على الرفع من وقع مشاريع هذه المبادرة الملكية على الساكنة المستهدفة.

وقد شكلت مناسبة إحياء الذكرى الثانية عشر لإعطاء انطلاقة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بمدينة فاس خلال الأسبوع الأخير، فرصة لتقديم منجزات هذا الورش الملكي وتثمين نتائجه ومكتسباته، فضلا عن تقاسم التجربة المغربية مع عدد من الدول الإفريقية في إطار انفتاح بلادنا على عمقها الإفريقي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

نظرا للدور الهام الذي يضطلع به الوعاء العقاري **للجماعات السلالية**، ليس فقط بالنسبة لأعضاء هذه الجماعات، وإنما أيضا لمواكبة وإنجاز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن الوزارة لا تدخر جهدا من أجل اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين وصيانة الرصيد العقاري لأراضي الجموع بدءا بعمليات التعرف على العقارات التي تتوفر على قرينة "الجماعية"، مرورا بإجراءات التحفيظ، وانتهاء بالحصول على رسوم عقارية نهائية كفيلة بتحصين وتأمين هذه الممتلكات.

ففي إطار عملية التعرف على العقارات التي يفترض أنها جماعية، فقد مكنت مختلف التحريات المنجزة سنة 2016 من التعرف على مساحة إجمالية تناهز مليون هكتار اقترنت باتخاذ جملة من التدابير الإدارية والتقنية لتكريس هذه الصبغة و المحافظة عليها.

فعلى مستوى التحديد الإداري، تم خلال سنة 2016 العمل على إخضاع 81 عقارا جماعيا لمسطرة التحديد بمساحة إجمالية تجاوزت 780 ألف هكتار، كما تم الوقوف على عملية تحديد 52 عقارا جماعيا بمساحة إجمالية تفوق 526 ألف هكتار. ومن جهة أخرى، تم إتمام مسطرة المصادقة على التحديد الإداري لـ 18 عقار بمساحة إجمالية تبلغ 386 ألف هكتار.

وفي إطار الجهود الرامية إلى إدماج الجماعات السلالية وذوي الحقوق في دينامية التنمية المحلية، تمت المصادقة، خلال سنة 2016، على 138 مشروعا بقيمة 97.8 مليون درهم لفائدة 135 جماعة سلالية همت التزود بالماء الصالح للشرب والكهربة القروية والطرق القروية والمشاريع الفلاحية واقتناء الآليات والتجهيزات، فضلا عن إنجاز مشاريع ذات بعد اجتماعي.

وبالإضافة إلى هذه المشاريع التنموية، عملت الوزارة على دعم ومواكبة المبادرات الخاصة للتشغيل والفلاحة من خلال تشجيع ذوي الحقوق على الاستغلال المباشر للعقارات الجماعية ودعم إحداث تعاونيات، فضلا عن مواصلة العمل من أجل إدماج الجماعات السلالية في مشاريع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر.

وموازاة مع ذلك، تعمل الوزارة على توزيع الموارد المالية للجماعات السلالية المتأتية من مختلف العمليات العقارية، حيث تم خلال سنة 2016 توزيع 623 مليون درهم (مقابل 126 مليون درهم سنة 2015) استفاد منها 52.675 ذي حق تابعين لـ 87 جماعة سلالية تتوزع على 21 إقليم، ويمثل المكون النسوي حوالي 40 % من مجموع المستفيدين أي ما يفوق 21 ألف مستفيدة.

وفي إطار تعبئة الرصيد العقاري للجماعات السلالية لدعم ومواكبة السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الاستثمار العمومي والخاص، تم خلال سنة 2016، إبرام 564 عقدا همت 11.378 هكتار.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

وفقا للصلاحيات المنوطة بها، عملت الوزارة خلال السنة الفارطة على تتبع وتأطير نشاط **المراكز الجهوية للاستثمار** عبر العمل على إصدار النصوص التنظيمية لملاءمة تمثيليتها الترابية مع التقسيم الجهوي وإعادة هيكلتها، فضلا عن تقوية قدراتها التدبيرية، لجعلها أداة ناجعة للدفع بالاقتصاد الجهوي نحو النمو وخلق الثروات وفرص الشغل، ولتمكينها أيضا من الاضطلاع بأدوار محورية وفق استراتيجيات وبرامج عمل تنسجم مع أبعاد وآفاق الجهوية وتسريع عجلة الاستثمار بالمجالات الترابية. فخلال سنة 2016، تميز نشاط هذه المراكز بتسجيل إحداث 26.706 مقاولة، والمصادقة على 1050 مشروعا استثماريا بمبلغ إجمالي قدره147 مليار درهم.

ومن جهة أخرى، ولضمان **تزويد منتظم للأسواق** المحلية ونقط البيع بجميع المنتوجات والمواد اللازمة، أسفرت الجهود المبذولة من طرف اللجن المحلية للمراقبة على صعيد مختلف العمالات والأقاليم على ضبط 2.463 مخالفة للمقتضيات القانونية المتعلقة بحرية الأسعار والمنافسة وبسلامة وجودة المنتجات المعروضة للبيع.

ومساهمة منها في مواكبة وتفعيل مقتضيات القانون رقم 77.15 القاضي بمنع صنع **الأكياس البلاستيكية** واستيرادها وتصديرها وتسويقها واستعمالها، عملت الوزارة على تعيين أعوان للمراقبة بمختلف العمالات والأقاليم لمعاينة مخالفات أحكام هذا القانون والنصوص المتخذة لتطبيقه. كما تم تفويض السلطة من قبل وزير الداخلية إلى عمال العمالات والأقاليم لتتبع مآل محاضر هذه المخالفات والبت فيها. وقد أسفرت تدخلات أعوان المراقبة خلال الفترة الممتدة من فاتح يوليوز 2016 إلى 28 أبريل 2017، عن مراقبة 364.574 محلا مكنت من ضبط 10.387 مخالفة، تم تحرير بشأنها 6574 محضرا. وقبل تحريك المسطرة القضائية، تم توجيه 5068 إنذارا بخصوص هذه المخالفات إلى أصحاب المحلات المعنيين من أجل الاستدراك وتقويم الوضعية. كما تمت إحالة إلى النيابة العامة، 1506 محضرا بصفة فورية، و 113 محضرا بعد عدم الامتثال.

وبخصوص **النقل بواسطة سيارات الأجرة**، واعتبارا لأهمية هذا القطاع في خدمة التطور الاقتصادي والاجتماعي، فقد عملت الوزارة خلال سنة 2016 على مواصلة تأهيل وتنظيم هذا القطاع. وبفضل هذه الجهود، فقد بلغ عدد عقود استغلال رخصة سيارة الأجرة المبرمة وفق العقد النموذجي والمصادق عليها من طرف العمالات والأقاليم، ما يفوق 33.800 عقد.

كما تمت مواصلة برنامج تحديث وتجديد أسطول سيارات الأجرة من الصنفين الأول والثاني الذي حقق منذ انطلاقته نتائج إيجابية ومشجعة بتجديد ما يقارب 40% من هذا الأسطول، وذلك بهدف الوصول إلى تجديد كامل لسيارات الأجرة خلال الخمس سنوات المقبلة، على نحو يمكن من الرفع من جودة الخدمات وتحسين ظروف عمل ودخل المهنيين. وللإشارة، فقد تميزت سنة 2016 بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية، بإصدار مرسوم يغير ويتمم المرسوم الصادر سنة 2009 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات تخويل منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الثاني، حيث تم اعتماد مسطرة مبسطة مماثلة لتلك المعمول بها لمعالجة طلبات الحصول على منحة تجديد سيارات الأجرة من الصنف الأول، كما تم إصدار قرار مشترك لوزير الداخلية والمالية لتحديد كيفيات تطبيق هذا المرسوم.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

مساهمة منها في تخليق ومراقبة عمل مصالح الإدارة الترابية والجماعات الترابية، فإن جهود **المفتشية العامة للإدارة الترابية** تنصب أساسا على تفعيل البرامج والإجراءات الرامية إلى الرفع من نجاعة أداء هذه المصالح، وذلك عبر مواكبة الجماعات الترابية من خلال إسداء المساعدة القانونية والتقنية لها، لاسيما في المجالات التي أبانت الممارسة عن تعثر المجالس المنتخبة في تدبيرها، ويتعلق الأمر أساسا بمجالات التعمير والمصاريف والنفقات، وكذا تعبئة القدرات الجبائية وتدبير الموارد البشرية والممتلكات.

وبالأرقام، فعلاوة على إنجاز عدد من مهام المراقبة والبحث، فقد بلغت مهام **الافتحاص والتدقيق والمواكبة** خلال سنة 2016 ما مجموعه 103 مهمة تتوزع بين تدقيق الحساب الخصوصي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتدقيق في العمليات المالية والمحاسباتية للجهات والعمالات والأقاليم، فضلا عن المهام المرتبطة بتدبير قطاع جمع النفايات الصلبة وتحسين القدرات الجبائية للجماعات. ومن المرتقب إنجاز ما لا يقل عن 200 مهمة افتحاص خلال سنة 2017.

ومن جهة أخرى، تعتزم المفتشية العامة للإدارة الترابية مباشرة المهام الجديدة المتعلقة بالتدقيق السنوي للعمليات المالية والمحاسباتية للجماعات الترابية المحدثة بمقتضى القوانين التنظيمية لهذه الهيئات الرامية إلى تحصين المال العام وترشيده. كما سيتم الحرص على تحقيق الفعالية اللازمة في تدبير الشكايات المتوصل بها من طرف المواطنين مباشرة، أو التي تمت إحالتها من طرف مؤسسة الوسيط، وذلك بما يضمن صيانة حقوق المشتكين وإخبارهم بمآل شكاياتهم، والعمل على إيجاد حلول لقضاياهم، في احترام تام للقوانين الجاري بها العمل. ولتيسير ذلك، سيتم العمل خلال سنة 2017 على تطوير مسطرة دراسة الشكايات والعمل على تقليص الآجال، وتكثيف التكوين، فضلا عن تسخير التكنولوجيات الحديثة لتسريع تدبيرها.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

في إطار سعيها لإرساء أسس إدارة حديثة ومتفاعلة مع محيطها، تواصل هذه الوزارة **دعم اللاتمركز الإداري وتحديث أجهزة الحكامة الترابية**، حيث تم برسم سنة 2016 الاستمرار في اتخاذ الاجراءات الرامية إلى عقلنة وترشيد الهياكل الإدارية لإضفاء مزيد من النجاعة والتكامل بين مختلف المصالح المركزية والترابية. كما تم الاستمرار في تأهيل بنايات الوحدات الإدارية الترابية من قيادات وملحقات إدارية ودوائر وباشويات ومدها بوسائل العمل الضرورية.

وتعزيزا لمبدأ اللاتمركز الإداري في مجال تدبير الموارد البشرية، تم خلال سنة 2016 تعيين لجان إدارية متساوية الأعضاء على صعيد كل عمالة أو إقليم بموجب قرار وزير الداخلية، حيث تم تشكيل 299 لجنة بالعمالات والأقاليم و13 لجنة بالمصلحة المركزية للوزارة. كما تم إصدار قرار لوزير الداخلية في يونيو 2016 يفوض للسادة الولاة والعمال الإمضاء نيابة عن وزير الداخلية على جميع القرارات والوثائق الإدارية المتعلقة بتدبير شؤون الموظفين.

وتكريسا لهذا التوجه، فإن الوزارة تنكب على مواصلة دراسة إمكانية تخويل السادة الولاة والعمال باقي الصلاحيات في مجال تدبير الموارد البشرية، من أجل تمكينهم من التدبير المباشر للحياة الإدارية للموظفين التابعين لمصالحهم من التوظيف إلى التقاعد، مع إمكانية وضع رهن إشارتهم استغلال النظام المعلوماتي المركزي كآلية أساسية لضمان فعالية ونجاعة تدبير الموارد البشرية على المستوى الترابي.

ولتحسين كفاءة الرأسمال البشري، تم تنفيذ برنامجين للتكوين بشراكة مع المعهد العالي للقضاء لدعم خبرة المصالح المكلفة بالشؤون القانونية والمنازعات على المستويين المركزي والترابي، فضلا عن تنظيم 651 دورة تكوينية بمساهمة بعض الشركاء الوطنيين والدوليين لفائدة 16.069 مشاركة ومشاركا من الجماعات الترابية همت مختلف مهن ومجالات تدخلها.

وعلى مستوى **تحديث الأنظمة المعلوماتية**، فقد عمدت الوزارة الى إحداث مجموعة من التطبيقات تتعلق بتدبير عمليات إيداع طلبات دعم الأرامل لدى القيادات والملحقات الإدارية، والبرنامج الوطني لمنع الأكياس البلاستيكية، وبرنامج الحد من آثار الجفاف، كما تم إصدار نسخة جديدة من النظام المعلوماتي لتدبير طلبات الاستفادة من نظام المساعدة الطبية.

وبهدف التقليص من الهوة الرقمية بين الوحدات الإدارية الترابية (الدوائر والباشويات والقيادات والملحقات الإدارية)، فقد تمكنت الوزارة خلال سنة 2016 من إنهاء عملية ربط كافة الوحدات التي تتوفر على تغطية خدمة الاشتراك الرقمي بالشبكة المعلوماتية الداخلية للوزارة.

واعتبارا لأهمية ورش **تبسيط المساطر** الإدارية، عملت الوزارة على مواصلة مهامها الرامية الى تقريب الادارة من المرتفقين وتحسين ظروف استقبالهم وتبسيط ورقمنة المساطر الادارية الأكثر تداولا.

وفي هذا السياق، وعلى إثر دخول اتفاقية لاهاي حيز التنفيذ الخاصة بإلغاء شرط التصديق على الوثائق المراد الإدلاء بها في الخارج (apostille) بين المملكة المغربية والدول المتعاقدة ابتداء من 14 غشت 2016، تم إحداث منظومة معلوماتية وطنية لشهادة الأبوستيل تمكن من إصدار هذه الشهادة وتتضمن أيضا بوابة وطنية على الأنترنيت تمكن المرتفقين من تعبئة طلباتهم عن بعد، بالإضافة إلى ولوج السجل الإلكتروني والاطلاع على المعلومات التي توفرها هذه البوابة.

كما عملت الوزارة على إعداد الطبعة الثانية من "دليل المساطر الإدارية الأكثر تداولا على مستوى الإدارة الترابية والجماعات الترابية" والذي سيتم تعميمه على العمالات والأقاليم في غضون الأسابيع القليلة المقبلة.

وختاما، يجب التذكير أن هذه الوزارة عازمة على مواصلة تقوية أواصر الثقة بين الإدارة والمواطن من خلال تحسين ظروف الاستقبال وفتح أوراش تبسيط المساطر ونزع الصفة المادية عن المساطر الأكثر تداولا.

وفي هذا السياق، وتطبيقا للخطاب الملكي السامي بتاريخ 14 أكتوبر2016 بمناسبة افتتاح الولاية التشريعية الحالية، تعتزم هذه الوزارة إيلاء عناية خاصة **لتدبير المنازعات القضائية** وتنفيذ الأحكام النهائية المرتبطة بمجال تدخل الإدارة الترابية والجماعات الترابية. وتفعيلا لذلك، ستتم هيكلة المصالح المركزية والترابية التي تعنى بمهام تتبع المنازعات القضائية لإضفاء المهنية اللازمة عليها، وذلك وفق مقاربة كفيلة بتحقيق اليقظة القانونية والوقاية من المنازعات، وتشجيع اللجوء إلى المساطر الحبية لتسوية المنازعات قبل أو أثناء نشوئها،

فضلا عن تأمين الدفاع القضائي على مصالح الوزارة والجماعات الترابية أمام القضاء في إطار احترام التوازن بين حقوق المتقاضين والمصلحة العامة، مع الحرص على ترشيد العمل الإداري لاسيما للحد من ظاهرة الاعتداء المادي على الملكية العقارية دون سلوك مسطرة نزع الملكية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين

بلغ الغلاف المالي الإجمالي المرصود للميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2017، ما مجموعه **26,78** مليار درهم، بما في ذلك اعتمادات الالتزام. ويتوزع هذا الغلاف كالتالي:

أولا: ميزانية التسيير: **21,02** مليار درهم، ويشمل هذا الغلاف اعتمادات الموظفين بمبلغ **17,46**مليار درهم واعتمادات المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ **3,55** مليار درهم.

ثانيا: ميزانية الاستثمار: **5,76** مليار درهم بما في ذلك اعتمادات الأداء **2,83** مليار درهم واعتمادات الالتزام **2,93** مليار درهم.

أما الاعتمادات المرصودة للحسابات الخصوصية، فقد بلغت ما مجموعه **32,96** مليار درهم. ويتوزع هذا الغلاف على الشكل التالي:

- صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة ومراقبة الأسعار والمدخرات الاحتياطي(**5** ملايين درهم)؛
- صندوق مواكبة إصلاحات النقل الحضري والرابط بين المدن (**114** مليون درهم)؛
- حصة الجماعات المحلية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (**24,85** مليار درهم)؛
- الصندوق الخاص لتنمية ودعم الوقاية المدنية (**200** مليون درهم)؛
- الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات(**5,19** مليار درهم)؛
- حساب تمويل نفقات التجهيز ومحاربة البطالة (**1,20** مليار درهم) ؛
- صندوق دعم الأمن الوطني (**30** مليون درهم)؛
- صندوق وضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر(**463,92** مليون درهم)؛
- صندوق التطهير السائل وتصفية المياه المستعملة (**714** مليون درهم)؛
- صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية (**200** مليون درهم).

وفيما يتعلق بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد تم تخصيص **70** مليون درهم للمراكز الجهوية للاستثمار و**185** مليون درهم لمديرية تكوين الأطر الإدارية والتقنية .

وأخيرا، فقد بلغت حصة الوزارة من المناصب المحدثة برسم سنة 2017، ما مجموعه **7.800** منصبا.

تلكم حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين، الخطوط العريضة لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم سنة 2017. وفقنا الله لخدمة وطننا في ظل القيادة الرشيدة **لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده**. والسلام عليكم.

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تـــــقـــــريـــــــــــر

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية
حـــــــــــــــــول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء
برسم السنة المالية 2017

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2016-2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وذلك في الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء 23 ماي 2017 برئاسة السيد المهدي عثمون رئيس اللجن، وبحضور السيد عبد القادر اعمارة وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، والسيدة شرفات أفيلال كاتبة الدولة لدى السيد وزير التجهيز والنقل وللوجستيك والماء المكلفة بالماء.

وفي بداية الاجتماع ألقى السيد الوزير عرضا تطرق فيه إلى الإستراتيجيات التي تقوم بها الوزارة في جميع مجالات تدخلها، والتي تهم بالأساس الطرق، والطرق السيارة والنقل الطرقي والموانئ والملك العمومي البحري والسلامة الطرقية والسكك الحديدية واللوجستيك والملاحة التجارية، والبناء والأشغال العمومية والأرصاد الجوية والماء.

وبناء على ذلك، أفاد السيد الوزير أن الوزارة منكبة على إنجاز مجموعة من البرامج والتي تهم برنامج الطرق وبرنامج الموانئ والملك العمومي البحري وبرنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية المتعلقة بالتجهيز، أما بخصوص برنامج النقل فيهم النقل الطرقي والسلامة الطرقية والملاحة التجارية بينما البرنامج المتعلق بقطاع الماء فيهم برنامجين يتعلقان بتدبير وحفظ وتنمية الماء وبرنامج الأرصاد الجوية.

وأكد السيد الوزير على أن كل هذه البرامج السابقة تتقاطع على مستوى برنامجين أفقيين، وهما برنامج القيادة والحكامة وبرنامج القيادة والتوجيه.

وبخصوص حصيلة الوزارة خلال الفترة الممتدة خلال 2012-2016 على مستوى حجم الاستثمارات، فقد أفاد أنه قد تم استثمار 1.6مليار درهم بخصوص اللوجستيك، و14.2مليار درهم بالموانئ و49.7 مليار درهم على مستوى الطرق والطرق السيارة، و31.7 مليار درهم بالسكك الحديدية و14 مليار درهم بقطاع الماء.

كما تطرق السيد الوزير إلى المخططات والإستراتيجيات القطاعية، والمتمثلة في المخطط الطرقي في أفق، والمخطط المينائي والوطني المائي في والمخطط السككي في أفق 2030 وتنمية التنافسية اللوجستيكية والاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية.

وأشار السيد الوزير إلى برامج الوزارة فيما يخص تنزيل المحاور والإصلاحات التي جاءت في البرنامج الحكومي وتعزيز التعاون بالانفتاح على الخارج وخصوصا الدول الشقيقة بالقارة الإفريقية تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

كما تناولت الكلمة في إطار العرض السيدة كاتبة الدولة لدى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء موضحة للجنة الموقرة منجزات 2016 في قطاع الماء والمتمثلة في أربعة محاور أساسية هي:

❶- هندسة المياه؛

❷- الموارد المائية؛

❸- الماء الصالح للشرب والتطهير السائل؛

❹- الأرصاد الجوية؛

وأكدت أن كتابة الدولة في الماء تعمل على تنزيل المخطط الوطني المائي في أفق 2030 حيث سيتم في هذا المجال مواصلة اشغال بناء 13 سد كبير وإنهاء الأشغال المتعلقة ب 7 سدود صغيرة والشروع في إنجاز أشغال بناء سد غيس بإقليم الحسيمة لتأمين تزويدها إلى جانب المناطق المجاورة بالماء الصالح للشرب، وكذلك مواصلة بناء 9 سدود صغير والشروع في بناء 8 سدود صغيرة أخرى.

كما أفادت السيدة كاتبة الدولة العمل على مواصلة أشغال صيانة وإصلاح منشآت الهندسة المدنية والهيدروميكانكية، وإنهاء أشغال 10 مشاريع تخص تهيئة مجاري المياه وإنجاز منشآت فنية ومواصلة إنجاز 24 مشروع تخص التهيئة وتحويل مياه الفيضانات وإنجاز منشآت فنية.

كما أكدت أن الوزارة منكبة على إنجاز مجموعة من المشاريع والدراسات والتي تهم تدبير الموارد المائية وتثمينها والمحافظة عليها والتتبع والتقييم.

وأفادت أن نسبة التزود من الماء الصالح للشرب عرفت ارتفاعا كبيرا سواء بالوسط الحضري أو العالم القروي كما تم إنجاز 10 محطات لمعالجة

المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب13.000 م3/يوم ووضع 485 كلم من قنوات التطهير السائل.

كما ذكرت السيدة كاتبة الدولة السيدات والسادة المستشارين بالترسانة القانونية التي تم إصدارها في القطاع، والمتمثلة بالأساس في القانون رقم 30-15 المتعلق بسلامة السدود والقانون رقم 36.15 المتعلق بالماء وإنجاز دراسة مقارنة بهدف تحقيق التقارب التشريعي في مجال الماء بين المغرب والإتحاد الاوروبي.

وفي الأخير تطرق السيد الوزير إلى الاعتمادات الخاصة بالوزارة لسنة 2017 لترجمة المشاريع والبرامج على أرض الواقع وهي على الشكل التالي:

- الاستثمارات: 12.801 مليون درهم؛
- التسيير: 730 مليون درهم؛
- الموظفون: 1.219 مليون درهم؛

كما أفاد أن مجموع الاستثمارات المؤسسات العمومية لسنة 2017 تصل إلى 24.3 مليار درهم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في بداية المناقشة العامة تطرق السيدات والسادة المستشارون إلى أهمية قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وما يلعبه من دور في الرفع من جودة البنية التحتية وتحسين الخدمات العمومية، وأشادت بسياسة الأوراش الكبرى للبنية التحتية، وتحسين التنافسية، بحكم أن هذا القطاع يشكل رافعة أساسية لتعزيز الجاذبية المجالية.

كما تطرق السادة المستشارون إلى الشبكة الطرقية في علاقتها بحوادث السير التي مازالت في ارتفاع متزايد، كما طالب أحد المتدخلين بضرورة الاهتمام بها خاصة في المناطق الجنوبية نظرا لغياب السكك الحديدة، ونقص في الحركة التجارية بالموانئ.

وعلى إثر حوادث الفيضانات الأخيرة التي عرفتها بعض الأقاليم الصحراوية، طالب أحد المتدخلين بضرورة تجهيز السدود قصد حماية مدينة العيون، وتسريع وثيرة انجاز المشاريع التنموية التي تعرفها المدينة والمنطقة ككل.

كما طالب السيدات والسادة المستشارين بالإفصاح عن الحقيقة التي تدور حول ميناء أكادير، الذي يثار حوله عديد الاستفسارات كما طالبوا بالإفصاح عن الاتفاق الذي تم حوله والمشاريع المزمع إنجازها لتنوير الرأي العام الوطني والمحلي.

وأشار أحد المتدخلين إلى بعض المشاكل البيئية التي يعرفها ميناء العيون والشاطئ البحري المجاور له، خاصة وأن هذه الشواطئ تعاني من ثلوث حقيقي يهدد الثروة السمكية، وتم التطرق إلى المشاكل التي تعرفها عملية تصنيف الشركات التي تعمل في البناء والأشغال العمومية، حيث أكد أن هناك اختلاف بين التصنيف الذي تقوم به وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء والتصنيف الذي تقوم به وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة، مطالبا في نفس الوقت بتوحيد معايير التصنيف بين جميع القطاعات الحكومية.

كما تطرق السيدات والسادة المستشارين إلى مصير الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تحديد النقط السوداء بالشبكة الطرقية والتدخل لإصلاحها ببعض أقاليم المملكة.

وفي نفس السياق، اقترح أحد المتدخلين ضرورة قيام مراكز البحث بدراسات ميدانية جدية، بدل انجاز دراسات غير دقيقة، حيث تعرف نقصا حادا في معايير السلامة الطرقية، كوجود مجموعة من النقط السوداء في بعض الطرق الوطنية مما يعرض مستعمليها إلى الخطر.

وأشار أحد المتدخلين إلى المشاكل المالية التي تعرفها شركة الطرق السيارة بالمغرب مطالبا السيد الوزير بوضع برنامج تعاقدي لتحقيق استمرارية برنامج 2015في إنجاز الطرق السيارة على مستوى مختلف الوطن.

كما طالب أحد السادة المستشارين بمراجعة تمديد مدة استغلال شركة الطرق السيارة بالمغرب، والتي تم تحديدها في 99 سنة، وخصوصا أن هذا التمديد تم من طرف حكومة تصريف الأعمال.

وأثيرت مشاكل أطر وموظفي شركة طرق السيار حيث تمت المطالبة بتدخل الوزارة قصد إيجاد الحلول المستعجلة كي لا يتم الاستمرار في الإضرابات التي تكلف الشركة الوطنية للطرق السيارة ميزانية مهمة.

وبالنسبة للوجستيك أكدت التدخلات على ضرورة إحداث مناطق لوجستيكية جهوية، وربطها بمختلف شبكات البنيات التحتية وتعبئة العقار اللازم لذلك.

وأفاد أحد السادة المستشارين أنه هناك مشكل على مستوى تحقيق العدالة المجالية، موضحا أنه هناك مناطق تتوفر على كل شيء وأخرى منعدمة من كل شيء.

وأشار أحد المتدخلين إلى المشاكل التي تعرفها مسألة نزع الملكية والتي تتسبب في تأخير بعض المشاريع وإلغاء أخرى، كما طالب برصد مبالغ مالية مهمة ومناسبة لتعويض أصحاب الأراضي والملاكين، والقيام بدراسات أولية قبل الشروع في إنجاز هذه المشاريع الكبرى التي تتطلب وعاءا عقاريا كبيرا.

وعلى مستوى الموارد البشرية طالب السادة المستشارون بضرورة توفير الموارد البشرية الكفأة والتقنية وخصوصا على مستوى الجهات والأقاليم قصد مواكبة المشاريع وتتبعها.

كما ذكر أحد المتدخلين بحوادث الفيضانات التي عرفتها الأقاليم الجنوبية وتأثيرها على عملية نقل المواد التجارية والغذائية وعلى الحالة الصحية للمواطنين.

وأشار إلى أن رسوم القرب أو الجوار وهي رسوم يفرضها المكتب الوطني للماء والكهرباء قد عرفت ارتفاعا كبيرا حيث تم الزيادة في أثمانها أكثر من أربع مرات متتالية الشيء الذي يثقل كاهل المواطنين.

وأفاد أحد المتدخلين إلى ضرورة تزويد السكان المجاورين لسد الوحدة بالماء الصالح للشرب، وطالب بالتدخل بشكل عاجل لوقف رمي نفايات إحدى الجماعات والتخلص منها في السد، مما ينذر بحدوث كارثة بيئية خطيرة تهدد سكان المدن التي تتزود من هذا السد.

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أشادت السيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء في مستهل جوابها بمستوى المدخلات النوعية التي أبداها السيدات والسادة المستشارين بخصوص قطاع الماء، وأفادت أن فيضانات حوض الساقية الحمراء كان ناتج عن تساقطات

استثنائية تجاوزت كل التوقعات، وخلفت خسائر على مستوى البنية التحتية الطرقية والمائية دون إحداث خسائر بشرية كبير، كما أشارت إلى أن الوزارة منكبة على إنجاز دراسة من أجل تجديد التوقعات وطبيعة التربة والحمولة كي لا يتم تكرار مثل هذه الكوارث.

وتطرقت إلى الفرشة المائية المهمة التي تتوفر عليها مدينة الداخلة، ومن أجل الاستفادة منها في المجال الفلاحي تم التنسيق مع وزارة الفلاحة لتطوير وخلق التعاونيات الفلاحية السقوية، للاستفادة من هذه الفرشة دون المساس بالحق في التزود بالماء الصالح للشرب.

كما أكدت أنه هناك مشروع يتم الاشتغال عليه والمتعلق بتحلية ماء البحر، المخصص للسقي الفلاحي بواد الذهب، لاستغلالها في المجال الفلاحي والتخفيف عن الفرشة المائية بهذه المنطقة.

وبخصوص مراجعة الرسوم على التزود بالماء والكهرباء أفادت السيدة كاتبة الدولة أنه رغم الزيادات المتتالية في هذه الرسوم فهي زيادات طفيفة، وهي أقل بالنسبة لرسوم الجوار.

كما عبرت السيدة كاتبة الدولة على أسفها بخصوص عدم استفادة الساكنة القاطنة بجوار سد الوحدة من الماء، وهذا راجع إلى مشاكل تتعلق بنزع الملكية، كما أكدت على مطالبتها السلطات المحلية متمثلة في السيد عامل الإقليم بمنع إحدى الجماعات المحلية من التخلص من النفايات بالسد.

وفي إطار جوابه تقدم السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء بالشكر للسيدات والسادة المستشارين على الملاحظات التي تقدموا بها، والتي تعتبر مفيدة لتنزيل مجموعة من المشاريع بشكل أفضل، وخصوصا أن القطاع يقوم على مجموعة من الاستراتيجيات العابرة للزمن الحكومي في ظل تأكيد جميع الدول على استراتيجيات السكك الحديدة والشبكة الطرقية والمواصلات، وأكد على أن الحكومات المتعاقبة تقوم بتنزيل هذه الإستراتيجيات وعلى تحسينها وتطويرها مع المتطلبات الجديدة.

كما أكد السيد الوزير أن الدولة تحاول اليوم العمل من أجل تجاوز الخصاص المهول على مستوى البنية التحتية وشبكة الطرق وأن المواطن أصبح أكثر حرصا على استفادته من التنمية.

وأشار إلى أن جميع المناطق تعرف خصاصا، وأن جميع المناطق من حقها الاستفادة من البنية التحتية والطرق، والمواصلات، لكنه أكد أن الدولة تعتمد على القروض من أجل تدبير البنية التحتية الشيء الذي يجعل الجدوى الاقتصادية من المشاريع المطروحة أمر مفروض، كما أفاد إلى أن الوزارة تعمل من أجل تحقيق التوازن المطلوب بين الجدوى الاقتصادية والعدالة المجالية.

بخصوص الموارد البشرية، أكد السيد الوزير على أن ما حققته بلادنا تم بالأطر والكفاءات التي تعمل في الوزارة والمجهود الذي يقومون به يعتبر جبارا ويأتي دوما في ظروف استثنائية كما أفاد إلى أن 100 منصب المخصص لهذا القطاع في السنة المالية الحالية غير كاف وأنه لن يعوض حتى المناصب المحالة على التقاعد.

وفي إطار الطرق السيارة، اشار أن الوزارة تعمل على تحديد عقد البرنامج ل 10 سنوات المقبلة والذي سيكون مرتبط بالتوجهات الكبرى للبلاد.

كما تطرق إلى أهمية تمديد مدة الاستغلال لشركة الطرق السيارة ل 99 سنة قصد معالجة مشكلتها المتعلقة بالاستدانة وإعطائها الترخيص من أجل أخذ القروض من أجل إعادة جدولة ديونها المتراكمة.

أما فيما يتعلق بإشكاليات المستخدمين بشركة الطرق السيارة أشار السيد الوزير إلى أن الحوار مفتوح معهم منذ 2011، وهو مازال قائم كما لا يجب أن يكون مشروطا، كما أكد السيد الوزير على أنه من أجل إعطاء ضمانات فهذا الحوار تحضر فيه وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء ووزارة الشغل ووزارة الداخلية، كما أفاد السيد الوزير أنه في إطار تحقيق الاستقرار لهؤلاء المستخدمين سيتم الاحتفاظ بهم في عملهم لكن مع إعادة الانتشار في مصالح الشركة التي تبنت استراتيجية الأداء الالكتروني في محطات لأداء مستقبلا .

كما أبرز أن الحكومة واصلت جهودها لإعداد المخططات الجهوية لتنمية المناطق اللوجستيكية، أخذا بعين الاعتبار التقسيم الإداري الجديد للمملكة.

وبخصوص السكك الحديدة تطرق السيد الوزير إلى مخطط سنة 2040، والذي يضم مجموعة من الخطوط الجديدة، مؤكدا على أن انجاز أي مشروع مرتبط بدراسة الجدوى الاقتصادية منه، ومدى مساهمته في التنمية المستدامة.

وأكد السيد الوزير على أن التقديرات الزمنية الأولية للانتهاء من مجموعة في المشاريع لا يتم احترامها نظرا لمجموعة من المشاكل المتعلقة أساسا بنزع الملكية، حيث أن هذا الموضوع أصبح يكلف الدولة ويشكل عبئا على ميزانيتها، وأن الأحكام القضائية لا تحدد ثمن الأرض في الوقت المناسب، وإنما تحددها في لحظة إنجاز المشاريع المراد إنجازها بها، مما يتسبب في تقدير أثمنة باهظة.

وقد التزم السيد الوزير بإيفاد أجوبة كتابية مفصلة لما تقدم به السيدات والسادة المستشارين من مداخلات.

عرض

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك
والماء والسيدة كاتبة الدولة المكلفة بالماء

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

مناقشة الميزانية الفرعية برسم القانون المالي 2017

لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

بمجلس المستشارين

23 ماي 2017

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

تقديم عام

- تعريف بالوزارة
- أهم المؤشرات
- المخططات والاستراتيجيات القطاعية

تقديم عام

مجالات تدخل الوزارة

تدبر وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء مجموعة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا والمرتبطة بشكل مباشر بعوامل ومؤشرات التنمية.

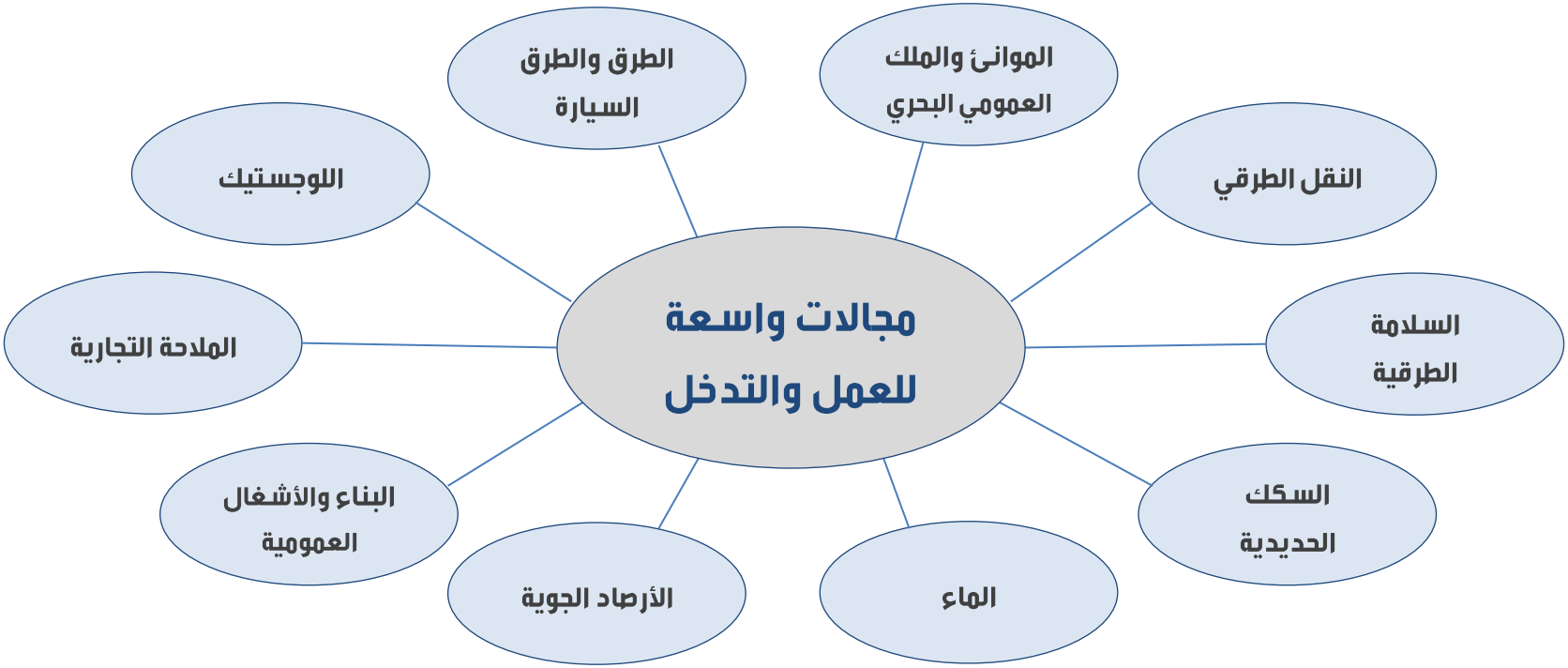

تقديم عام

الهيكل التنظيمي للوزارة

كاتب الدولة المكلف بالنقل | وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء | كاتبة الدولة المكلفة بالماء

المجلس العام للتجهيز والنقل

- 12 مديرية جهوية للتجهيز والنقل واللوجستيك
- 62 مديرية ومصلحة إقليمية للتجهيز والنقل واللوجستيك

الكتابة العامة

- مديرية الاستراتيجية والبرامج والتنسيق بين أنواع النقل
- مديرية أنظمة المعلومات
- مديرية الموارد البشرية
- مديرية الشؤون التقنية والعلاقة مع المهنة
- مديرية الشؤون الإدارية والقانونية

المفتشية العامة

- مديرية الطرق
- مديرية الموانئ والملك العمومي البحري
- مديرية النقل الطرقي والسلامة الطرقية
- مديرية الملاحة التجارية
- مديرية تهيئة ميناء أسفي
- مديرية التجهيزات العامة

الكتابة العامة

- مديرية البحث والتخطيط المائي
- مديرية التجهيزات المائية
- مديرية الأرصاد الجوية الوطنية

المفتشية العامة

- مديرية الشؤون الإدارية والمالية
- مديرية الشؤون القانونية والعقارية

- 6 مديريات جهوية للأرصاد الجوية
- 38 مصلحة إقليمية للماء

المؤسسات العمومية تحت وصاية الوزارة

تقديم عام

هيكلة ميزانية الوزارة

اعتماد هيكلة لميزانيات الوزارة مبنية على البرامج

برامج متعلقة بالتجهيز	1. برنامج الطرق
	2. برنامج الموانئ والملك العمومي البحري
	3. برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية (تحويلات لفائدة المؤسسات العمومية)
برامج متعلقة بالنقل	4. برنامج النقل الطرقي والسلامة الطرقية
	5. برنامج الملاحة التجارية
برامج متعلقة بقطاع الماء	6. برنامج تدبير وحفظ وتنمية الماء
	7. برنامج الأرصاد الجوية
برامج أفقية	8. برنامج القيادة والحكامة (المهام الأفقية للماء)
	9. برنامج القيادة والتوجيه (المهام الأفقية للتجهيز والنقل واللوجستيك)

تقديم عام

حجم الاستثمارات العمومية (بملايير الدراهم)

بلغ حجم الاستثمارات في البنيات التحتية للنقل واللوجستيك والماء خلال الفترة 2012-2016 115.4 مليار درهم، موزعة حسب القطاعات كما يلي :

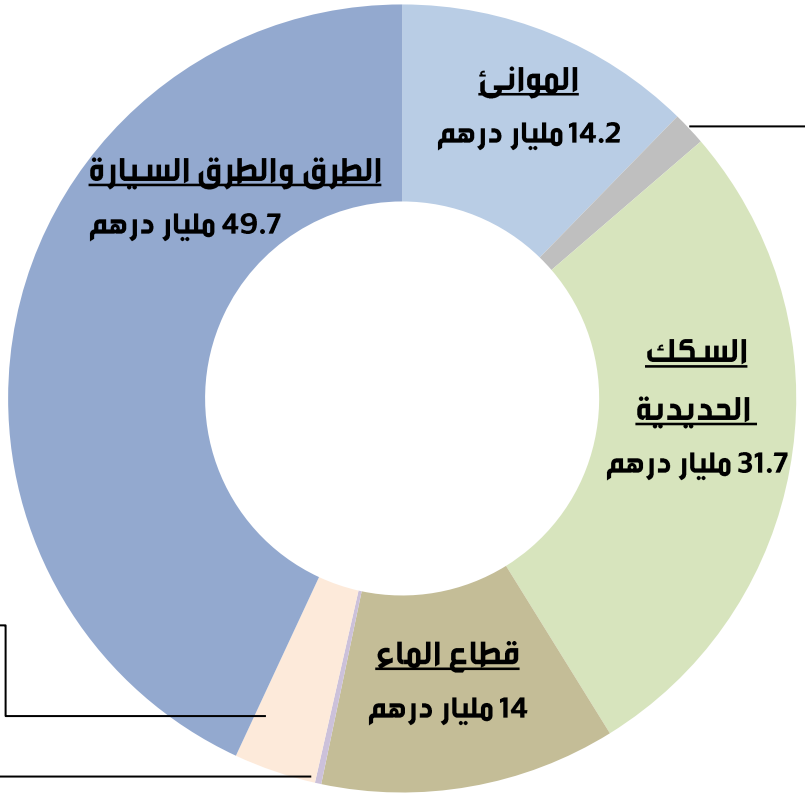

الموارد البشرية للوزارة

تعتمد الوزارة على خبرة وكفاءة 9000 موظفة وموظف

التوزيع حسب الفئة المهنية

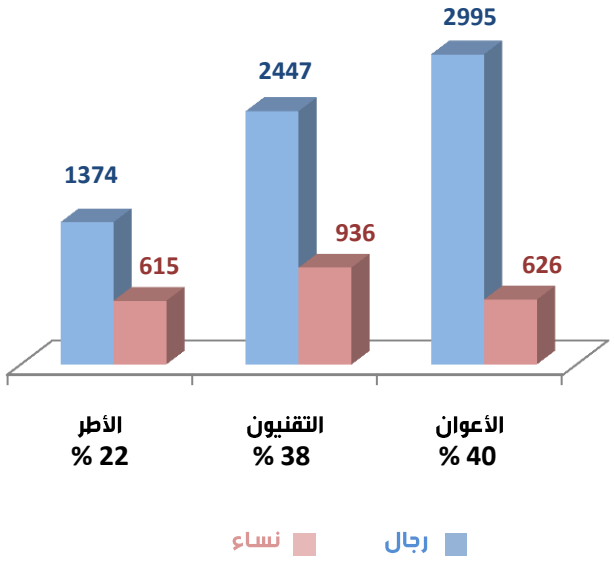

التوزيع حسب النوع

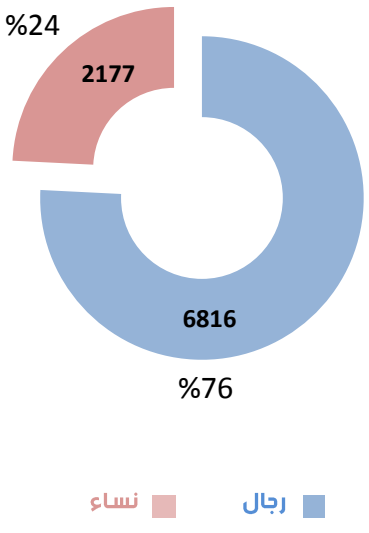

التوزيع الجغرافي

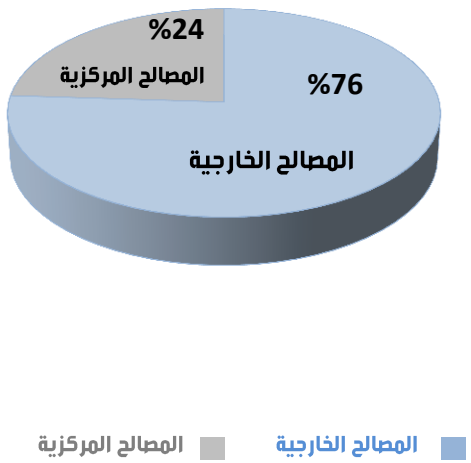

تقديم عام

أهم المؤشرات القطاعية

رصيد وطني هام من البنيات التحتية للنقل واللوجستيك والماء

الرصيد الطرقي

93,7 مليون عربة - كيلومتر في اليوم

- الطرق السيارة : 1.800 كلم
- الطرق الوطنية: 13.648 كلم منها 969 كلم من الطرق السريعة
- المنشآت الفنية الطرقية : 9.000 منشأة فنية
- الطرق الجهوية: 6.106 كلم
- الطرق الإقليمية: 22.404 كلم

الرصيد المينائي

يصنف المغرب في المرتبة 16 عالميا حسب مؤشر الربط البحري

- ميناء متعدد المهام للتجارة : 13 ميناء
- موانئ للصيد المحلي : 9 موانئ
- موانئ جهوية مختصة في الصيد: 10 موانئ
- موانئ خاصة بالترفيه: 7 موانئ

المنشآت والمحطات السككية

يحتل المغرب المرتبة الأولى إفريقيا من حيث جودة البنيات التحتية السككية

- خطوط السكة الحديدية : 2.109 كلم منها
  - 1.284 كلم مكهربة
  - 825 كلم غير مكهربة
- المنشآت الفنية السككية : 933 منشأة فنية

المنشآت والمحطات المائية

تعميم التزود بالماء على 96% من ساكنة العالم القروي سقي أكثر من 1,5 مليون هكتار

- السدود الكبيرة : 140 سد بسعة 17,6 مليار م^3
- السدود الصغيرة: 253 سد
- محطات معالجة مياه الشرب : 81 محطة
- منشآت تحويل الماء: 13 منشأة

تقديم عام

أهم المؤشرات القطاعية برسم سنة 2016

الموارد المائية

تبلغ نسبة ملء السدود إلى غاية نهاية أبريل 2017، 56,7% مقابل 62,7% المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2016

الواردات المائية خلال فترة شتنبر 2016 وأبريل 2017 تقدر ب 4,5 مليار متر مكعب.

عجز الواردات المائية يقدر ب 15 % مقارنة بالمعدل السنوي

الرواج المينائي

نمو حركة المسافرين بنسبة 7,7% (3,1 مليون مسافرا)

ارتفاع النشاط التجاري بالموانئ الوطنية بنسبة 6,8% (121,1 مليون طن) بما فيه رواج المسافنة بميناء طنجة المتوسط

ارتفاع نشاط المسافنة بميناء طنجة المتوسط بنسبة 5,6% (31 مليون طن)

السلامة الطرقية

- شبه استقرار عدد القتلى (+0,79%)
- شبه استقرار في عدد حوادث السير المميتة (+0.13%)
- انخفاض عدد المصابين بجروح خفيفة بنسبة 10,11%

رغم ارتفاع عدد حوادث السير بنسبة 3,76%

النقل السككي

انخفاض في نشاط نقل المسافرين بنسبة 2,5% (نقل 39,5 مليون مسافر)

تحقيق تطور في نشاط نقل البضائع المختلفة بنسبة 5,1% (9,2 مليون طن)

تقديم عام

المخططات والاستراتيجيات القطاعية

المخطط الطرقي في أفق سنة 2035

الأهداف

- تطوير شبكة طرقية توفر خدمات ذات مستوى عالي مع تقوية العرض الطرقي حول الأقطاب الحضرية الكبرى
- تحديث الشبكة الطرقية من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلادنا
- توفير خدمة ملائمة لمستعملي الطريق مع القيام بصيانة وتثمين الرصيد الطرقي الذي تقدر قيمته بأكثر من 250 مليار درهم
- تأهيل وتحسين مستوى الخدمة بالنسبة لحظيرة القناطر والمنشآت الفنية
- تطوير شبكة طرق جديدة تعتمد سياسة القرب من أجل تحسين التوازن الترابي والتقائية المشاريع المتعلقة بالتنمية البشرية

المخطط الميناني في أفق 2030

الأهداف

- تحسين القدرة التنافسية للسلسلة اللوجستيكية
- تأمين الإمدادات الإستراتيجية
- مواكبة التغيرات الاقتصادية
- قدرة المنظومة المينائية على التكيف مع التغيرات الإقليمية والدولية وتمكينها من اغتنام الفرص الجيوستراتيجية التي ستتاح في المستقبل

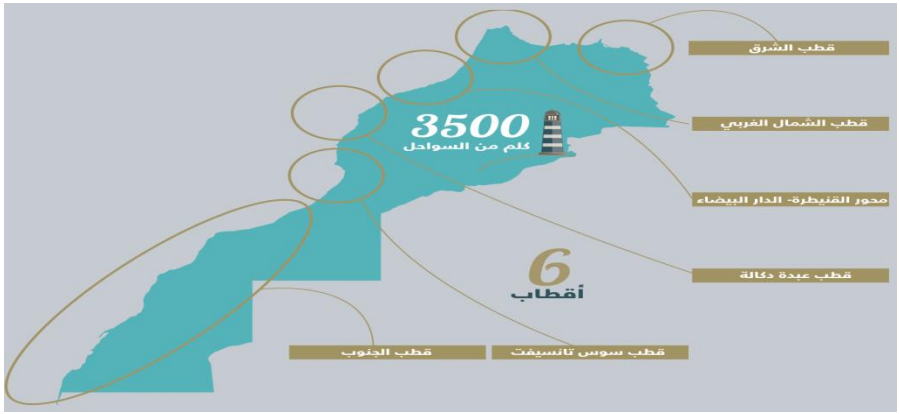

تقديم عام

المخططات والاستراتيجيات القطاعية

المخطط الوطني المائي في أفق 2030

الأهداف الاستراتيجية

- ضمان الأمن المائي الوطني ومواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي
- إعمال الحكامة الجيدة في تدبير الموارد المائية
- تعزيز الالتقائية والاندماج مع باقي المخططات القطاعية
- المحافظة على الموارد المائية والتأقلم مع التغيرات المناخية

الدعامات الأساسية

- التدبير المحكم للطلب على الماء وتحسين مستوى تنميته
- تنمية العرض المائي: تعبئة موارد مائية إضافية
- حماية الموارد المائية والمحافظة على المجال البيئي والتقليص من الأخطار المرتبطة بها

المخطط السككي في أفق 2040

الأهداف

تحقيق قفزة نوعية في مجال المنظومة السككية لمواكبة التطور المجالي والاقتصادي والاجتماعي للمملكة والاستجابة لتطلعات الزبناء والفاعلين الاقتصاديين عبر :

- التوفر على شبكة فعالة وعصرية
- تحسين المنتوج السككي وتوفير خدمات أكثر جاذبية
- تحسين المردودية والتنافسية وفعالية آليات الإنتاج

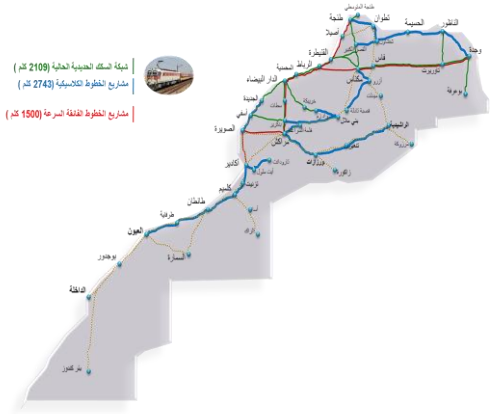

تقديم عام

المخططات والاستراتيجيات القطاعية

تنمية التنافسية اللوجستيكية 2030

الأهداف

- تقليص التكلفة اللوجستيكية بالمغرب مقارنة مع الناتج الداخلي الخام
- زيادة القيمة المضافة الناجمة عن انخفاض الكلفة اللوجستيكية وبروز قطاع لوجستيكي فعال
- تقليص انبعاث ثاني أوكسيد الكربون الصادر عن النقل الطرقي للبضائع بحوالي 35%
- الحد من اكتظاظ الطرقات والمدن

الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2025

الأهداف

- تهدف الاستراتيجية الوطنية الجديدة للسلامة الطرقية للفترة 2016-2025 إلى تقليص عدد القتلى على الطرقات ب 20% في أفق سنة 2020، و50% في أفق سنة 2025

تطوير قطاع النقل الطرقي

الأهداف

- إصلاح منظومة النقل الطرقي للمسافرين بين المدن
- إصلاح منظومة النقل الطرقي للبضائع
- مواصلة تفعيل مقتضيات عقد البرنامج بين الإدارة ومهنيي تعليم السياقة
- إعداد ووضع منظومة لمراقبة الشبكات ومراكز المراقبة التقنية والأعوان الفاحصين

تقديم عام

التعاون

انفتاح على العالم وخاصة القارة الإفريقية، انسجاما مع الرؤية الملكية السامية

نسجت الوزارة شراكات متعددة مع مختلف البلدان الإفريقية من خلال اتفاقيات التعاون التي تربطها بهذه البلدان في مجالات الطرق والموانئ والنقل البحري واللوجستيك والماء، ومنها الغابون، ساحل العاج وتونس والسينغال وبوركينافاسو وإثيوبيا ومدغشقر وغينيا وتشاد والكونغو ومالاوي.

تعزيز التعاون مع المجلس الوزاري الإفريقي للمياه.

عملت الوزارة على الانفتاح على شركاء جدد كالصين، روسيا، أمريكا الجنوبية وأوروبا الشمالية، حيث تم التوقيع على مجموعة اتفاقيات شراكة وتعاون مع دول أوروبا والشرق الأوسط وآسيا والقارة الأمريكية.

كما عملت الوزارة على تعزيز التعاون في مجال الماء مع الدول العربية والاتحاد من أجل المتوسط وحوار 5+5.

الاتفاقيات الموقعة مع البلدان الإفريقية حسب القطاع

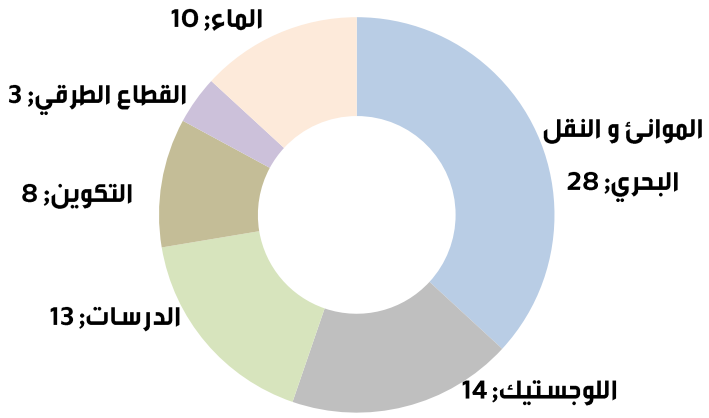

الاتفاقيات الموقعة مع باقي القارات

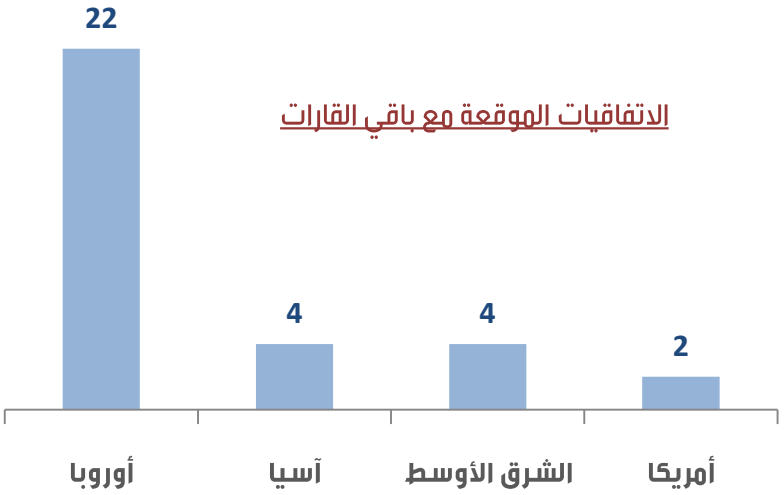

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

1. الطرق والطرق السيارة
2. الموانئ
3. السكك الحديدية
4. النقل الطرقي
5. السلامة الطرقية
6. الملاحة التجارية
7. اللوجستيك
8. المقالع والملك العمومي
9. البناء والأشغال العمومية
10. الشراكة مع القطاع الخاص
11. تدبير الموارد البشرية والتكوين

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

1. الطرق و الطرق السيارة

الطرق السيارة : 1.800 كلم في طور الاستغلال تربط 24 مدينة

الأشغال : فتح 184 كلم للاستغلال

- الطريق السيار المداري للرباط 42 كلم بكلفة 2.8 مليار درهم

- الطريق السيار الجديدة آسفي 142 كلم بكلفة 4.2 مليار درهم

الصيانة

- الرباط – مولاي بوسلهام
- حد السوالم – الجديدة
- سطات - مراكش
- أصيلة – طنجة
- علال البحراوي – النقطة الكيلومترية 112

الخدمات

- توسيع خدمة الأداء عن بعد «جواز» على كل المقاطع بين شمال البلاد وأكادير لتشمل بذلك 80% من محطات الأداء

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

1. الطرق و الطرق السيارة

الطرق السريعة : 969 كلم مفتوحة في وجه حركة السير

العمليات المتواصلة خلال 2016

الطريق السريع تازة – الحسيمة:

- تثنية الشطر الرابع من الطريق الجهوية رقم 505 ابتداء من حد جبارنة على طول 35 كلم
- تثنية الشطر الثالث من الطريق الجهوية رقم 505 على طول 25 كلم
- تثنية الشطر الثاني من الطريق الوطنية رقم 2 على طول 14 كلم

العمليات الجديدة 2016

- تثنية الطريق الوطنية بين الجديدة وأزمور على طول 8 كلم
- تثنية الطريق الجهوية رقم 401 على مستوى مدخل مدينة الرباط على طول 11 كلم
- تفويت صفقات الدراسات المتعلقة بمشروع الطريق السريع تزنيت – العيون
- مواصلة إنجاز الدراسة التقنية لتوسيع الطريق الوطنية رقم 1 بين العيون والداخلة
- مواصلة أشغال توسعة الطريق المداري لمدينة الرباط (إنشاء ممرات علوية وتوسيع القنطرة على واد أبي رقراق)

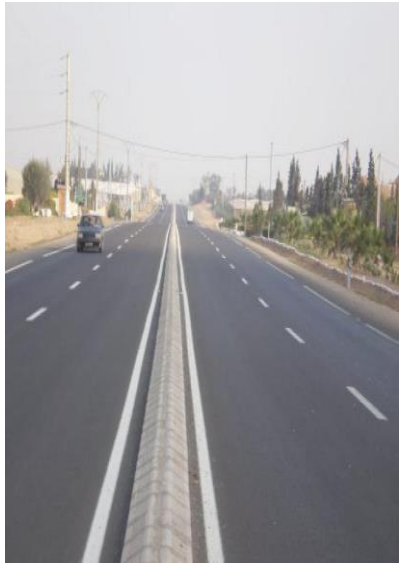

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

1. الطرق و الطرق السيارة

الطرق القروية : تساهم في فك العزلة عن 79% من الساكنة

البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية

15.000 كلم بكلفة 15 مليار درهم

عرفت سنة 2016 إعطاء انطلاقة إنجاز 367 كلم بكلفة 478 مليون درهم منها:

- عمليات جديدة لبناء أو تهيئ : 153 كلم بكلفة 215 مليون درهم
- بناء قارعة الطرق التي سبقت تهيئتها : 138 كلم بكلفة 173 مليون درهم
- إنهاء الأشغال ب 76 كلم بكلفة 90 مليون درهم

برنامج التأهيل الترابي

2.320 كلم بكلفة 2.5 مليار درهم

تم إلى حدود سنة 2016 إعطاء انطلاقة ما مجموعه 2060 كلم من الطرق و 50 منشأة عبور بتكلفة تناهز 2.465 مليون درهم وتم الانتهاء من الأشغال ب 932 كلم من الطرق و27 منشأة عبور بتكلفة 994 مليون درهم

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

1. الطرق و الطرق السيارة

الصيانة الطرقية : 58,8% من الشبكة الطرقية في حالة حسنة إلى جيدة سنة 2016

الصيانة الاعتيادية

- همت عمليات الصيانة تقوية وتكسية وتوسيع الطرق خلال سنة 2016 بما يناهز 2.400 كلم. وتقدر كلفة إصلاح أضرار الفيضانات خلال الموسمين الشتويين 2013 و 2014 حوالي 2.632 مليون درهم

إصلاح أضرار الفيضانات

- تم خلال سنة 2016 إنجاز 120 عملية إصلاح وتجديد لمقاطع طرقية ومنشآت فنية متضررة بكلفة 285 مليون درهم
- تم ابرام اتفاقية شراكة بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ووزارة الداخلية يتم بموجبها تخصيص اعتمادات إضافية لهذه العمليات من صندوق محاربة الكوارث الطبيعية تقدر ب 350 مليون درهم

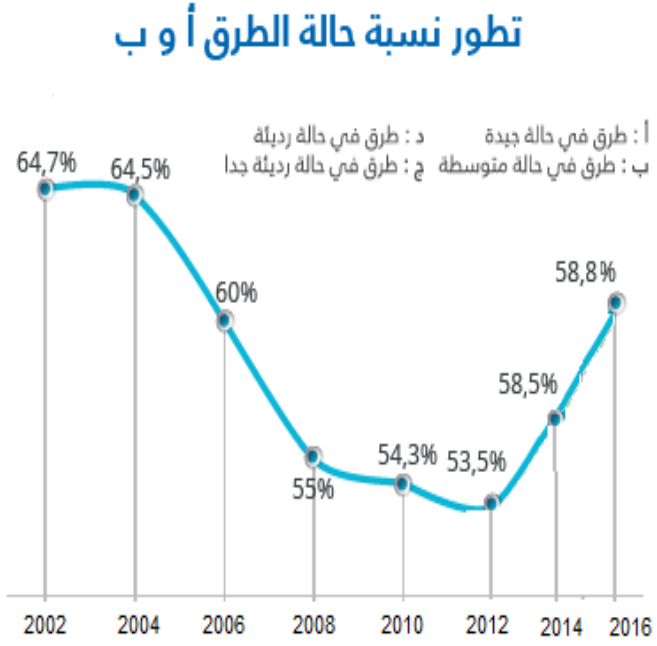

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

2. الموانئ

مواصلة تفعيل المخطط المينائي في أفق 2030

الوكالة الوطنية للموانئ

- انطلاق أشغال تهيئة المنطقة الجديدة لبناء وإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء واقتناء تجهيزات الحوض الجاف
- مواصلة بناء ميناء الصيد الجديد بالدار البيضاء
- مواصلة بناء محطة مينائية جديدة للمسافرين بالدار البيضاء
- الشروع في بناء محطة غاز البترول المسال بميناء المحمدية
- إنهاء أشغال إنشاء منطقة ترفيهية بميناء بالحسيمة

مرسى المغرب

- مواصلة إنجاز الاستثمارات المتعلقة بمشروع المحطة الثالثة بميناء الدار البيضاء والدراسات الخاصة بتخطيط مساحات التخزين واقتناء المعدات الضرورية

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

2. الموانئ

مواصلة تفعيل المخطط المينائي في أفق 2030

الموانئ التجارية

- انطلاق بناء ميناء الناظور غرب المتوسط
- مواصلة بناء الميناء الجديد لآسفي : نسبة التقدم 70%
- مواصلة أشغال ميناء طنجة المتوسط الثاني
- مواصلة أشغال توسيع ميناء طرفاية
- إنجاز الدراسة المفصلة المتعلقة بميناء القنيطرة-الأطلسي
- إنجاز الدراسات التمهيدية للميناء الطاقي بالجرف الأصفر وميناء الصيد الداخلة الأطلسي

موانئ الصيد

- انطلاق أشغال توسيع ميناء الجبهة الخاص بالصيد البحري
- انطلاق أشغال بناء ميناء الصيد المحلي بالمهيريز
- بناء حاجز للرمال والجرف الهائل للرمال بميناء سيدي إفني
- إنجاز الأشغال المتعلقة ببناء الميناء الجديد للصيد البحري بطنجة

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

3. السكك الحديدية

خط السرعة الفائقة طنجة – الدار البيضاء

نسبة تقدم المشروع 80 %

- أعطى جلالة الملك محمد السادس انطلاق أشغال إنجاز المحطة الجديدة الرباط-أكدال
- انطلاق أشغال تهيئة بهو المسافرين بمحطة طنجة المدينة

مكونات المشروع

- إنجاز 200 كلم من الخط المزدوج الجديد قابل لسرعة استغلال 320 كلم/ساعة
- الرفع من قدرة محور القنيطرة – الدار البيضاء
- تأمين عبور السكة
- بناء ورشة لصيانة القطارات فائقة السرعة بطنجة مغوغة،
- اقتناء القطارات فائقة السرعة

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

3. السكك الحديدية

الخطوط الكلاسيكية : مواصلة البرنامج الاستثماري

المنشآت الثابتة

- مواصلة تثليث الخط السككي القنيطرة – الدار البيضاء
- مواصلة تثنية الخط السككي سطات-مركش
- مواصلة أشغال إعادة تأهيل الخطوط السككية فاس-وجدة وسيدي قاسم-طنجة
- مواصلة عمليات تأمين الممرات المستوية عبر بناء منشآت فنية وتشييد أسوار واقية
- إنهاء أشغال المنصات اللوجستيكية ومحطات البضائع بكل من فاس بنسودة ومراكش
- إنهاء أشغال محطات البضائع بكل من طنجة مغوغة وبني وكيل

المعدات المتحركة

- مواصلة أشغال الصيانة وتأهيل القاطرات والعربات المكيفة لنقل المسافرين وعربات نقل البضائع
- تسلم الأشطر الأولى من العربات الجديدة لنقل المسافرين

تثليث السكة القنيطرة-الدار البيضاء

منطقة ميطا

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

4. النقل الطرقي

يمثل النقل الطرقي 6 % من الناتج الداخلي الخام

- التقدم في المشاورات مع المهنيين من أجل إعداد العقد البرنامج الخاص بالنقل العمومي للمسافرين
- التوقيع على ثلاث اتفاقيات مع مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل لإنجاز عملية التكوين الاولي والمستمر لفائدة السائقين المهنيين
- إعداد عقد برنامج جديد لقطاع النقل الطرقي للبضائع بعد القيام بتقييم عشرية الإصلاح
- مواصلة تنفيذ البرنامج الخاص بتجديد حظيرة عربات النقل الطرقي للبضائع والنقل الطرقي بالعالم القروي
- إنجاز برنامج بناء وإصلاح مراكز تسجيل السيارات للرفع من جودة الخدمات المقدمة
- تسريع وثيرة ترقيم الدراجات النارية

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

4. النقل الطرقي

الإصلاح التشريعي والتنظيمي

- تعديل مدونة السير بإصدار القانون رقم 14-116 (غشت 2016)
- تبسيط مجموعة من المساطر المتعلقة بتسليم الوثائق (رخص السياقة، البطائق الرمادية، ...)
- وضع الآليات القانونية لتفعيل المادتين 5 و7 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلقتين بمنحة تجديد وتكسير حافلات النقل الطرقي للمسافرين ومنحة تأهيل مقاولات هذا القطاع

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

5. السلامة الطرقية

تهدف الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2016-2025 وضع برنامج فعال للسلامة الطرقية للحد من حوادث السير وخفض معدلات وفيات هذه الحوادث وكذا الحد من النقط السوداء وذلك عبر تفعيل الرهانات التالية:

المراقبة :

- دعم مصالح المراقبة للدرك والأمن الوطني لاقتناء رادارات مراقبة السرعة وأجهزة قياس الكحول
- توسيع تغطية فرق المراقبة الطرقية الترابية لتشمل بعض الأقاليم الإضافية
- الافتحاص الفجائي ل 100 مركز للفحص التقني من طرف متعهد خارجي
- إنجاز المراقبة الفجائية بواسطة الوحدة المتنقلة للحافلات والشاحنات ل 38 مركز للفحص التقني
- انتقاء 57 شركة لاستغلال مراكز جديدة للمراقبة التقنية للعربات

تهيئات السلامة :

- تثبيت حواجز بجانب المؤسسات التعليمية الأكثر عرضة للخطر (مشروع المدرسة الآمنة' 253مدرسة مستفيدة)
- إنجاز برنامج خاص لتهيئات السلامة الطرقية 2014-2018 بكلفة 3 مليار درهم يهدف إلى تحسين مستوى سلامة البنيات التحتية الطرقية

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

5. السلامة الطرقية

تهدف الاستراتيجية الوطنية للسلامة الطرقية 2016-2025 وضع برنامج فعال للسلامة الطرقية للحد من حوادث السير وخفض معدلات وفيات هذه الحوادث وكذا الحد من النقط السوداء وذلك عبر تفعيل الرهانات التالية:

التواصل والتحسيس :

- التواصل التلفزي : إنتاج وبث برنامج تلفزي قصير و 9 وصلات تلفزية جديدة
- التواصل الاذاعي : إنتاج وبث برامج وخطابات إذاعية بتعاون مع مختلف القنوات الاذاعية الوطنية و الجهوية وكذا مع القنوات الخاصة
- التواصل عبر الملصقات و عبر منابر الصحافة المكتوبة : استغلال الملصقات كبيرة الحجم بالوسط الحضري ب 26 مدينة و نشر اعلانات خاصة و ملاحق او ملفات على صفحات الجرائد والمجلات الوطنية
- التواصل مع الصحافة عبر تنظيم جولات لفائدة الصحافيين لمواكبة الأنشطة المتعلقة بتدشين مجموعة من المشاريع و العمليات الخاصة بالوقاية و السلامة الطرقية
- الشراكات مع المهنيين و المؤسسات و المجتمع المدني(توزيع 2700 خوذة وطنيا) وذلك بتقديم الدعم التقني و اللوجستيكي و اللقاءات التكوينية والتأطيرية (1000 مستفيد)
- توعية الرأي العام و تحسيسه بالمقتضيات القانونية والتشريعية الجديدة لهذا القطاع

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

6. الملاحة التجارية

بلورة استراتيجية جديدة لقطاع النقل البحري وتنمية الأسطول الوطني

- <u>تكوين رجال البحر وتسليم الشهادات البحرية</u> :

تجديد الوثائق المسلمة لفائدة الضباط والبحارة حسب المعايير الدولية لموثوقية الشواهد

- <u>مراقبة الملاحة البحرية</u> :

ساهم مركز مراقبة الملاحة البحرية بشكل فعال في إنجاح عملية العبور لسنة 2016، وذلك بالسهر على تتبع ومراقبة حركة السفن المرخصة في هذه العملية والإخطار بأي تغيير في خطوطها البحرية

- <u>عملية عبور الجالية المغربية المقيمة بالخارج</u> :

- تعزيز برنامج الأسطول بسفينة إضافية تم استئجارها في إطار شراكة ليتم استغلالها بالمحور الرئيسي طنجة المتوسط - الجزيرة الخضراء

- دخول شركة مغربية جديدة لاستغلال الخطوط البحرية بين المغرب وإسبانيا

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

7. اللوجستيك

مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتنمية اللوجستيك

تنمية المناطق اللوجستيكية :

- المصادقة على العقود التنفيذية الجهوية والمصادقة على الإطار المؤسساتي الخاص بشركة التهيئة التي ستعمل على التطوير المستقبلي لمنطقة زناتة

تحسين السلاسل اللوجستيكية لأهم الأروجة:

- المصادقة على اتفاقية إطار الشراكة ببرنامج تاهيل اللوجستيك الحضري بالدار البيضاء للفترة 2016- 2021
- إبرام العقود التنفيذية القطاعية المتعلقة بتحسين السلاسل اللوجستيكية للمحرقات والمواد الفلاحية

تطوير و بروز فاعلين لوجستيكيين مندمجين:

- المصادقة على اتفاقية شراكة من اجل تفعيل برنامج تأهيل لوجستيك المقاولات الصغرى و المتوسطة
- المصادقة على اتفاقية شراكة التجمع اللوجستيكي LOGIPOLE Souss Masa

التقنين والحكامة:

- مواصلة اعداد مشروع قانون متعلق بقطاع اللوجستيك
- إعداد عقد برنامج للوكالة مع الدولة 2016-2020

تنمية الكفاءات في مهن اللوجيستيك:

- إعداد دليل للمناصب و المهن و الكفاءات REM-REC

8. المقالع والملك العمومي

المقالع

المقالع

- الانتهاء من إعداد النصوص التطبيقية للقانون رقم 27-13 المتعلق بالمقالع
- متابعة انجاز دراسة مخطط نموذجي لتدبير المقالع بجهة الشاوية ورديغة
- مواصلة الدراسات المتعلقة بإعداد مخططات جهوية لتدبير المقالع لباقي الجهات
- مواصلة مراقبة الكميات المستخرجة من المقالع في إطار تنفيذ صفقات مع مكاتب الدراسات الطبوغرافية
- مواصلة انجاز الدراسة حول تقييم المخزون من مادة الغاسول بجماعة قصابي (إقليم بولمان)
- ابرام صفقة لإنجاز دراسة الجدوى الخاصة بالأنظمة البيئية الصناعية بهدف تثمين مستخرجات المقالع الموجودة بأقاليم صفرو وتازة والسمارة وسيدي افني

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

8. المقالع والملك العمومي

الملك العمومي

الملك العمومي البحري

- وصلت نسبة التحديد التقني للملك العمومي البحري 95 % ونسبة التحديد الإداري 64 %
- مواصلة تحيين الحدود التي طرأت عليها تغييرات جراء الظواهر الطبيعية وزرع الأوتاد في المناطق التي تم تحديدها من قبل
- تقوية الخطوط الساحلية على الشواطئ المغربية الأكثر تعرضا للتأثيرات الطبيعية والعمرانية
- إعداد مخططات لتهيئة واستغلال بعض الشواطئ من أجل تثمينها والمحافظة عليها
- توفير الوسائل اللوجستيكية اللازمة لشرطة الملك العمومي البحري
- مباشرة دراسة تتعلق بالمخطط المديري لتثمين الملك العمومي البحري

الملك العمومي الطرقي

- تحسين التفاعل مع المناطق المجاورة للطرق السيارة عبر إضافة معابر المشاة
- تهيئة لفائدة المدارس الواقعة بجانب الطرق السيارة
- إطلاق عملية جرد الرصيد الطرقي من أجل مباشرة عملية التحفيظ

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

9. البناء والأشغال العمومية : التدبير المفوض (حوالي 5,2 مليار)

صاحب المشروع	طبيعة المشاريع	اعتمادات 2015
وزارة الصحة	- انطلاقة أشغال المركزين الاستشفائيين الجامعيين بكل من طنجة وأكادير - الشروع في تفويت صفقات الدراسات المتعلقة ببناء مستشفى ابن سينا بالرباط	522 م. درهم
الجامعة الأورو متوسطية بفاس	- الشروع في أشغال بناء الحرم الجامعي	285 م. درهم
المكتب الوطني للمطارات	الإشراف المنتدب على مشاريع البنيات التحتية للمطارات (الدار البيضاء ، الراشدية و الناظور أكادير)	384 م. درهم
المديرية العامة للأمن الوطني	إنجاز مشاريع بناء وتهيئة البنايات الإدارية للمديرية العامة للأمن الوطني	630 م. درهم
وزارة العدل والحريات	برنامج تهيئة المباني الإدارية التابعة للوزارة	256 م. درهم
وزارة الثقافة	- مواصلة إنجاز المعهد المعهد الوطني العالي للموسيقى وفنون الرقص	153 م. درهم
وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر	- مواصلة إنجاز أشغال كليتي الطب والصيدلة بأكادير ومراكش - استكمال تهيئة المكاتب الإدارية للوزارة بحسان	340 م. درهم
الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم	إنجاز برنامج تأهيل البنيات التحتية لكرة القدم برسم 2014 - 2016	600 م. درهم
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	مواصلة إنجاز البرنامج الوطني لتأهيل المساجد و قاعات الصلاة	460 م. درهم
المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	- مواصلة إنجاز مقر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي	62 م. درهم
مؤسسة محمد الخامس للتضامن	برنامج المراكز الاجتماعية لمؤسسة محمد الخامس للتضامن	237 م. درهم

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

10. الشراكة بين القطاع العام والخاص

إعداد دفاتر التحملات المتعلقة بدراسات التقييم القبلي للمشاريع التي يمكن إنجازها في إطار شراكة مع القطاع الخاص

الطرق السيارة	• إعداد الملفات المتعلقة بصفقات إنجاز دراسات قبلية لبناء واستغلال الطرق السيارة في إطار شراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص
السكك الحديدية	• مواصلة الدراسة التقنية لإعداد الملفات المتعلقة بانجاز دراسات القبلية لإنشاء واستغلال الخط السككي الرابط بين بني-ملال وخريبكة في إطار شراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص
النقل الطرقي	• إنجاز الدراسة القبلية لإنشاء مختبر وطني لإجراء الاختبارات على المركبات وتوابعها في إطار شراكة مع القطاع الخاص • إنهاء الدراسة التقييم القبلي لتثبيت واستغلال رادارات مراقبة السرعة
الموانئ	• إعداد الملفات المتعلقة بالدراسة القبلية لإنشاء موانئ الترفيه في إطار شراكة مع القطاع الخاص • إعداد الملف المتعلق بصفقة إنجاز دراسة قبلية لبناء واستغلال الميناء الجديد للقنيطرة في إطار شراكة بين القطاع العمومي والقطاع الخاص

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : منجزات 2016

11. الموارد البشرية والتكوين

تدعيم أعداد وكفاءات الموارد البشرية

- إعداد استراتيجية لتفويت أنشطة وزارة التجهيز والنقل الثانوية أو الموسمية إلى القطاع الخاص
- إعداد دراسة حول تطوير نظام التحفيز عن طريق الاعتراف بالقدرات الجماعية والفردية
- وضع نظام متكامل لتدبير الموارد البشرية الذي وصلت نسبة الإنجاز على حوالي 50%
- دعم اللاتركيز الإداري بالوزارة

الترقية

- الترقية في الدرجة عن طريق الاختيار : 247 موظف المستوفين للشروط
- الترقية في الدرجة عن طريق الامتحان : 162 موظف
- الترقية في الرتبة : 1.250 موظف

التكوين

- التكوين الطويل المدى للموظفين : تم سنة 2016 إنجاز 4.582 يوم-إطار-تكويني
- التكوين القصير المدى للموظفين : تم سنة 2016 إنجاز 5.845 يوم-إطار-تكويني
- المدرسة الحسنية للأشغال العمومية : 251 مهندس ومهندسة تخرجوا سنة 2016
- المعهد العالي للدراسات البحرية : 66 طالب وطالبة تخرجوا سنة 2016
- معاهد التقنيين المتخصصين في الأشغال العمومية : 149 تقني وتقنية تخرجوا سنة 2016

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

استراتيجية عمل الوزارة للفترة 2017-2021

أسس وركائز برنامج عمل الوزارة 2017-2021

الرؤية الملكية

تحقيق التنمية المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل الارتقاء بالمغرب إلى مرتبة جديدة من التقدم بين الدول الصاعدة

حكومة جديدة

تعيين الحكومة بعد انتخابات 7 أكتوبر 2016

والمصادقة على البرنامج الحكومي من طرف البرلمان يوم 26 أبريل 2017

خطة عمل الوزارة للفترة 2017-2021

المنهجية المقترحة لتفعيل البرنامج الحكومي للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء

منهجية إعداد برنامج عمل الوزارة 2017-2021

تحديد المجالات الحيوية للبرنامج الحكومي التي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة أو ذات صلة بها

- المخططات والرؤى الاستراتيجية القطاعية على المدى البعيد
- أولويات المشروع المالي
- الالتزامات السابقة في إطار الاتفاقيات والشراكات
- الحاجيات الآنية والجديدة

وضع مخطط عمل الوزارة للفترة 2017 -2021

تذكير بمحاور البرنامج الحكومي

أولا	• دعم الخيار الديموقراطي ومبادئ دولة الحق والقانون وترسيخ الجهوية المتقدمة
ثانيا	• تعزيز قيم النزاهة والعمل على إصلاح الإدارة وترسيخ الحكامة الجيدة
ثالثا	• تطوير النموذج الاقتصادي والنهوض بالتشغيل والتنمية المستدامة
رابعا	• تعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي
خامسا	• العمل على تعزيز الإشعاع الدولي للمغرب وخدمة قضاياه العادلة في العالم

مضامين البرنامج الحكومي المتعلقة بالوزارة

تدابير أفقية

- تأهيل وتجويد المنظومة التشريعية الوطنية والحرص على ملائمتها مع الالتزامات الدولية للمملكة
- تعزيز قيم النزاهة ومواصلة محاربة الرشوة وترسيخ الحكامة الجيدة
- إصلاح الإدارة والخدمات العمومية وتقريبها من المواطن
- تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية ودعم استعمال التكنولوجيا الرقمية
- تحسين حكامة وتمويل المؤسسات والمقاولات العمومية
- مواكبة السياسة الافريقية لجلالة الملك
- تعزيز الشراكة التاريخية والانفتاح على فضاءات جديدة

مضامين البرنامج الحكومي المتعلقة بالوزارة

أهداف قطاعية

- تأهيل الشبكة الطرقية و الحفاظ على جودة الرصيد الطرقي الوطني والمنشآت الفنية
- تطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية وتحسين السلامة السككية
- مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية وتطوير وتأهيل الموانئ
- تفعيل الاستراتيجية الوطنية لتطوير التنافسية اللوجستيكية
- اعتماد مقاربة شمولية وتشاركية لإشكالية النقل الطرقي بالمغرب وتحسين السلامة الطرقية
- إعداد إطار قانوني للإشراف المنتدب على تنفيذ مشاريع التجهيزات العمومية
- اعتماد المخطط الوطني للماء وتفعيل برامجه
- تدبير الطلب على الماء بالرفع من مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب ومواصلة تحويل نظم السقي التقليدي إلى نمط السقي الموضعي ل 50 ألف هكتار سنويا
- تنمية العرض المائي ومواصلة تعزيز البنية التحتية والمنشآت المائية

المحاور الاستراتيجية للوزارة للفترة 2017-2021

بنيات تحتية متطورة

- مواصلة تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية للبنيات التحتية للنقل واللوجستيك والماء
- عصرنة وصيانة البنيات التحتية والمنشآت الفنية
- تطوير الشراكة مع القطاع الخاص

خدمات نقل تنافسية وآمنة ولوجستيك ذو جودة عالية

- تطوير وعصرنة وتجويد خدمات النقل
- تعزيز أمن وسلامة النقل
- تطوير خدمات لوجستيكية تنافسية ومندمجة
- تشجيع الاستثمارات ومبادرات القطاع الخاص

إشعاع جهوي وقاري للنقل واللوجستيك والماء

- تعزيز العلاقات مع المؤسسات القارية
- تعزيز الشراكة التاريخية والانفتاح على فضاءات جديدة
- تشجيع المقاولات المغربية لولوج أسواق جديدة

المملكة المغربية

وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

1. الطرق والطرق السيارة
2. الموانئ
3. السكك الحديدية
4. النقل الطرقي
5. السلامة الطرقية
6. الملاحة التجارية
7. اللوجستيك
8. المقالع والملك العمومي
9. البناء والأشغال العمومية
10. تدبير الموارد البشرية والتكوين

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

1. الطرق و الطرق السيارة

الطرق السيارة

الأشغال

- انطلاق الأشغال بالشطر الأخير من الطريق السيار تيط مليل – برشيد المتبقي في إطار العقد البرنامج 2008-2015
- إنجاز المداخل الطرقية للرباط في إطار برنامج الرباط مدينة الأنوار
- انطلاق مشروع توسيع الطريق السيار الدار البيضاء – برشيد إلى 2×3 مسارات في إطار برنامج تنمية مدينة الدار البيضاء
- انطلاق مشروع توسيع الطريق السيار المداري للدار البيضاء إلى 2×3 مسارات لتخفيف الضغط الكبير لحركة المرور الذي يعرفه هذا المقطع

الصيانة

إنهاء أشغال الصيانة الجارية على مقاطع الطرق السيارة :

- حد السوالم – الجديدة
- سطات - مراكش

الخدمات

- تعميم خدمة الأداء عن بعد «جواز» على جميع شبكة الطرق السيارة
- إدخال محطات الأداء الأوتوماتيكي

الحكامة

- إعداد عقد برنامج جديد بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

1. الطرق و الطرق السيارة

الطرق : توسيع وعصرنة الشبكة الطرقية

الطرق السريعة

انطلاق الأشغال المتعلقة ب:

- الطريق السريع تزنيت-العيون على طول 152 كلم
- الشطر الأخير من الطريق السريع تازة -الحسيمة الرابط بين نكور وكاسيطا على طول 18 كلم
- الطريق السريع الدائري لمدينة بركان على طول 13 كلم؛
- الشطر الثاني من الطريق السريع العرائش – القصر الكبير على طول 13 كلم
- الشطر الثاني من الطريق السريع بين القنيطرة وسيدي يحيى الغرب على طول 9 كلم
- الطريق السريع سيدي بوزيد – ميناء الجرف الأصفر على طول 12 كلم

عصرنة الشبكة الطرقية

- مواصلة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة أمام صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله التي خصص لها مبلغ 450 مليون درهم في إطار ميزانية الاستثمار
- توسيع مقطع بوجدور-الداخلة بطول 94 كلم بكلفة 200 مليون درهم
- توسيع وتقوية 825 كلم بكلفة تقدر ب 1.545 مليون درهم وبناء 16 منشأة فنية بتكلفة تقدر ب 267 مليون درهم

برنامج محاربة التفاوتات الترابية والفوارق الاجتماعية بالعالم القروي

إعداد إطار حكامة المشروع والتوقيع على اتفاقية التمويل والإنجاز

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

1. الطرق و الطرق السيارة

الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة

انطلاق الأشغال سنة 2017 على طول 246 كلم بكلفة 1.6 مليار درهم

الطريق السريع تزنيت -العيون، وتوسيع الطريق الوطنية الرابطة بين العيون والداخلة	
أهداف المشروع	- توفير محور طرقي بمواصفات جيدة تضمن الجودة والسلامة - تقليص المدة الزمنية اللازمة للتنقل من وإلى أهم مدن الجنوب - تسهيل نقل البضائع - خفض تكاليف استغلال العربات ب 20%
مكونات المشروع	- مقطع الطريق السريع بين تزنيت والعيون : • الطول الإجمالي 555 كلم؛ • مدة الإنجاز 4 سنوات؛ • الكلفة المتوقعة: 6.200 مليون درهم. - توسعة الطريق الرابطة بين العيون والداخلة : • الطول الإجمالي 500 كلم؛ • مدة الإنجاز 6 سنوات؛ • الكلفة المتوقعة: 2.300 مليون درهم.
التكلفة	8.500 مليون درهم

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

1. الطرق و الطرق السيارة

الصيانة

صيانة المنشآت الفنية

- الشروع في إصلاح وترميم أو إعادة بناء 40 منشأة فنية

الصيانة الطرقية

- تقوية القارعة على طول 500 كلم
- تكسية القارعة على طول 700 كلم
- توسيع القارعة على طول 400 كلم

إصلاح أضرار الفيضانات

- إتمام عمليات إصلاح أضرار الفيضانات التي توجد حاليا في طور الإنجاز
- إعطاء الانطلاقة للعمليات المتبقية من البرنامج الذي تم وضعه على إثر الفيضانات التي شهدتها بلادنا خلال السنوات الماضية

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

2. الموانئ

مواصلة تنزيل الاستراتيجية المينائية

قطب الجهة الشرقية

- مواصلة أشغال إنجاز ميناء الناظور غرب المتوسط

قطب الشمال الغربي

- مواصلة إنجاز أشغال ميناء طنجة المتوسط الثاني
- مواصلة أشغال توسيع ميناء الجبهة الخاص بالصيد البحري

قطب القنيطرة –الدار البيضاء

- مواصلة أشغال بناء ميناء الصيد البحري بالدار البيضاء
- مواصلة أشغال بناء ميناء للسياح بالدار البيضاء
- أشغال تهيئة المنطقة الجديدة لبناء وإصلاح السفن بميناء الدار البيضاء
- مواصلة أشغال بناء محطة غاز البترول المسال بميناء المحمدية

قطب عبدة دكالة

- إتمام أشغال ميناء آسفي الجديد

قطب سوس تانسيفت

- إنجاز دراسة الجدوى لتطوير العرض المينائي لأكادير

قطب موانئ الجنوب

- إتمام مشروع توسيع ميناء طرفاية
- مواصلة أشغال ميناء الصيد التقليدي بالمهيريز

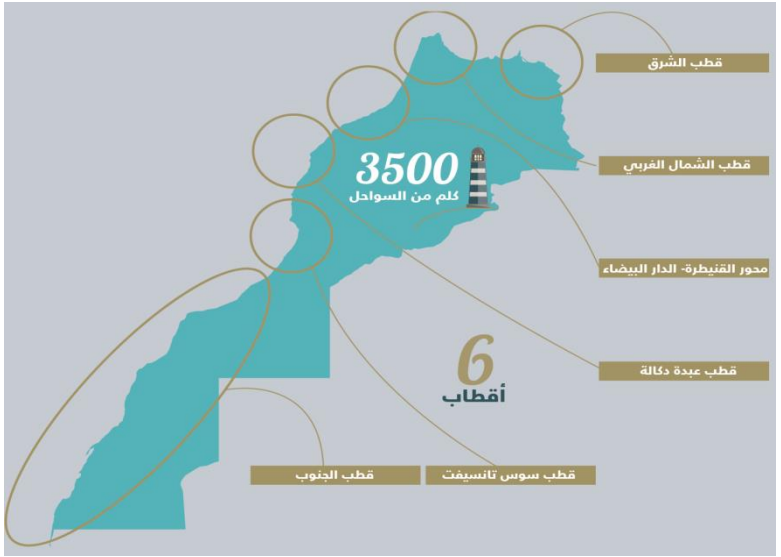

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

2. الموانئ

مواصلة تنزيل المخطط المينائي

الميناء الطاقي بالجرف الأصفر		مشروع ميناء الداخلة الأطلسي		مشروع ميناء القنيطرة الأطلسي	
▪ مواصلة إنجاز الدراسات الجيوتقنية المتعلقة بالميناء الطاقي الجرف الأصفر ▪ وضع الإطار المؤسسي لإنجاز المشروع ▪ تخصيص مبلغ 100 مليون درهم للمشروع		▪ مواصلة الدراسة المفصلة لميناء الداخلة الأطلسي		▪ مواصلة الدراسة المفصلة لميناء القنيطرة الأطلسي	
الأهداف	- مواكبة تفعيل الاستراتيجية الطاقية الوطنية - توفير البنيات التحتية المينائية الضرورية لتأمين واردات بلادنا من الغاز الطبيعي المسال في أفق 2021 - توفير مراكز رسو خاصة برواج المواد البترولية المتعلقة بمحطة تكرير البترول المزمع إنجازها بمحاذاة الميناء	الأهداف	- تثمين موارد الأسماك السطحية الصغيرة وذلك بإنشاء البنيات التحتية المينائية ومساحات صناعية للقرب - تعزيز حماية البيئة الاستثنائية والفريدة من نوعها لخليج الداخلة وذلك عبر إعادة تهيئة الميناء الحالي ليتماشى و ترقيات تجويد السياحة وتربية الأحياء البحرية	الأهداف	- إحداث عرض مينائي جديد ومتطور لتأمين الخدمات المينائية لمجموع القطب بالنسبة للرواج غير الوحداتي - المساهمة في تخفيف الاكتظاظ ومعالجة المشاكل الهيكلية التي يعاني منها ميناء الدار البيضاء - الاستجابة للفرص المستقبلية - تأهيل الميناء النهري للقنيطرة
التكلفة	6.000 مليون درهم	التكلفة	7.000 مليون درهم	التكلفة	5.000 مليون درهم

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

النموذج التنموي للأقاليم الجنوبية

أهم مشاريع البنيات التحتية : حوالي 17 مليار درهم

الطرق : 8.500 مليون درهم

- الطريق السريع تزنيت-العيون
- توسيع الطريق الوطنية بين العيون والداخلة
- تهيئة الطريق الجهوية رقم 101 بين طان طان والسمارة
- تهيئة الطريق الإقليمية رقم 1400 بين العيون والسمارة

الموانئ : 6.658 مليون درهم

- الميناء الجديد الداخلة-الأطلسي
- ميناء الصيد الجديد المهيريز
- قرية الصيد تارومة
- تأهيل منطقة الرخويات بميناء الداخلة

السدود : 1.926 مليار درهم

- سد المسيرة الخضراء بالعيون
- سد فاصك بكلميم
- مجموعة من السدود الصغرى ومنشآت الحماية ضد الفيضانات

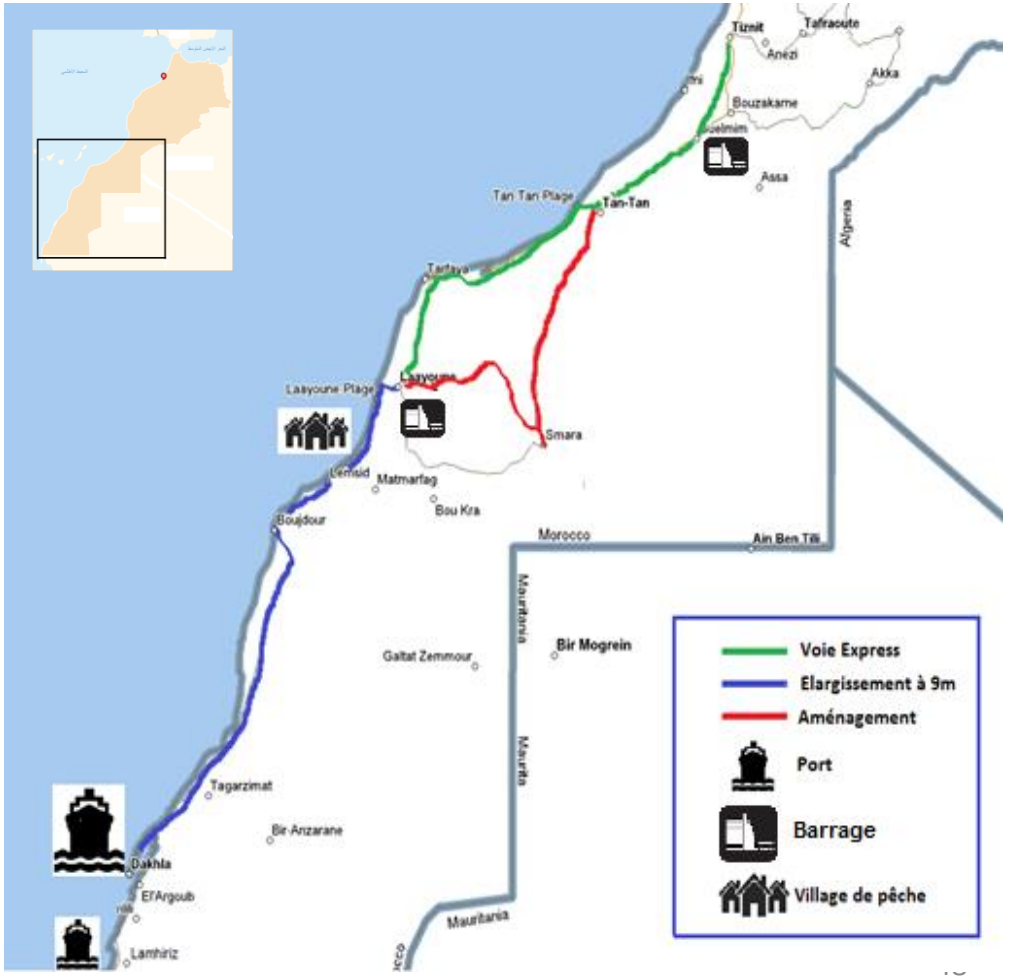

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

3. السكك الحديدية

تنفيذ البرنامج الاستثماري

الخط الفائق السرعة

- مواصلة الأشغال المتعلقة بمشروع بناء خط القطار الفائق السرعة بين طنجة والقنيطرة
- مواصلة بناء المحطات بكل من طنجة والقنيطرة والرباط والدار البيضاء المسافرين

تحسين السلامة السككية

- مواصلة برنامج تعزيز منشآت الأمن والسلامة عبر المعابر السككية
- مواصلة مشروع هيكلة السكك داخل الدار البيضاء لتفريع وتنظيم سير القطارات
- مواصلة عصرنة وتقوية منشآت التشوير والاتصالات اللاسلكية
- إنهاء بناء وتشغيل المركز الجديد لقيادة سير القطارات
- مواصلة استبدال الممرات المستوية

تطوير وعصرنة شبكة السكك الحديدية

- مواصلة تثنية الخط الرابط بين سطات ومراكش
- مواصلة مشروع تثليث السكة بين الدار البيضاء والقنيطرة
- مواصلة أشغال إعادة تأهيل الخط السككي سيدي قاسم - طنجة

تأهيل محطات القطارات

- إنهاء بناء محطة تمارة
- الشروع في تشييد وإعادة تهيئة المحطات السككية بكل من كرسيف وسطات ومكناس وبوزنيقة والصخيرات وتازة والنواصر

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

4. النقل الطرقي

النقل الطرقي للمسافرين	• وضع إطار عام للتعاون بين الوزارة والمهنيين عبر التوقيع على عقد البرنامج حول تأهيل النقل العمومي للمسافرين • تمديد فترة الاستفادة من منحة تجديد عربات النقل الطرقي للمسافرين وتفعيل الإطار التنظيمي للاستفادة منها • الشروع في افتحاص مقاولات النقل الطرقي المرخصة من طرف الوزارة
النقل الطرقي للبضائع	• إعداد اتفاقية جديدة بين الوزارة والاتحاد العام لمقاولات المغرب والمنظمات المهنية، حيث سيتم تأهيل الفاعلين بالقطاع وتصنيف جودة الخدمات المقدمة من طرفهم ودعم المقاولات الوطنية • وضع استراتيجية لتنمية النقل الدولي للبضائع عبر الطرق • تمديد فترة الاستفادة من منحة تجديد عربات النقل الطرقي للبضائع • تأهيل قطاع نقل المواد سريعة التلف عبر الطرق • اختيار فاعلين خواص لإنجاز ووضع رهن إشارة السائقين المهنيين باحات مؤمنة للاستراحة

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

5. السلامة الطرقية

المراقبة	▪ اعتماد نظام GPS على متن حافلات النقل العمومي للمسافرين ▪ اقتناء تجهيزات لمراقبة السرعة واحترام إشارات المرور ▪ تفعيل المعالجة الأتوماتيكية للمخالفات المرصودة بواسطة الرادارات المثبتة على متن مركبات ▪ إعداد العقد البرنامج بين الوزارة وشبكات المراقبة التقنية ▪ القيام بافتحاصات لمراكز الفحص التقني ▪ الإعلان عن مباراة لانتقاء فوج جديد لتقنيي الفحص التقني للعربات ▪ إعداد ووضع منظومة لمراقبة الشبكات ومراكز المراقبة التقنية والأعوان الفاحصين
تعليم السياقة	▪ اعتماد البرنامج الوطني لتعليم السياقة ▪ مواصلة تفعيل مقتضيات عقد البرنامج الموقع بين الإدارة ومهنيي تعليم السياقة ▪ مراجعة شروط فتح واستغلال مؤسسات تعليم السياقة ▪ الإعلان عن مباراة لانتقاء فوج جديد لمدربي تعليم السياقة ▪ اعتماد قاعدة معلوماتية جديدة متعلقة بأسئلة الاختبار النظري للحصول على رخصة السياقة ودعائم بيداغوجية و ديداكتيكية لتعليم السياقة باللغات المستعملة وتكوين مدربي تعليم السياقة والممتحنين فضلا عن تفعيل البرنامج الوطني للتكوين ▪ بناء حلبات لاجتياز الامتحان التطبيقي لرخص السياقة بكل من مدن مكناس، فاس والمحمدية

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

6. الملاحة التجارية

بلورة استراتيجية جديدة لقطاع النقل البحري وتنمية الأسطول الوطني

رؤية استراتيجية جديدة

- تحسين الرؤية الدولية للأسطول الوطني
- التحكم في التدفقات الاستراتيجية
- تدعيم السوق الوطني للنقل البحري
- تموقع المغرب كبوابة بحرية لإفريقيا الغربية
- الرفع من الإطار العم للقطاع

إطلاق دينامية لتطوير نظام النقل البحري الوطني، عبر مقاربة مبنية على التعاقد والشراكة بين القطاعين العام والخاص

برنامج عمل سنة 2017

- وضع مخطط استراتيجي لتطوير الاسطول الوطني على ضوء نتائج الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بالموضوع
- مواصلة تطوير عمل مركز مراقبة الملاحة البحرية بطنجة تقوية العمليات التفتيشية للسفن التجارية
- مواصلة تحسين التكوين بالمعهد العالي للدراسات البحرية وتجهيز مختبر البحث العلمي ومشروع بناء مدرج بسعة 200 مقعد واقتناء التجهيزات الضرورية للشروع في استغلاله.

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

7. اللوجستيك

تنمية المناطق اللوجستيكية	• تشغيل الموانئ الجافة بكل من فاس ومراكش • مواصلة الدراسات التفصيلية المتعلقة بالمناطق اللوجستيكية • الشروع في تطوير الشطر الثاني للمنطقة اللوجستيكية لزناتة • اتخاذ التدابير اللازمة لبدء تطوير المناطق اللوجستيكية بمختلف الجهات من طرف مستثمرين عموميين وخواص.
تأهيل قطاع اللوجستيك	• إطلاق برنامج هيكلة اللوجستيك الحضري بمدينة الدار البيضاء وإعداد برامج مدن أخرى • تنفيذ برنامج للتأهيل اللوجستيكي المقاولات الصغرى والمتوسطة • إعداد مشروع قانون خاص بقطاع اللوجستيك • إبرام عقد برنامج بين الدولة والوكالة المغربية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية للفترة 2016-2020

8. المقالع والملك العمومي

المقالع

المقالع

- إعداد دراسة حول تقييم المخزون من مادة الغاسول بجماعة قصابي
- البدء في انجاز دراسة الجدوى للأنظمة البيئية الصناعية لتثمين مستخرجات المقالع الموجودة بأقاليم صفرو وتازة والسمارة وسيدي ايفني
- نشر النصوص التطبيقية للقانون رقم 27-13 المتعلق بالمقالع
- انجاز دراسة مخطط نموذجي لتدبير المقالع بجهة الشاوية ورديغة
- مواصلة الدراسات المتعلقة بإعداد مخططات جهوية لتدبير المقالع لباقي الجهات
- مواصلة مراقبة الكميات المستخرجة من المقالع في إطار تنفيذ صفقات مع مكاتب الدراسات الطبوغرافية

8. المقالع والملك العمومي

الملك العمومي

الملك العمومي البحري

- مواصلة تحيين الحدود التي طرأت عليها تغييرات جراء الظواهر الطبيعية
- زرع الأوتاد في المناطق التي تم تحديدها من قبل
- تقوية الخطوط الساحلية على الشواطئ المغربية الأكثر تعرضا للتأثيرات الطبيعية والعمرانية
- إعداد مخططات لتهيئة واستغلال بعض الشواطئ من أجل تثمينها والمحافظة عليها

الملك العمومي الطرقي

- مواصلة تحسين التفاعل مع المناطق المجاورة للطرق السيارة عبر إضافة معابر المشاة
- مواصلة تهيئة المدارس التي تقع بجانبي الطرق السيارة
- مباشرة عملية تحفيظ الملك العمومي الطرقي

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

9. البناء و الأشغال العمومية

تنمية الهندسة ومقاولة البناء والأشغال العمومية المغربية	• التوقيع على العقد -البرنامج بين الحكومة ومهنيي قطاع البناء والأشغال العمومية للفترة (2018-2022) الذي يتضمن عقدا -إطارا و 9 عقود تطبيقية يحددون التزامات القطاعات الحكومية في هذا المجال • تحديد شروط وكيفيات القيام بمهمة الإشراف المنتدب على مشاريع التجهيزات العمومية من طرف مديرية التجهيزات العامة
دعم المقاولات العاملة بالقطاع	• مواصلة تطبيق مبدأ الأفضلية الوطنية لصالح المقاولات الوطنية في طلبات العروض لإعطاء المقاولة ومكاتب الدراسات الوطنية حظوظ كبيرة للحصول على نسبة عالية من الصفقات العمومية

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

10. تدبير الموارد البشرية والتكوين

التوظيف

- استفادت هذه الوزارة من 100منصب مالي برسم سنة 2017 لدعم مصالحها وفق حاجياتها من الموارد والكفاءات البشرية، وسيتم خلال سنة 2017 فتح مباريات التوظيف الخاصة بهذه المناصب

عصرنة تدبير الموارد البشرية

- الانتهاء من إنجاز الدراسة المتعلقة بإعداد استراتيجية لتفويت أنشطة وزارة التجهيز والنقل الثانوية أو الموسمية إلى القطاع الخاص وتطوير نظام التحفيز عن طريق الاعتراف بالقدرات الجماعية والفردية
- تحيين نظام الدعم لقيادة مشاريع الوحدات الإدارة وفق خطة عمل الوزارة 2017-2021

التكوين

- تنظيم 350دورة تكوينية في خلال سنة 2017، سيتم إنجاز أكثر من 21% على الصعيد الترابي

الحوار الاجتماعي

- متابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عن لقاءات الحوار الاجتماعي
- تحيين دورية السيد الوزير المتعلقة بأجندة الحوار الاجتماعي، فيما يتعلق بدور المديريات الجهوية، كحلقة وصل بين المديريات الإقليمية والمركز
- تتبع إنجاز برامج التكوين المستمر لفائدة أعضاء مكاتب الهيئات النقابية
- تتبع أجندة اللقاءات مع مختلف الشركاء الاجتماعيين
- العمل على ضمان سبل التواصل مع مختلف الأطراف المعنية بالحوار الاجتماعي

قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك : برنامج العمل 2017

مشاريع القوانين

إصلاح المنظومة القانونية

السلامة الطرقية	• مشروع قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للسلامة الطرقية
الموانئ	• مشروع قانون رقم 67.14 يتعلق بشرطة الموانئ
الملاحة التجارية	• مشروع قانون رقم 101.13 حول ملاحة النزهة • مشروع قانون رقم 48.13 يتعلق بالإلقاء غير الشرعي للمواد الملوثة في البحر • مشروع قانون رقم 102.13 حول سلامة السفن
التجهيزات العامة	• مشروع قانون يتعلق بالوكالة الوطنية للتجهيزات العامة
الاشغال العمومية	• مشروع قانون يتعلق بإعادة تنظيم النصوص التشريعية والتنظيمية الخاصة بالمؤسسات المصنفة
التكوين	• مشروع قانون رقم 39.13 بشأن المدرسة الحسنية للأشغال العمومية

قطاع الماء : منجزات 2016

1. هندسة المياه
2. الموارد المائية
3. الماء الصالح للشرب والتطهير السائل
4. الأرصاد الجوية

قطاع الماء : منجزات 2016

1. هندسة المياه

المخطط الوطني المائي في أفق 2030

السدود الكبرى

- مواصلة اشغال بناء 13 سد كبير بأقاليم الخميسات والراشيدية والعرائش وتطوان وطنجة وصفرو وكرسيف وخنيفرة وزاكورة وتنغير وتارودانت
- الشروع في إنجاز اشغال بناء سد غيس بإقليم الحسيمة لتأمين تزويد مدينة الحسيمة والمناطق المجاورة بالماء الصالح للشرب

السدود الصغرى

- إنهاء الأشغال المتعلقة ب 7 سدود صغيرة بأقاليم تاوريرت وطاطا وسيدي إفني وقلعة السراغنة وبولمان
- مواصلة اشغال بناء 9 سدود صغيرة بأقاليم الحوز وفكيك والحسيمة
- الشروع في بناء 8 سدود صغيرة بأقاليم ازيلال والرحامنة وتزنيت وسيدي إفني وتاوريرت وميدلت

قطاع الماء : منجزات 2016

1. هندسة المياه

المخطط الوطني المائي في أفق 2030

صيانة السدود

- مواصلة إنجاز أشغال صيانة وإصلاح منشآت الهندسة المدنية والهيدروميكانيكية لبعض السدود
- مواصلة إنجاز أشغال صيانة أنظمة ومعدات الفحص التقني وتجديدها
- مواصلة تتبع الفحص الطبوغرافي للسدود

الحماية من الفيضانات

- إنهاء أشغال 10 مشاريع تخص تهيئة مجاري المياه وإنجاز منشآت فنية
- مواصلة أشغال 24 مشروع تخص التهيئة وتحويل مياه الفيضانات وإنجاز منشآت فنية
- انطلاق أشغال حماية مينائي الناظور وطنجة المتوسط 2 من الفيضانات
- المساهمة بمبلغ 82,5 مليون درهم لحماية سهل مرتيل و25 مليون درهم لحماية مدينة الدار البيضاء من فيضانات واد بوسكورة

قطاع الماء : منجزات 2016

2. الموارد المائية

تدبير الموارد المائية

- مواصلة دراسة تحيين المخطط الوطني للحماية من الفيضانات
- مواصلة دراسات مراقبة توحل مجموعة من السدود وتحيين بنك المعلومات الخاص بتتبع هذه الظاهرة
- مواصلة دراسات تتعلق بتمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار السدود

تخطيط الموارد المائية

- إنهاء دراسة التأثير على البيئة لمشروع تحويل المياه من الأحواض الشمالية إلى الأحواض الوسطى ومواصلة الدراسات التفصيلية فضلا عن الشروع في دراسات الاستكشافات الجيولوجية والدراسات الطوبوغرافية لمساره
- إنهاء دراسة المماثلات المائية وإعداد الموازنة المائية لأحواض اللوكوس وسبو وأبي رقراق وأم الربيع
- إنهاء دراسة إدماج التغيرات المناخية في تخطيط الموارد المائية
- تحيين دراسات تأمين الموارد المائية لتوفير المياه الصالحة للشرب للحواضر الكبرى

تثمين المياه والمحافظة عليها

- إنجاز مشاريع بناء مطفيات لتجميع مياه الأمطار وخزانات للمياه وكذا تهييئ منابع المياه
- تتبع جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث
- إعداد المخطط الوطني لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة والتوقيع على 5 اتفاقيات شراكة
- انهاء 8 مشاريع للتطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة 16 مشروع فضلا عن الشروع في 17 مشروع

التتبع والتقييم ومعرفة الموارد

- مواصلة استكشاف الطبقات المائية العميقة
- الانتهاء من دراسة تقييم حجم المياه الجوفية المستغلة بالفرشات المائية على الصعيد الوطني
- مواصلة إعداد نماذج تقييم موارد المياه بالأحواض المائية
- إعداد دراسة المخطط الوطني للتنبؤ والانذار بالحمولات
- إعداد مشروع تهيئة وتثبيت المحطات الهيدرولوجية
- الشروع في إنجاز دراسة المخطط الوطني لتجميع مياه الأمطار

قطاع الماء : منجزات 2016

3. الماء الصالح للشرب والتطهير السائل

استثمار حوالي 4,2 مليار

التزويد بالماء الصالح للشرب بالوسط الحضري

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 1.850 ل/ث
- مد ما يقارب 570 كلم من قنوات الجر والتوزيع
- الرفع من مردودية قنوات الجر إلى نسبة 95,5%
- تحسين مردودية شبكات التوزيع لتبلغ 75,5%

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- استفادة 132.700 نسمة إضافية من الساكنة القروية من الماء الصالح للشرب
- ارتفاع نسبة التزويد بالعالم القروي 96%
- تدخل المكتب لفائدة 15 مركزا جديدا بساكنة تقدر ب 48.000 نسمة

التطهير السائل

- إنجاز 10 محطات لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 13.000م³/يوم
- وضع 485 كلم من قنوات التطهير السائل
- تدخل المكتب في 10 مدن جديدة لفائدة ساكنة تقدر ب 428.000 نسمة

قطاع الماء : منجزات 2016

4. الأرصاد الجوية

شبكة الرصد الجوي

- مواصلة تركيب وتشغيل آليات قياس سرعة الرياح بالمطارات
- مواصلة تركيب وتشغيل أجهزة أتوماتيكية رصدية للملاحة الجوية
- تمديد الشبكة الوطنية لكشف ورصد الصواعق بالمراكز الإقليمية للأرصاد الجوية

الاتصالات ومعالجة المعطيات

- اقتناء وتركيب نظام معلوماتي جديد لتخزين وحفظ بيانات التنبؤات العددية للطقس
- اقتناء نظام لوضع حل افتراضي للخوادم المعلوماتية لمديرية الأرصاد الجوية الوطنية

البحث الرصدي

- مواصلة تطوير النماذج العددية
- تطوير برنامج «المبارك» للتنبؤات المطرية الشهرية والفصلية
- مواصلة العمليات الخاصة ببرنامج الغيث للاستمطار الاصطناعي

قطاع الماء : منجزات 2016

الإصلاحات المؤسساتية والقانونية

- إصدار القانون رقم 15-30 المتعلق بسلامة السدود (19 ماي 2016)
- إصدار القانون رقم 15-36 المتعلق بالماء (25 غشت 2016)
- إنجاز دراسة مقارنة بهدف تحقيق التقارب التشريعي في مجال الماء بين المغرب والاتحاد الأوروبي

قطاع الماء : برنامج العمل 2017

1. هندسة المياه
2. الموارد المائية
3. الماء الصالح للشرب والتطهير السائل
4. الأرصاد الجوية

قطاع الماء : برنامج العمل 2017

1. هندسة المياه

الأوراش المتعلقة بالسدود

السدود الكبرى

- إنهاء أشغال سد ولجة السلطان بإقليم الخميسات وسد تيمقيت بإقليم الراشيدية
- مواصلة اشغال بناء 13 سد كبير بأقاليم الخميسات والراشيدية والعرائش وتطوان وطنجة وصفرو وكرسيف وخنيفرة وزاكورة وتنغير وتارودانت والحسيمة
- الشروع في إنجاز اشغال بناء سد فاصك بإقليم كلميم
- إعادة بناء سد المسيرة الخضراء بالعيون

السدود الصغرى

- إنهاء الأشغال المتعلقة ب 10 سدود صغيرة بأقاليم فحص أنجرة والحوز والحسيمة وتاونات وفكيك والرحامنة وسيدي إفني
- مواصلة اشغال بناء 8 سدود صغيرة بأقاليم فحص أنجرة ومولاي يعقوب وأكادير وأزيلال وتزنيت وسيدي إفني وتاوريرت وميدلت
- الشروع في بناء 18 سد صغيرة

صيانة السدود

- مواصلة إنجاز أشغال صيانة وإصلاح منشآت الهندسة المدنية والهيدروميكانيكية لبعض السدود
- مواصلة إنجاز أشغال صيانة أنظمة ومعدات الفحص وتجديدها
- مواصلة تتبع الفحص الطبوغرافي للسدود

الحماية من الفيضانات

- إنهاء أشغال 22 مشروع للحماية من الفيضانات تخص تهيئة مجاري المياه وإنجاز منشآت فنية
- مواصلة أشغال 13 مشروع للحماية من الفيضانات والشروع في 35 مشاريع جديدة
- مواصلة أشغال حماية مينائي الناظور وطنجة المتوسط 2 من الفيضانات
- المساهمة بمبلغ 5 ملايين درهم لحماية مدينة الدار البيضاء و5 ملايين درهم لحماية مدينة طنجة

قطاع الماء : برنامج العمل 2017

2. الموارد المائية

تدبير الموارد المائية

- مواصلة دراسة توحل السدود
- مواصلة دراسة تتعلق بتمدد وانتشار الموجات المائية الناتجة عن إفراغات وانهيار السدود

تخطيط الموارد المائية

- الشروع في الدراسات الطبوغرافية لمسار مشروع تحويل المياه من الأحواض الشمالية إلى الأحواض الوسطى ومواصلة الدراسات التفصيلية
- دراسات الجدوى الاقتصادية المتعلقة بمشروع تعلية سد أولوز دراسة التأثير على البيئة المتعلقة بمشروع تعلية سد محمد الخامس

تثمين المياه والمحافظة عليها

- إنجاز مشاريع بناء مطفيات لتجميع مياه الأمطار وخزانات للمياه وكذا تهيئ منابع مياه
- تتبع جودة المياه ومحاربة مصادر التلوث
- مواصلة تشجيع استعمال المياه العادمة المعالجة
- انهاء 16 مشروع التطهير السائل بالمراكز القروية ومواصلة 17مشروع فضلا عن الشروع في 28 مشروع جديد

التتبع والتقييم ومعرفة الموارد

- مواصلة البحث والتنقيب عن الموارد المائية
- مواصلة دراسات استكشاف الطبقات المائية العميقة
- مواصلة تقييم أثار تغيير المناخ على الموارد المائية السطحية
- تقييم المياه السطحية
- تقييم المياه بجميع الأحواض المائية بإنجاز عتبات تثبيت المحطات الهيدرولوجية

قطاع الماء : برنامج العمل 2017

3. الماء الصالح للشرب والتطهير السائل

التزويد بالماء للشرب بالوسط الحضري

- تجهيز صبيب إضافي يبلغ حوالي 10.500 ل/ث
- مد ما يقارب 700 كلم من قنوات الجر والتوزيع
- الرفع من مردودية قنوات الجر إلى نسبة 95,7%
- تحسين مردودية شبكات التوزيع لتبلغ 76,5%

التزويد بالماء الصالح للشرب بالعالم القروي

- نسبة التزويد بالعالم القروي 96,5%
- تدخل المكتب لفائدة 20 مركزا جديدا بساكنة تقدر ب 67.000 نسمة

التطهير السائل

- 13 محطات لمعالجة المياه العادمة بطاقة إجمالية تقدر ب 40.000م³/يوم
- تدخل المكتب في 17 مدن جديدة لفائدة ساكنة تقدر ب 254.700 نسمة

قطاع الماء : برنامج العمل 2017

4. الأرصاد الجوية

شبكة الرصد الجوي

- اقتناء وتشغيل رادارين رصدين لتغطية المناطق الجنوبية الشرقية والجنوبية للملكة
- تأهيل شبكة الرادارات الرصدية
- اقتناء أجهزة رصدية بمطارات المملكة
- محطة أتوماتيكية لرصد الأجواء العليا

الاتصالات ومعالجة المعطيات

- اقتناء وتشغيل نظام معلومياتي لتحليل المعطيات الرصدية الخاصة بالتنبؤات الرقمية
- تهيئة مركز الحساب
- تحيين النظام المندمج لمعالجة عرض وتوزيع المعطيات الرصدية

البحث الرصدي

- مواصلة البرامج الجارية مع فتح آفاق أخرى في ميدان الأرصاد الجوية والميادين ذات الصلة

اعتمادات وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء للسنة المالية 2017

مجموع الاعتمادات الخاصة بالوزارة لسنة 2017

الاستثمارات : 12.801 مليون درهم

التسيير : 730 مليون درهم

الموظفون : 1.219 مليون درهم

البرامج	الميزانية العامة			الحسابات الخصوصية	المصالح المسيرة بطريقة مستقلة		مجموع الاستثمار 2018
	الموظفين	المعدات	الاستثمار		الاستغلال	الاستثمار	
1. برنامج الطرق		46	2 577	2 700	67	16	5 292
2. برنامج الموانئ		10	1 442	16			1 458
3. برنامج النقل الطرقي والسلامة الطرقية		10	3		85	520	523
4. برنامج الملاحة التجارية		13	20		10	15	34
5. برنامج دعم الاستراتيجيات القطاعية		36	2 391				2 391
6. برنامج التوجيه والقيادة (قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك)	890	129	467		4	1	468
7. برنامج تدبير وحفظ وتنمية الماء		265	2 570				2 570
8. برنامج الأرصاد الجوية					56	65	65
9. برنامج التوجيه والحكامة (قطاع الماء)	329						-
المجموع	**1219**	**509**	**9 469**	**2716**	**221**	**616**	**12 801**
اعتمادات الالتزام 2018 وما يليها			**16 209**	**3 000**		**170**	
المناصب المحدثة	**100 منصب مالي جديد**						

استثمارات المؤسسات العمومية لسنة 2017

مجموع الاستثمارات : 24,3 مليار درهم

المؤسسة	استثمارات المؤسسات العمومية 2017 (بملايين الدراهم)
صندوق التمويل الطرقي	2 500
الشركة الوطنية للطرق السيارة	2 016
الشركة الوطنية للنقل واللوجستيك	420
اللجنة للوقاية من حوادث السير	98
المكتب الوطني للسكك الحديدية	7 130
مرسى المغرب	826
الوكالة الوطنية للموانئ	3 230
الوكالة الوطنية لتنمية الأنشطة اللوجستيكية	80
المختبر الوطني للتجارب والدراسات	50
شركة الناظور غرب المتوسط	2 560
وكالات الأدواض المائية	514
المكتب الوطني للماء والكهرباء (قطاع الماء)	4 906
المدرسة الحسنية للأشغال العمومية	9
المجموع	24 339

مجموع الاستثمار العمومي في قطاعات التجهيز والنقل واللوجستيك والماء لسنة 2017

استثمارات الوزارة
12.8 مليار درهم

استثمارات المؤسسات العمومية
24.3 مليار درهم

مجموع الاستثمار العمومي في القطاع
37.1 مليار درهم

شكرا على حسن إصغائكم

مناقشة الميزانية الفرعية

لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء

برسم القانون المالي 2017

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

بمجلس المستشارين

23 ماي 2017

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

تـــــقـــــريـــــــــــر

لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

حول

مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

برسم السنة المالية 2017

رئيس اللجنة
المهدي عثمون

مقرر اللجنة
عبد الرحيم الكامل

الأمانة العامة
مديرية التشريع والمراقبة
قسم اللجان
مصلحة لجنة الداخلية والجماعات الترابية
والبنيات الأساسية

الولاية التشريعية 2016-2021
السنة التشريعية 2016-2017
دورة أبريل 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية بمناسبة دراستها لمشروع الميزانية الفرعية لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2017.

تدارست اللجنة مشروع هذه الميزانية في الاجتماع المنعقد يوم الخميس 25 ماي 2017 برئاسة السيد المهدي عثمون رئيس اللجنة، وبحضور السيدة فاطنة الكحيل كاتبة الدولة لدى السيد وزير التعمير وإعداد التراب الوطني والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالإسكان.

في بداية الاجتماع ألقت السيدة كاتبة الدولة عرضا تطرقت فيه إلى المحاور واستراتيجية عملها خلال السنة المالية 2017.

بخصوص إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية أكدت على أن الوزارة منكبة على وضع مرجعية وطنية لإعداد التراب، والقيام بدراسات للشبكة الحضرية الوطنية وتدبير العقار، كما أفادت أن جميع الدارسات المتعلقة بالإستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج لساحل المغرب قد تم الانتهاء من إنجازها، وأن الوزارة في مرحلة إعطاء الانطلاقة للدراسة حول الإستراتيجية الوطنية لتعزيز تنافسية المدن الصغرى ووضع برنامج وطني للمراكز الصاعدة.

وعلى صعيد محور التعمير والهندسة المعمارية، أبرزت أن الوزارة تقوم بتعزيز تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير، كما أعطت انطلاق عملية إعداد وثائق للتعمير جديدة، وستقوم الوزارة بوضع بوابة وطنية على الانترنيت لنشر هذه الوثائق، مؤكدة على أن الوزارة تعمل على وضع برنامجا مندمجا يهم تأهيل التراث المعماري، وتحسين جودة المعمار والإرتقاء بالمناطق الحضرية، ودعم العالم القروي، ومواكبة مهنة الهندسة المعمارية.

أما بخصوص الإسكان أفادت أن الوزارة وضعت من بين أولويته أهداف تتعلق بتقليص العجز السكني ب 50 %، وإنتاج 800.000 وحدة

سكنية جديدة في أفق 2021 وتشجيع السكن التشاركي والتضامني عن طريق دعم التعاونيات والجمعيات السكنية.

كما أكدت السيدة كاتبة الدولة على ضرورة تأهيل الأحياء العشوائية والتعاقد من أجل معالجة 37000 بناية مهددة بالانهيار.

وعلى مستوى سياسة المدينة أعربت على عزم الوزارة على تفعيل الإلتقائية المحلية وترسيخ الجهوية عن طريق دعم مشاريع سياسة المدينة، ومواكبة الفاعلين المحليين وتأهيلهم، وأضافت أن الوزارة تعمل من أجل تقليص التفاوتات التنموية بين المناطق ودعم التماسك والاندماج الاجتماعي والرفع من جاذبية المدن.

كما أشارت إلى أن الوزارة تعمل من أجل تطوير الحكامة وتعزيز التواصل والتعاون بين كافة مصالحها، وتحديث إدارتها ووضع برامج للتكوين والتكوين المستمر ومواكبة حاجيات العصر والرقي بخدماتها العمومية.

وتطرقت السيدة كاتبة الدولة في الإسكان إلى مجموعة من الأهداف المسطرة برسم الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2017-2021 في مجال تطوير الحكامة، وتعزيز التواصل والتعاون، وتحديث الإدارة والتكوين، والمتمثلة في

خلق دينامية جديدة بالقطاع، وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة عبر ترسيخ مبدأ التعاقد على أسس واضحة ومؤشرات دقيقة تمكن من الوقوف على النتائج وربط المسؤولية المحاسبة، وتقوية جسور التعاون والشراكة وإرساء مقاربة جديدة للتواصل الداخلي والخارجي للوزارة.

ومن أجل تحديث الإدارة أكدت على أن الوزارة ستعمل على مواكبة تفعيل هيكلة المصالح المركزية واللامركزية للوزارة، وإعادة تموقع تمثيلياتها مع الجهوية المتقدمة وعقلنة وتثمين رأسمالها البشري عبر تفعيل أدوات التدبير التوقعي الوظائف والكفاءات.

كما أفادت أن الوزارة ستقوم بتقوية برامج التكوين المستمر آخذا بعين الاعتبار الحاجيات الضرورية للوزارة، والشروع في تطوير نظام معلوماتي خاص بتدبير الموارد البشرية وآخر خاصة بالموارد المالية ووضع مساطر جديدة تتماشى مع المهام المسندة للوزارة مع تحسين آليات المراقبة الداخلية وخريطة المخاطر المحتلة.

وأشارت السيدة كاتبة الدولة إلى الميزانية المرصودة لوزار ة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة هي كالتالي:

	الاعتمادات المفتوحة برسم	الاعتمادات المفتوحة	مجموع الاعتمادات

	ميزانية التسيير -المعدات والنفقات المختلفة-	برسم ميزانية الاستثمار	المفتوحة
الدعم والقيادة (التعمير وإعداد التراب)	91 636 000,00	72 400 000,00	164 036 000,00
الدعم والقيادة (السكنى وسياسة المدينة)	96 390 000,00	71 152 000,00	167 542 000,00
التعمير والنهندسة المعمارية	485 000 000,00	206 400 000,00	691 400 000,00
أعداد ودعم التنمية الترابية	-	15 100 000,00	15 100 000,00
السكنى وتأطير القطاع	8800 000,00	303 000 000,00	311 800 000,00
سياسة المدينة	5 000 000,00	169 600 000,00	174 600 000,00
مجموع الاعتمادات المفتوحة	686 826 000,00	837 652 000,00	**1524478000,00**
صندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري	2 000 000 000,00		

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار المناقشة العامة تقدم السيدات والسادة المستشارون بالتهنئة الحارة على الثقة المولوية التي حظيت بها السيدة كاتبة الدولة في الإسكان، وبالشكر والامتنان على العرض القيم الذي تقدمت به أمام اللجنة الموقرة، كما أشادوا بأهمية الدور الذي يلعبه هذا القطاع في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، كما نوهوا بالدور الفعال الذي يلعبه أطر الوزارة الذين كسبوا تجربة كبيرة في المجال، ويقدمون خدمات كبيرة للوطن.

وأشار السيدات والسادة المستشارون إلى التطور السريع الذي تعرفه ظاهرة التمدن حيث إن جميع المعطيات والمؤشرات الدالة توضح أن المجال الحضري يتسع بشكل كبير، مما يؤدي إلى تزايد الحاجيات، وهذا ما ينعكس بشكل ملموس على الوعاء العقاري سواء التابع للدولة أو الخاص، وفي هذا الإطار طالب أحد المتدخلين بتبسيط مساطر الاستفادة من الوعاء العقار ي

التابع للأحباس في إطار التحالف والتضامن الحكومي، ووضع آليات قانونية للاستفادة منه لحل المشاكل العالقة في هذا الصدد.

وتطرقت السيدات والسادة المستشارين إلى بعض التجاوزات التي يعرفها القطاع، وخصوصا ببعض المدن الكبرى المتمثلة في تجاوزات مرتبطة بتصاميم التهيئة وأخرى ببعض العناصر العاملة في الوكالة الحضرية، والتي لا تقوم بدورها المطلوب سواء في التأشير على الرخص أو عند المراقبة، مما يؤدي إلى تعطيل مصالح المواطنين والمستثمرين.

وارتباطا بنفس السياق، تساءل أحد السادة المتدخلين حول دور الوكالات الحضرية في التدخل في البنايات الآيلة للسقوط، وغياب مراقبة الأشغال التي تتم من طرف الوداديات والتعاونيات وتتبعها.

كما طالب بفتح مجال التدخل للقطاع الخاص نظرا للنقص الذي تعرفه الميزانية المرصودة له وكثرة الحاجيات المنتظرة، خصوصا أنه تمت المصادقة على ترسانة مهمة من وثائق التعمير وإعداد التراب الوطني.

كما أكد السيدات والسادة المستشارون على ضرورة الاهتمام بمهنة المهندس المعماري وحمايته من ظاهرة كراء التوقيعات وجعلهم مواكبين

بشكل دائم لأوراشهم، وتشديد المراقبة على عملهم للحد من التجاوزات التي يعرفها المجال العمراني، وتمت المطالبة بالإسراع في إصدار المراسيم التطبيقية للقانون المتعلق بجزر المخالفات في التعمير حتى يتم تحديد المسؤوليات وتوضيح بعض جوانبه.

وأشار أحد المتدخلين إلى ضرورة العمل على استقرار هذا القطاع باعتباره تراثا وطنيا حيث يجب وضع له إطار قانوني يمتد إلى 40 سنة عوض تغييره باستمرار، كما أكد على أن قانون التعمير يجب أن يراعي الجهوية وخصوصيات المناطق داخل الجهات، والتي لا تعرف توازنا مجاليا فيما بينها. وصرح بضرورة العمل من أجل تسهيل مساطر تأسيس وعمل الودادية والتعاونيات السكنية خصوصا وأنها تساهم في العرض السكني ولا تكلف الدولة أي شيء، وتساهم في توفير العقار للأسرة المغربية.

كما طالب السادة المستشارين بجعل السكن الاقتصادي منخفض التكلفة في متناول جميع مناطق المغرب وحتى في المدن التي لا تعرف بظاهرة السكن العشوائي، وأشاروا إلى حتمية التشديد في محاربة السكن العشوائي الذي يعرف وثيرة تزايد كبيرة، ويعرف كذلك مجموعة من التلاعبات

والتجاوزات بتواطىء مع بعض المسؤولين، وخصوصا أن هذا النوع من السكن بدأ ينتشر فوق البنايات في المدن وليس فقط على شكل أحزمة تحيط بها.

وطالب بعض المتدخلين بتوفير سكن في متناول الطبقة العاملة وذات الدخل المحدود، وحتى الطبقة المتوسطة التي تضررت بشكل كبير من جراء مجموعة من الإجراءات التي قامت بها الدولة، والتي أدت إلى ارتفاع مستوى المعيشة وتجميد الأجور وإعفاء السكن الرسمي من الضريبة أو تخفيضها مقارنة بالسكن الثانوي أو الصيفي، وطالبت بعض التدخلات بجعل قطاع الإسكان سياسة عمومية لتقليص العجز في مجال السكن بناء على استهداف الأسر المحتاجة بشكل مباشر، ونهج إستراتيجية تقوم على جعل القطاع يساهم في تطوير وتأهيل المدن والحواضر.

وأشار السيدات والسادة المستشارون إلى الاهتمام بموظفات وموظفين القطاع، والتسريع بإخراج نظامهم الأساسي إلى حيز الوجود كي يتم منحهم ما يستحقونه من حقوق وتشجيعهم وتحفيزهم على الاستمرار في العمل بجدية وتفان وإخلاص للوطن.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار الجواب تقدمت السيدة كاتبة الدولة بالشكر والامتنان إلى السيدات والسادة المستشارين بمختلف انتماءاتهم السياسية والنقابية، على الاهتمام الذي يولونه لهذا القطاع وعلى الملاحظات المهمة المقدمة من أجل التغلب على الصعوبات وتحقيق ما هو أفضل.

وأكدت على أن الوزارة تعمل في إطار القانون الذي تم تشريعه من طرف البرلمان، وفي الغالب النصوص القانونية لا تواكب التطورات التي يعرفها المجتمع، وخصوصا في مجال التعمير والإسكان الذي أصبح يتسع بشكل سريع.

كما أفادت أن النظام الأساسي لموظفات وموظفين القطاع قد تم سحبه من أجل إعادة مراجعته مع الشركاء الاجتماعيين ووزارة المالية مصرحة أن وزارة المالية مازالت تعارضه بحجة التكلفة المالية الباهظة، وأضافت أن الحوار مازال مستمر لحل كل هذه الاشكاليات.

وأشارت أن مجموعة من تصاميم التهيئة تعرف تباطئا في التنفيذ، نظرا لمجموعة من المشاكل وخصوصا على مستوى الأداء، وستعمل الوزارة على مراجعة هذه الإجراءات قصد مواكبة الدينامية التي يعرفها المجتمع.

وتوقفت عند الصعوبات الكبيرة التي يطرحها نقص الوعاء العقاري قصد تلبية الحاجيات المتزايدة خاصة في المدن التي تعرف إشكالات كبيرة، كالزحف على الأراضي الفلاحية المجهزة، وكذلك مشكل ذوي الحقوق وخصوصا الأرض السلالية، كما أكدت على المشاكل التي تعرفها أرض الحبوس والتي تتطلب مسطرة خاصة ومعقدة تفرض التفكير في أنجع الحلول القانونية في إطار التضامن الحكومي لما فيه مصلحة الوطن.

فيما يخص تخليق الحياة العامة أكدت السيدة كاتبة الدولة أن الحكومة لها نظرة خاصة من أجل تخليق الحياة العامة ومحاربة الفساد الإداري بجميع تجلياته وهذا ينطبق على هذه الوزارة.

وأوضحت بخصوص البرامج التي اعتمدتها الدولة في مجال محاربة دور الصفيح وإعادة إيواء القاطنين بها، أنها تكتسي أهمية خاصة، نظرا لما توفره من سكن لائق على مدى سنوات، وما أسهمت به للحد من انتشار ظاهرة

البناء العشوائي رغم بعض التجاوزات وغياب الصرامة على مستوى المراقبة الشيء الذي يحد من فعالية هذه البرامج.

كما أكدت أنه سيتم الرفع من وثيرة السكن الاجتماعي، وسيتم تنويع هذا المنتوج وجعله في متناول الطبقة المعوزة، وأن يستفيد منه العالم القروي كما استفادت منه الحواضر، مؤكدة على دعم السكن في العالم القروي للحد من ظاهرة الهجرة إلى المدن والتي ينتج عنها السكن العشوائي.

وأكدت السيدة كاتبة الدولة على استعدادها للحضور في أي وقت قصد تنوير السيدات والسادة المستشارين حول أي موضوع من المواضيع التي تهم القطاع والإجابة على تساؤلاتهم وملاحظاتهم، وكذا تنظيم أيام دراسية ولقاءات حول المواضيع التي تهم هذا القطاع الحيوي.

وإلتزمت بإيفاد أجوبة كتابة مفصلة على مختلف تدخلات السيدات والسادة المستشارين.

عرض

السيدة كاتبة الدولة لدى وزير اعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة المكلفة بالاسكان

المملكة المغربية
وزارة إعداد التراب الوطني و التعمير
و الإسكان و سياسة المدينة
عرض السيدة فاطنة الكحيل
كاتبة الدولة المكلفة بالإسكان
تقديم مشروع الميزانية الفرعية للوزارة
برسم السنة المالية 2017
ماي 2017

محاور العرض
المرجعيات
المحاور الأساسية للبرنامج الحكومي 2017-2021
الأهداف الاستراتيجية
برنامج عمل الوزارة برسم 2017:
إعداد التراب الوطني والتنمية المجالية
التعمير والهندسة المعمارية
الإسكان
سياسة المدينة
التأطير القانوني
تطوير الحكامة وتعزيز التواصل والتعاون وتحديث الادارة
تنفيذ ميزانية 2016 ومشروع ميزانية 2017

المرجعيات

المرجعيات

- الدستور
- التوجيهات الملكية السامية
- البرنامج الحكومي 2017-2021
- الاتفاقيات والمواثيق الدولية

إعداد التراب الوطني

- وضع المرجعيات الوطنية والجهوية لإعداد التراب :
- اعتماد دراسة استشرافية للشبكة الحضرية :
- وضع آليات اليقظة الترابية من خلال إحداث مرصد وطني :
- إعداد البرنامج الوطني للمراكز الصاعدة :
- تبني قانون يعنى بإعداد التراب الوطني.

التعمير والهندسة المعمارية

- بلورة سياسة حضرية متجددة :
- تبني مرجعيات تقنية تروم أجرأة مبادئ التعمير المستدام :
- تعميم التغطية بوثائق التعمير وتحيين المتجاوز منها (600 وثيقة) :
- تفعيل مضامين تصاميم إعادة الاعتبار والمحافظة على المدن العتيقة :
- بلورة برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية :
- المجانية لتأطير التعمير والبناء بالعالم القروي.

الإسكان وسياسة المدينة

- تشجيع إنتاج السكن الاجتماعي والسكن المخفض التكلفة:
- إنتاج 800.000 وحدة سكنية في أفق 2021 :
- تقليص العجز السكني بنسبة % 50 :
- معالجة % 50 من 120.000 أسرة في إطار البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" في أفق سنة 2021 :
- التأهيل الحضري للأحياء غير القانونية لتحسين ظروف سكن ما يفوق 200.000 أسرة :
- التعاقد بشأن معالجة 37.000 بناية مهددة بالانهيار وتفعيل دور الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

الإسكان وسياسة المدينة

- إحداث منتوج موجه للأسر المعوزة وإعادة النظر في سياسة دعم حصول الطبقة الوسطى على السكن:
- إنعاش وتشجيع السكن التشاركي والتضامني(دعم وتشجيع التعاونيات السكنية) :
- تشجيع السكن الاجتماعي الموجه للكراء:
- تعزيز التأطير القانوني والتقني للقطاع:
- إطلاق برنامج للسكن بالمجالات القروية.

الأهداف الإستراتيجية

الأهداف الاستراتيجية

في مجال إعداد التراب الوطني :

- تأطير نمو المجالات بمختلف خصوصياتها من خلال إعداد مرجعيات ومخططات استباقية.

في مجال التعمير والهندسة المعمارية:

- إرساء تعمير مرن لضمان تغطية شاملة وناجعة للمجالات الحضرية والقروية بوثائق التعمير؛
- تثمين الجودة المعمارية والمشهدية مع رد الاعتبار للأنسجة العتيقة.

في مجال السكن :

- تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض ؛
- التأطير التقني لقطاع البناء من حيث التنظيم، الجودة والاستدامة.

الأهداف الاستراتيجية

في مجال سياسة المدينة:

- تخفيض الفجوات التنموية بين المناطق ودعم التماسك الاجتماعي.

في مجال التأطير القانوني:

- تكثيف الترسانة القانونية ؛

في مجال الحكامة والتكوين والتعاون الدولي:

- تعزيز أدوات الدعم والمواكبة في تفعيل الاستراتيجيات المتعلقة بتطوير الحكامة وتحديث الادارة ؛
- تكوين وتأهيل الأطر التقنية في ميادين التعمير وإعداد التراب الوطن والهندسة المعمارية ؛
- تبادل الخبرات الدولية وتعزيز التعاون.

برنامج عمل الوزارة برسم 2017

إعداد التراب الوطني ودعم التنمية المجالية

إعداد التراب الوطني ودعم التنمية المجالية

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- وضع المرجعيات الوطنية والجهوية لإعداد التراب كأساس لضمان تنزيل أمثل للسياسات العمومية وتناسق برامج التنمية الجهوية :
- اعتماد دراسة استشرافية للشبكة الحضرية. بالنظر للوقع الهام لحركية التمدن ولما تقتضيه ضرورة استشراف نمو وإعادة التوازن للمنظومة الحضرية :
- إرساء المرصد الوطني لتتبع وتقييم نجاعة مختلف البرامج والاستراتيجيات :
- تبني قانون يعنى بإعداد التراب الوطني من أجل وضع الإطار المؤسساتي والعملياتي :
- دعم الفاعلين المحليين في مجال الهندسة الترابية وبلورة الأدوات المنهجية والتقنية.

إعداد التراب الوطني ودعم التنمية المجالية

برنامج عمل 2017

◄ على الصعيد الوطني :

- إعطاء الانطلاقة لوضع مرجعية وطنية لإعداد التراب :
- إنجاز الدراسات الخاصة ب:
  - ✓ استشراف الشبكة الحضرية الوطنية :
  - ✓ تدبير العقار في المغرب :
  - ✓ النمو الأخضر والمجالات.
- الانتهاء من تقييم التصميم الوطني لإعداد التراب :

◄ على الصعيد الجهوي:

- تقديم الدعم للجهات في وضع التصاميم الجهوية لإعداد التراب.

إعداد التراب الوطني ودعم التنمية المجالية

◄ على صعيد المجالات:

- إنهاء الدراسات المتعلقة ب:
  - ✓ الاستراتيجية الوطنية للتدبير المندمج للساحل المغربي :
  - ✓ إعداد برنامج التنمية المجالية المستدامة للأطلس الكبير ولتافيلالت:
  - ✓ إعداد برنامج للتنمية المستدامة الترابية للأطلس الصغير.
- إعطاء الانطلاقة للدراسة حول الاستراتيجية الوطنية لتعزيز تنافسية المدن الصغرى:
- الشروع في وضع برنامج وطني للمراكز الصاعدة :
- استكمال إخراج الدفعة الأخيرة من المشاريع الترابية (من خلال صندوق التنمية القروية : 130 مليون درهم).

إعداد التراب الوطني ودعم التنمية المجالية

◄ إرساء المرصد الوطني لتتبع الديناميات المجالية:

- ✓ إنجاز وتفعيل بروتكول لجمع وتثمين معطيات رصد الديناميات المجالية :
- ✓ القيام بدراسة حول الديناميات والتفاوتات المجالية :
- ✓ دراسة حول التضامن المجالي.

التعميروالهندسة المعمارية

التعمير والهندسة المعمارية

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- بلورة سياسة حضرية متجددة:
- تبني مرجعيات تقنية تروم أجرأة مبادئ التعمير المستدام :
- تعميم التغطية بوثائق التعميروتحيين المتجاوز منها (600 وثيقة) :
- إعداد جيل جديد من الدراسات تهم استدامة المجالات، تقوية قدراتها على مواجهة المخاطر، استشراف نموها المجالي والتحول الرقمي للمجالات :
- الارتقاء بالوكالات الحضرية وإعادة تموقعها على المستوى الجهوي :
- تفعيل مضامين تصاميم إعادة الاعتباروالمحافظة على المدن العتيقة :
- بلورة برنامج خاص للمساعدة المعمارية والتقنية والهندسية المجانية لتأطير التعميروالبناء بالعالم القروي.

التعمير

برنامج عمل 2017

- تعزيز تغطية التراب الوطني بوثائق التعمير عبر المصادقة على 140وثيقة تعميرية ؛
- إعطاء انطلاقة إعداد 100 وثيقة تعميرية جديدة ؛
- إعداد أطلس وثائق التعمير المصادق عليها ؛
- وضع بوابة وطنية لنشر وثائق التعمير بشكل تفاعلي على الانترنت ؛
- بلورة سياسة حضرية متجددة عبر:
  - ✓ مراجعة منظومة التخطيط الترابي ووضع قواعد فتح وتمويل التعمير؛
  - ✓ الانتهاء من الدارسة المرتبطة بحكامة الفضاءات المتربولية وتلك المتعلقة بالروابط والتمفصل بين المجالات الحضرية والقروية بتعاون مع OCDE

التعمير

برنامج عمل 2017

- تعميم الدلائل المرجعية التقنية المتعلقة ب:
  - ✓ برمجة المرافق العمومية والخاصة ذات النفع العام ؛
  - ✓ قواعد التعمير المستدام وبالكثافة والأشكال الحضرية ؛
  - ✓ تفعيل فتح المناطق الجديدة للتعمير؛
  - ✓ تهيئة المجالات القروية.
- إعطاء انطلاقة إعداد 10 خرائط القابلية للتعمير تهم 17 عمالة وإقليم.

الهندسة المعمارية

برنامج عمل 2017

- **تأهيل ورد الاعتبار للتراث المعماري:**
  - ✓ تفعيل مضامين تصاميم إعادة الاعتبار والمحافظة على المدن العتيقة :
  - ✓ تطوير واغناء متحف الهندسة المعمارية :
  - ✓ إعطاء الإنطلاقة لدراسة تهم حفظ الذاكرة متعلقة بالقصور والقصبات.
- **تحسين الجودة المعمارية والارتقاء بالمناظر الحضرية:**
  - ✓ إعداد دليل المساطر و الإجراءات المتعلقة بالمباريات والاستشارات المعمارية :
  - ✓ العمل على إدراج خلاصات وتوصيات المواثيق المعمارية والمشهدية في تصاميم التهيئة :
  - ✓ استكمال إعداد ضابط عام للبناء متعلق بصيانة الأملاك العقارية والمباني والجمالية وشروط الراحة العامة :
  - ✓ الانتهاء من إعداد دليل معماري مرجعي يخص المؤسسات الاستشفائية وآخر متعلق بالمؤسسات التعليمية.

الهندسة المعمارية

برنامج عمل 2017

- **دعم وتأهيل العمارة بالعالم القروي:**

مصاحبة وتتبع البرنامج الوطني للمساعدة التقنية والهندسية بالعالم القروي في صيغته الجديدة.

- **مواكبة ممارسة مهنة المهندس المعماري:**

إطلاق دراسة تقييم مسطرة معادلة الشهادات والترخيص لمهنة الهندسة المعمارية.

الإسكان

المؤشرات الأساسية لقطاع الإسكان 2012-2016

	2012	2016
مبيعات الإسمنت (مليون طن)	15,87	14,15
ضمان السكن : فوكاريم – المبلغ الاجمالي بمليار الدرهم	1,89	2,03
ضمان السكن : فوكاريم – عدد القروض	11822	12384
ضمان السكن : فوكالوج – المبلغ الاجمالي بمليار الدرهم	1,27	1,36
ضمان السكن : فوكالوج – عدد القروض	3990	5127
جاري القروض العقارية(مليار د)	(الى غاية دجنبر2012) 220,037	(الى غاية دجنبر 2016) 249,99
التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية	1 مليون منصب شغل	
الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع العقار (بمليار الدرهم)	يناير-شتنبر 2012 5,99	يناير-شتنبر 2016 7,5

الإسكان :1- تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- إنتاج 800.000 وحدة سكنية في أفق 2021 ؛
- تقليص العجز السكني بنسبة % 50 ؛
- اقتراح تدابير جديدة لإنعاش مختلف أنواع السكن ؛
- إنعاش وتشجيع السكن التشاركي والتضامني (دعم وتشجيع التعاونيات السكنية..) ؛
- مواصلة تعبئة العقار ؛
- معالجة % 50 من 120.000 أسرة في إطار البرنامج الوطني "مدن بدون صفيح" في أفق سنة 2021 ؛
- التأهيل الحضري للأحياء غير القانونية لتحسين ظروف سكن ما يفوق 200.000 أسرة ؛
- التعاقد بشأن معالجة 37.000 بناية مهددة بالانهيار.

الإسكان :1- تقليص العجز السكني عبر تكثيف وتنويع العرض

برنامج عمل 2017

في مجال تشجيع الولوج إلى السكن

- بلوغ وتيرة إنتاج 170.000 وحدة سكنية سنويا (الإنعاش العقاري. البناء الذاتي...)
- مراجعة تدابير البرامج المنطلقة (برامج السكن الاجتماعي. سكن الفئات الوسطى)
- اقتراح تدابير من أجل تأطير السكن الذاتي والسكن المتقادم
- تحسين أداء قطاع الكراء و إنعاشه
- اقتراح تدابير جديدة للإنعاش سكن الفئات المتوسطة والفئات المعوزة
- تتبع ومواكبة أنشطةالجمعيات والوداديات السكنية

في مجال تتبع القطاع وإنتاج المؤشرات

- إحداث مرصد وطني لتأطيرواستشراف القطاع

في مجال العقار

- مواصلة تسوية الوضعية العقارية للبرامج السكنية المنجزة من طرف الدولة
- تعبأة العقار

الإسكان :2-محاربة السكن الغير اللائق

برنامج عمل 2017

خلال سنة 2017، يرتقب أن يتم خلال مواصلة المجهودات المبذولة في مجال محاربة السكن غير اللائق وإنعاش السكن الاجتماعي، وذلك عبر:

برنامج التدخل في السكن الصفيحي

- إعلان 5 مدن بدون صفيح خلال سنة 2017، ويتعلق الأمر بمدن تطوان، القصر الكبير، سطات، البروج ومولاي يعقوب، وذلك لفائدة حوالي 8000 أسرة
- السعي إلى تأهيل تسعة (9) مدن أخرى في أفق إعلانها مدن بدون صفيح: بني يخلف، الشلالات، فاس، ميسور، عين عتيق، سيدي يحيى زعير، الحسيمة، أصيلة، طنجة؛
- متابعة التعاقد بشأن الأسر غير المبرمجة والناتجة أساسا عن التوسعات العمرانية، الأسر المركبة...

الإسكان :2-محاربة السكن الغير اللائق

برنامج عمل 2017

برنامج التدخل في السكن المهدد بالانهيار

- متابعة إنجاز البرامج المتعاقد بشأنها والتي تهم 23967 بناية في إطار الإحصاء المنجز من طرف وزارة الداخلية سنة 2012 والذي يهم ما مجموعه 43697 بناية؛
- السعي إلى التعاقد بشأن البنايات المتبقية وعددها 19730 بناية

برامج التدخل بالأحياء الناقصة التجهيز

- المصادقة على اتفاقيات لمعالجة العديد من الأحياء الناقصة التجهيز وغير القانونية في 18 مدينة ومركز بمساهمة من الوزارة قدره 517 مليون درهم
- العمل على إرساء منهجية مرجعية في مجال إغلاق وتصفية الاتفاقيات المنتهية مع الشركاء المعنيين، والتي تهم حوالي 460 اتفاقية

برامج إنعاش السكن الاجتماعي

- متابعة المجهودات المبذولة في إطار تكثيف المنتوج السكني (250.000 و140.000 درهم) عبر مواصلة إبرام الاتفاقيات مع المنعشين العقاريين المعنيين

الإسكان: 3- النهوض بالجودة والسلامة والاستدامة

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- مواصلة تأهيل وتأطير القطاع :
- العمل على ترسيخ الاستدامة واقتصاد الطاقة في البناء.

برنامج عمل 2017

تأهيل وتأطير القطاع

- مواصلة تصنيف وترتيب مقاولات البناء
- اعداد معايير جديدة من طرف اللجان التقنية للمعايرة (Normalisation)التي ترأسها الوزارة
- إعداد مصنف التنظيمات التقنية المتعلقة بالبناء
- تنظيم ورشات عمل تحسيسية وتواصلية حول نظام تصنيف وترتيب مقاولات البناء

الدراسات التقنية

- إعطاء الانطلاقة للدراسة المتعلقة بأشغال الحفر في المجال الحضري (Excavation)
- إعداد طلب العروض المتعلق بالدراسات التالية :
  - دراسة متعلقة بالضابطة المغربية للبناء بالخرسانة المسلحة
  - دراسة متعلقة بإعداد برنامج للتخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية في مجال السكن
  - إنجاز مرجع حول المباني المستدامة
- إتمام الدراسات التالية :
  - دراسة متعلقة بمواد البناء : تحديد النسب التقنية وتقدير الاحتياجات
  - دليل إستعمال ضابطة البناء المضاد للزلازل (RPS 2000 إصدار 2011)

مجموعة التهيئة العمران

مجموعة التهيئة العمران

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- تكثيف وتنويع العرض السكني ؛
- محاربة السكن الغير اللائق ؛
- تهيئ العقار العمومي المعبأ.

مجموعة التهيئة العمران

برنامج عمل 2017

فتح الأوراش

التأهيل الحضري لحساب الدولة	لفائدة 120.000 أسرة بغلاف مالي : 1,80مليار درهم
المنتوج الجديد	22.000 وحدة
الشراكة مع القطاع الخاص	6.700 وحدة

إنهاء الأوراش

التأهيل الحضري لحساب الدولة	لفائدة 122.000 أسرة بغلاف مالي : 1,83 مليار درهم
المنتوج الجديد	24.000 وحدة
الشراكة مع القطاع الخاص	6.000 وحدة

حجم الإستثمار 5,70مليار درهم منها 1,80 مليار درهم مساهمة الدولة

سياسة المدينة

سياسة المدينة

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- تفعيل الالتقائية المحلية وترسيخ الجهوية عبر دعم مشاريع سياسة المدينة ومواكبة الفاعلين المحليين و تأهيلهم من أجل بلورتها :
- تخفيض التفاوتات التنموية بين المناطق ودعم التماسك و الاندماج الاجتماعيين في المجالات الحضرية و التجمعات السكنية و الرقي باطار العيش بها :
- برمجة مشاريع جديدة تضمن التماسك الاجتماعي و تساهم في الرفع من جاذبية المدن و تنافسيتها.

سياسة المدينة

برنامج عمل 2017

- التوقيع على 60 اتفاقية شراكة وتمويل جديدة:
  - ✓ الاستمرار في مواكبة الفاعلين المحليين قصد بلورة مشاريع التأهيل الحضري وإعداد تركيبتها المالية :
  - ✓ السهر على دراسة وتقييم مختلف الطلبات المتعلقة بالتأهيل الحضري والتعاقد بشأنها.
- استكمال التعاقد مع الجهات المتبقية (06 اتفاقيات جهوية جديدة) بخصوص تأهيل وتنمية المراكز الصاعدة :
- تتبع تنزيل المشاريع المتعاقد حولها على مستوى الأحياء والمدن الجديدة والأقطاب الحضرية والمراكز الصاعدة (136 اتفاقية شراكة وتمويل) :
- تطوير وتقوية الالتقائية مركزيا عبر تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع القطاعات الوزارية المعنية (02 اتفاقيات) والسعي إلى توقيع 5 اتفاقيات بين-قطاعية جديدة :
- إنجاز دراسة لتحديد المجالات الحضرية ذات الأولوية في إطار سياسة المدينة :
- التكوين المستمر لفائدة موظفي الوزارة و الشركاء المحليين والجهويين :
- دعم مبادرات المجتمع المدني ذات الصلة بسياسة المدينة.

التأطير القانوني

التأطير القانوني

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

تعزيز الترسانة القانونية للقطاع وتنظيم العلاقات بين الفاعلين

برنامج عمل 2017

- إعداد مشروع قانون إعداد التراب الوطني :
- إيداع مشروعي القانونين المتعلقين بوثائق التعمير والتهيئة العقارية لدى الأمانة العامة للحكومة :
- المصادقة على تعديل المرسوم بالموافقة على ضابط البناء العام المحدد لأشكال وشروط دراسة وتسليم رخص التعمير :
- استصدار النصوص التطبيقية الخاصة بالقانون 12-66 المتعلق بمراقبة وزجر المخالفات في ميدان التعمير والبناء..

التأطير القانوني

برنامج عمل 2017

- مراجعة القانون 16/89 المنظم لمهنة الهندسة المعمارية والهيئة الوطنية للمهندسين المعماريين :
- المصادقة على :
  - مشروع قانون يتعلق بتنظيم مهنة الوكيل العقاري :
  - مشروع قانون يتعلق بتنظيم عمليات البناء :
- مشروع قانون يتعلق بإحداث وتنظيم مؤسسة الأعمال الاجتماعية لموظفي الوزارة :
- الشروع في مراجعة وتحيين القانون رقم 51.00 المتعلق بالإيجار المفضي الى تملك العقار:
- الشروع في مراجعة وتحيين القانون المتعلق بتعهد البنايات وتخصيص مساكن للبوابين في البنايات المعدة للسكنى.

تطوير الحكامة وتعزيز التواصل والتعاون وتحديث الادارة والتكوين

الأهداف المسطرة برسم 2017-2021

- خلق دينامية جديدة بالقطاع وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة عبر ترسيخ مبدأ التعاقد بناء على أسس واضحة ومؤشرات دقيقة تمكن من الوقوف على النتائج وربط المسؤولية بالمحاسبة :
- تقوية جسور التعاون و الشراكة :
- إرساء مقاربة جديدة للتواصل الداخلي والخارجي للوزارة.

تطوير الحكامة وتعزيز التواصل وتحديث الإدارة والتكوين والتعاون

برنامج عمل 2017

تطوير الحكامة وتحديث الإدارة:

- مواكبة تفعيل هيكلة المصالح المركزية واللامركزية للوزارة وإعادة تموقع تمثيلياتها مع الجهوية المتقدمة :
- تثمين وعقلنة تدبير الرأسمال البشري عبر تفعيل أدوات التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات :
- تقوية برامج التكوين المستمر أخذا بعين الاعتبار الحاجيات الضرورية للوزارة :
- تطوير الخدمات وتعميم التدبير اللامادي :
- تفعيل محاور الإصلاح المتعلقة بهيكلة الميزانية وتحسين نجاعة الأداء :
- الشروع في تطوير نظام معلوماتي خاص بتدبير الموارد البشرية وآخر خاص بالموارد المالية :
- إتمام عملية تحيين دليل المساطر الحالي ووضع مساطر جديدة تتماشى مع المهام المسندة للوزارة مع تحيين آليات المراقبة الداخلية وكذا خريطة المخاطر المحتملة.

تطوير الحكامة وتعزيز التواصل والتعاون وتحديث الادارة والتكوين

برنامج عمل 2017

تعزيز التواصل والتعاون:

- تعزيز التعاون والشراكة للرقي بالخبرات :
- تقوية الشراكة والتعاون مع الدول الإفريقية لتحقيق أهداف التعاون جنوب-جنوب مع السهر على تنفيذ مضامين الاتفاقيات المبرمة (جنوب السودان، كوناكري...) :
- مواصلة تفعيل مضامين برامج التعاون الدولية(PNUD, UNDAF, CGET ONU Habitat) :
- تنفيذ الحوار المجالي في إطار البرنامج القطري الموقع مع منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OCDE :
- المشاركة في المعارض المنظمة على الصعيدين الوطني والدولي :
- تنظيم المنتدى الوزاري العربي الثاني الخاص بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة :
- تنظيم يوم دراسي حول التعاون مع المؤسسات الدولية المكلفة بالتعاون والممولين على الصعيد الدولي :
- تعزيز التواصل مع مختلف وسائل التواصل والإعلام من أجل تثمين أنشطة وبرامج الوزارة.

تطوير الحكامة وتعزيز التواصل والتعاون وتحديث الادارة والتكوين

برنامج عمل 2017

◄ التكوين :

- إحداث قطب الكفاءات يشمل مختلف مكونات المنظومة العمومية للتكوين في مهن التهيئة والتعميروالهندسة المعمارية :
- تنويع العرض التكويني المقدم وارساء نظام للحكامة لإدارة بنيات التكوين :
- تعزيز الأطر البيداغوجية وترشيد استعمالها وتجويد مناهج البحث والتدريس وملائمتها والمتطلبات الجديدة :
- تسريع وتيرة إحداث المدارس بكل من مدن الدار البيضاء وأكادير ووجده وفاس وتطوان ومراكش :
- تطوير الخبرة في مهن قطاع التعميروالهندسة المعمارية وإعداد التراب :
- تبني برامج ميدانية للبحث في اطار شراكات وطنية ودولية :
- الانفتاح على الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين وتقوية الشراكة وخاصة مع الدول الإفريقية.

تنفيذ ميزانية 2016
ومشروع ميزانية 2017

تنفيذ ميزانية 2016

إعداد التراب الوطني والتعمير

الفصل	مجموع الإعتمادات المفتوحة	نسبة التنفيذ الى غاية أخر دجنبر 2016
ميزانية التسيير	541 122 000,00	96.00%
ميزانية الاستثمار	351 884 301,23	82.00%

السكنى وسياسة المدينة

الفصل	مجموع الإعتمادات المفتوحة	نسبة التنفيذ الى غاية أخر دجنبر 2016
التسيير	90 189 000	90,28%
الاستثمار	563 752 000	47,5%
الصندوق الاجتماعي للإسكان والإدماج الحضري	2 000 000 000	89%

ميزانية وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم سنة 2017

تقسيم الميزانية المخصصة وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة حسب البرامج برسم السنة المالية 2017

	الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية التسيير -المعدات والنفقات المختلفة-	الاعتمادات المفتوحة برسم ميزانية الاستثمار	مجموع الاعتمادات المفتوحة
الدعم و القيادة (التعمير وإعداد التراب)	91 636 000,00	72 400 000,00	164 036 000,00
الدعم و القيادة (السكنى وسياسة المدية)	96 390 000,00	71 152 000,00	167 542 000,00
التعمير والهندسة المعمارية	485 000 000,00	206 400 000,00	691 400 000,00
إعداد ودعم التنمية الترابية	-	15 100 000,00	15 100 000,00
السكنى وتأطير القطاع	8 800 000,00	303 000 000,00	311 800 000,00
سياسة المدينة	5 000 000,00	169 600 000,00	174 600 000,00
مجموع الاعتمادات المفتوحة	686 826 000,00	837 652 000,00	1 524 478 000,00
صندوق التضامن للسكن والإدماج الحضري	2 000 000 000,00		

شكرا

الملحق:
أوراق إثبات حضور السادة المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 ماي 2017 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2017.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2016-2017

دورة : أبريل 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من ١٠سو٤٥ د إلى ١٢سو٤٥ د

عدد الحاضرين في اللجنة : ٣١

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٢٤

عدد المتغيبين بعذر : ٧

عدد المتغيبين بدون عذر: ٠

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 77,42

المدة الزمنية : ساعتان و١٥ دقيقة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
الخليفة الأول	السيد محمد البشير العبدلاوي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثاني	السيد الحسن سليغوة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثالثة	السيدة وفاء القاضي	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد المختار صواب	الفريق الاشتراكي	اعتذار
الخليفة الخامس	السيد محمود عرشان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة السادس	السيد الطيب البقالي	الفريق الحركي	
الأمين	السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد الأمين			
المقرر	السيد عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر			

محمود عرشان
الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

سارة السباعي
مجموعة الفريق الحركي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 ماي 2017 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2017.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد محمد سعيد كرام		
السيد النعم ميارة		
السيد محمد سالم بن مسعود		
السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الكريم الهمس		
السيد مصطفى الخلفيوي		
السيد عبد السلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
السيد امبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الاثنين 22 ماي 2017 على الساعة العاشرة والنصف صباحا.

موضوع الاجتماع: مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية برسم السنة المالية 2017.

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عبد الله اللبار	الفريق الاستقلالي للوحدة والمغاربة	
عبد الحميد السورياي	الاتحاد العام للمقاولات المغرب	
عبد الرحمان الدريسي	فريق العدالة والتنمية	
عدال محمد	الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
احمد توري	الاصالة والمعاصرة	
محمد الكوري	التجمع الوطني للاحرار	
كوسيمة أبلال	فريق العدالة والتنمية	
محمد الزهة	التجمع الوطني للأحرار	
خالد العريري	فريق العدالة والتنمية	
شرقي الحرش	الكنفدرالية الديمقراطية للشغل	
احسن أدعي	التجمع الوطني للاحرار	
الشيلي عبد الرحيم	الاصالة	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 ماي 2017 بعد جلسة الاسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2017.

الولاية التشريعية : 2015 -2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم :.
الساعة : من ١٩ سـ إلى ٢٢ سـ

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٤
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٨
عدد المتغيبين بعذر :
عدد المتغيبين بدون عذر: ٨
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : ٦٤٫٨٥
المدة الزمنية : ثلاث ساعات دقائق

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
الخليفة الأول	السيد محمد البشير العبدلاوي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثاني	السيد الحسن سليغوة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثالثة	السيدة وفاء القاضي	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد المختار صواب	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الخامس	السيد محمود عرشان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة السادس	السيد الطيب البقالي	الفريق الحركي	
الأمين	السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد الأمين			
المقرر	السيد عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر			

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 ماي 2017 بعد جلسة الاسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2017.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
عادل البركات	الأحالة والمعاصرة	
شرقي سولاف إبراهيم	الفريق الاستقلالي	
ناي العسري	ف. العدالة والتنمية	
مصطفى الأكحل	الاتحاد العام لمقاولات المغرب	
رجاء الكسايب	الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
محمد الباوري	التجمع الوطني للأحرار	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الثلاثاء 23 ماي 2017 بعد جلسة الاسئلة الشفهية.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء برسم السنة المالية 2017.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد محمد سعيد كرام		
السيد النعم ميارة		
السيد محمد سالم بن مسعود		
السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الكريم الهمس		
السيد مصطفى الخلفيوي		
السيد عبد السلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
السيد امبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: الخميس 25 ماي 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال.

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2017.

الولاية التشريعية : 2015 -2021

السنة التشريعية : 2016-2017

دورة : أبريل 2017

اجتماع رقم :.

الساعة : من ١٥ و ٣٠ إلى ١٨ و ٢٠

عدد الحاضرين في اللجنة : ١٧

عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: ٦

عدد المتغيبين بعذر :

عدد المتغيبين بدون عذر: ١٢

نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : ٣٦,٨٤

المدة الزمنية : ٢ ساعات

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
الخليفة الأول	السيد محمد البشير العبدلاوي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثاني	السيد الحسن سليغوة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثالثة	السيدة وفاء القاضي	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد المختار صواب	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الخامس	السيد محمود عرشان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة السادس	السيد الطيب البقالي	الفريق الحركي	
الأمين	السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد الأمين			
المقرر	السيد عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر			

صادق الساحلي العرفي الحركي

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: الخميس 25 ماي 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال.

موضـــوع الاجتمـــاع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2017.

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد محمد سعيد كرام		
السيد النعم ميارة		
السيد محمد سالم بن مسعود		
السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الكريم الهمس		
السيد مصطفى الخلفيوي		
السيد عبد السلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
السيد امبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس 25 ماي 2017 على الساعة الثانية بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة برسم السنة المالية 2017.

السادة المستشارون غير أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتماع: الخميس فاتح يونيو 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضوع الاجتماع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2017.

الولاية التشريعية : 2015-2021
السنة التشريعية : 2016-2017
دورة : أبريل 2017
اجتماع رقم : 23
الساعة : من الثالثة إلى الثالثة وربع زوالا

عدد الحاضرين في اللجنة : 14
عدد الحاضرين من أعضاء اللجنة: 14
عدد المتغيبين بعذر : /
عدد المتغيبين بدون عذر: /
نسبة الحضور بالنسبة لأعضاء اللجنة : 1
المدة الزمنية : ربع ساعة

السادة المستشارون أعضاء مكتب اللجنة

المهمة	الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
رئيس اللجنة	السيد المهدي عثمون	الفريق الحركي	
الخليفة الأول	السيد محمد البشير العبدلاوي	فريق العدالة والتنمية	
الخليفة الثاني	السيد الحسن سليفوة	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
الخليفة الثالثة	السيدة وفاء القاضي	فريق الاتحاد المغربي للشغل	
الخليفة الرابع	السيد المختار صواب	الفريق الاشتراكي	
الخليفة الخامس	السيد محمود عرشان	الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي	
الخليفة السادس	السيد الطيب البقالي	الفريق الحركي	
الأمين	السيد محمد أبا حنيني	فريق التجمع الوطني للأحرار	
مساعد الأمين			
المقرر	السيد عبد الرحيم الكامل	فريق الأصالة والمعاصرة	
مساعد المقرر			

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية

ورقة إثبات حضور السادة المستشارين

تاريخ انعقاد الاجتمـــاع: الخميس فاتح يونيو 2017 على الساعة الثالثة بعد الزوال.

موضـــوع الاجتمـــاع: التصويت على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية برسم السنة المالية 2017 .

السادة المستشارون أعضاء اللجنة

الاسم	الفريق أو المجموعة البرلمانية	التوقيع
السيد سيدي محمد ولد الرشيد	الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية	
السيد محمد سعيد كرام		
السيد النعم ميارة		
السيد محمد سالم بن مسعود		
السيد محمد مكنيف	فريق الأصالة والمعاصرة	
السيد عبد الكريم الهمس		
السيد مصطفى الخلفيوي		
السيد عبد السلام سي كوري	فريق العدالة والتنمية	
السيد امبارك الصادي	مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل	
السيد مولود السقوقع	الفريق الاشتراكي	